الاثنين 30 آذار 2020
العدد 4016 السنة الرابعة عشرة
lundi 30 Mars 2020 no 4016 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

شلل اقتصادي
في عزّ الإفلاس

• **محمد وهبة**
المستشفيات الخاصة
تربح مليار دولار سنويًا

• **ميريام فاندر ستيتشيل**
ضريبة «كورونا» للبقاء
على قيد الحياة

إدفعوا الأموال الآن

- مسار كورونا يحدّده الفحص المجاني
- ذروة الاصابات في 20 أيار المقبل
- الموت قادم إلى السجون: أطلِقوا موقوفين
- أميركا تتوقع 200 ألف ضحية للوباء

[2 ـ 11]

(عروات طحطح)

على الغلاف

أزمة المغتربين إلى الحل والخلاف على التعيينات المالية مستمر

حزب الله «يرمّم» الحكومة

(هيثم الموسوي)

يحمل الأسبوع الحالي تحديات عدة أمام حكومة الرئيس حسّان دياب، بعد سلسلة الانتقادات والتوتّرات التي واجهتها الأسبوع الماضي، والضغوط التي يتعرّض لها البلد تحت وطأة فيروس «كورونا» والأزمة المعيشية والاقتصادية والمالية.

ورغم التلويح أخيراً بتعليق مشاركة وزراء حركة أمل وتيار المردة في الحكومة، إلّا أن أحداً على الأغلب لا يفكّر بتشكيل تهديد جدي للحكومة في هذه الأوقات الصعبة.

وقد باشر حزب الله، قبيل الكلمة المتلفزة للسيد حسن نصر الله السبت، سلسلة اتصالات للحدّ من التجاذبات وتوفير تفاهمات بين القوى السياسية، ولا سيّما حول قضيتي عودة المغتربين من الخارج والتعيينات المالية، واللتين خلقتا كباشاً حول الحكومة وفيها.

وبعد كلام نصر الله حول ضرورة عودة المغتربين، وتحذير رئيس المجلس النيابي نبيه بري قبله، قرّر دياب أخذ هذه المطالبات في الاعتبار، وتوجيه الحكومة نحو البدء الفعلي بالتحضير لإعادة من يرغب. وبدأت خلية الأزمة بوضع خطة تشمل آلية العودة، من مرحلة الإجلاء إلى النقل في الطائرة ووسائل الوقاية وحتى وصولهم إلى لبنان وحجرهم صحياً. بنود الآلية ستبتّ بشكل دقيق خلال جلسة مجلس الوزراء المرتقبة غداً. وفي انتظار ذلك، أوعزت وزارة الخارجية والمغتربين إلى بعثاتها حول العالم، ولا سيما في الدول الأوروبية الموبوءة ودول أفريقيا، بفتح الباب أمام الرعايا لتعبئة «استمارة معلومات شخصية» وضعتها مديرية الشؤون السياسية والقنصلية ليملأها من يرغب في العودة. وعلمت «الأخبار» أن أكبر نسبة من المهتمين بالعودة هم لبنانيو أفريقيا، حيث بدأ كورونا بالانتشار تدريجياً وخصوصاً في الدول التي تضم أكبر الجاليات (ساحل العاج ونيجيريا وغانا والسنغال). وفي المعلومات أيضاً أن الوزارة بدأت الكشف على فنادق وأبنية خاصة وعامة لتجهيزها لإجراءات الحجر والعزل.

وتلقي أزمة تعيينات نوّاب حاكم مصرف لبنان الأربعة وأعضاء هيئة الرقابة على المصارف، بثقلها على الحكومة، بفعل الخلاف على المحاصصة الطائفية في هذه المراكز. وخصوصاً بعدما دخل دياب كطرف جديد في التعيينات، إلى جانب الأطراف التقليدية. ويكمن لبّ الخلاف على المقاعد المسيحية والسنّية. إذ إن «رئيس تيار المردة سليمان فرنجية شعر بأن استئثار التيار الوطني الحرّ بالحصة المارونية لا يعكس الدور الذي لعبه بدعم تشكيل الحكومة الحالية»، فهدّد بتعليق مشاركته، فيما «يعترض برّي على محاولات الوزير السابق جبران باسيل ورياض الاستئثار بالحصتين المارونية والسنّية». وفي المقابل، يتّهم التيار الوطني برّي بـ«عرقلة التعيينات نيابةً عن الرئيس سعد الحريري والنائب السابق وليد جنبلاط»، فيما تؤكد مصادر أخرى أن «دياب ليس لديه أسماء، لذا لجأ إلى باسيل الذي يحاول دائماً حصر التعيينات بالمحسوبين عليه».

> بدأت الخارجية الكشف على أبنية لتجهيزها لحجر المغتربين

لكن مع كلّ الخلافات، يبقى قرار الحفاظ على الحكومة قائماً، وأولوية بالنسبة الى حزب الله الذي تؤكّد مصادر مطلعة على موقفه أنه «يسعى مع الجميع لإيجاد حلول والأسبوع الحالي من المفترض أن يكون المشهد إيجابيّاً».

ولعلّ أبرز تطوّرات الأسبوع الماضي، الكلام الذي توجّه به نصر الله إلى المصارف، حاملاً في طيّاته إنذاراً واضحاً بضرورة التحرّك ودعم الدولة اللبنانية واللبنانيين لمواجهة كورونا. وتقول مصادر إن «السيد نصر الله عبّر عن انزعاج شديد أمام مسؤولي الحزب بسبب تبرّع المصارف بمبلغ 6 ملايين دولار، وهي تساوي أقل من ثمن شقة في وسط المدينة»، وتابعت أن «من غير المعقول أن تقوم المصارف بادوار معاكسة، وبدل مساعدة الناس والدولة تقوم بتعقيد الأمور»، مضيفةً إنه «ليس واضحاً بعد كيف سينعكس كلام الأمين العام لحزب الله شعبياً، لكنّه في المرة المقبلة في خطاب منتصف شعبان، وإذا لم يتجاوبوا مع دعوات مساعدة البلد فإنهم سيسمعون خطاباً قاسياً».

(الأخبار)

مقالة

على الحكومة أن تدفع... فوراً

حسن عليق

التظاهرات في شوارع حيّ السلم وطرابلس وغيرهما أمس، المطالبة بما يعين الناس على الاستمرار بحجر أنفسهم، ليست سوى جرس إنذار. هي رأس جبل جليد الجوع الذي يهدد بنخر أجساد مئات الآلاف من اللبنانيين الممنوعين من العمل، بموجب قرار حكومي، والممنوعين أيضاً من التجول ليلاً (منع التجول ليلاً لا يزال بلا مبرر واضح من قبل الدولة). السكان ينفذون ما تقرره الحكومة، لا لخوف من دولة غير موجودة، بل لاقتناع منهم بضرورة الحفاظ على صحة الذين تخونهم مناعة أجسادهم في مقاومتها للفيروسات.

في المقابل، لا تزال الحكومة تسير ببطء. بعد شهر وأسبوع على بدء تسجيل الإصابات بفيروس كورونا، وفيما تتشدّد الإجراءات التي تقول الحكومة إنها ستساعد على التخفيف من سرعة انتشاره، لم يشعر سكان لبنان بوجود دولة يستندون إليها. «الزعماء» المحليون، والأحزاب، والجمعيات، موجودون لـ«مد يد العون». وبصرف النظر عن الرأي في عمل هؤلاء جميعاً، أو كلّ منهم على حدة، هم موجودون، ويعوّضون غياب دولة فشلوا في بنائها، وهي لم تكن موجودة يوماً. لكن هذا التعويض جزئي، ولن يحول دون انفجار اجتماعي، وقوده أولئك الذين سيُحيَّرون بين «الموت بالفيروس» و«الموت جوعاً».

في الأصل، ثمة إجراءات لم تشرحها الحكومة. لماذا الإقفال الكلي، على كامل الأراضي اللبنانية؟ بعض الأقضية لم تُسجَّل فيها أي إصابة. وغالبية سكانها ممن يحصّلون الكفاف بصورة يومية. ليس لهم دخل شهري ولا أسبوعي، بل يعيشون يوماً بيوم. لماذا يُمنع سكان تلك الأقضية من العمل؟ لماذا إقفال المحال التجارية ليلاً، بما يزيد من الازدحام فيها نهاراً؟ أليس من الأجدى السماح لمؤسسات كثيرة بالاستمرار بالعمل، شرط التزامها بمعايير سلامة العاملين فيها؟ لماذا لا تزال المصارف مقفلة، رغم أن الجميع، بلا استثناء، يعرفون ان إقفالها لا صلة له بوباء كورونا، بل بقرار مسبق اتخذه أصحابها قبل إعلان التعبئة العامة؟

تكثر الأسئلة التي تصب جميعها في خانة تأكيد الانكماش الاقتصادي الذي سبق كورونا إلى لبنان. هذا الانكماش سبّبه وباء آخر، لا صلة له بـ«كوفيد 19». وباءٌ بؤرة انتشاره موجودة في جمعية المصارف، التي أصدرت أمس بياناً مجبولاً بالوقاحة، تتحدّث فيه عن إحساسها بالمسؤولية التي يدفعها إلى تحويل أموال إلى الطلاب اللبنانيين في الخارج، واستعدادها لتحويل ثمن تذكرة سفر للراغبين منهم بالعودة إلى وطنهم! تبدو لغة البيان كما لو أن أصحاب ثروات السُّحت هؤلاء، يتبرّعون من مالهم الخاص، لا أنهم يفرجون عن جزء بسيط من عشرات مليارات الدولارات التي قامروا بها على طاولة كبيرهم رياض سلامة، وحوّلوا الجزء الأكبر منها إلى ثروات شخصية لهم ولأبنائهم وأحفادهم.

الحكومة لا تشرح إجراءاتها، ولا تقوم بما يجب القيام به لردع لصوص ودائع اللبنانيين ومدخراتهم. والأنكى من ذلك، أنها شديدة البطء. صامَتت أسابيعَ لتفطر على بصلة مقدارها 50 مليون دولار قالت إنها ستقدّمها لنحو 600 ألف عائلة، كمساعدات غذائية ومساحيق تعقيم وتنظيف. أكثر من 450 ألف عائلة تعيش تحت خط الفقر، و150 ألف أخرى بشمّها التوقف عن العمل إلى ما دون الخط نفسه أيضاً، تريد الدولة أن تقدّم لهم فتاتاً قدره نحو 100 دولار لكل أسرة (في حال زيادة المبلغ الذي أقرته الحكومة الأسبوع الفائت)، في ظل توجه للاستمرار بالإقفال حتى نهاية نيسان على أقل تقدير. 50 مليون دولار (أو أكثر بقليل)، في اقتصاد كان ناتجه الإجمالي يُقدَّر عام 2018 بنحو 56 مليار دولار. وبصرف النظر عن دقة ذلك التقدير، إلا أنه يعني بأن على الحكومة أن تنفق بصورة عاجلة مليارات الدولارات، فوراً، لتحفيز الاقتصاد. لكن، وبدلاً من ذلك يتباهى «المسؤولون» بالتقشف، ثم يُقررون إنفاق 50 مليون دولار، على شكل مساعدات غذائية. وهذا المبلغ لن يحول دون انفجار اجتماعي ظهرت أول ملامحه في حيّ السلّم أمس، وفي طرابلس والميناء وغيرهما في أيام سابقة.

المطلوب من الحكومة بسيط. أن تخرج من دائرة التردد، وأن تقرر دفع المال، مباشرة، للأسر التي بات معيلوها بلا عمل. قبل أي شيء آخر، عليها ألا توقف رواتب المياومين والعاملين بعقود ومقدّمي الخدمات وغيرها من الصفات التي احتالت بها الدولة لعدم التوظيف في السنوات السابقة. وأموال هؤلاء مرصودة في الموازنة، ولن تكون إنفاقاً إضافياً. بالتزامن مع ذلك، يمكن الحكومة، ببساطة، أن تدفع الحد الأدنى للأجور شهرياً، على أقل تقدير، لكل عائلة لا يعمل معيلها. 675 ألف ليرة لا 600 ألف عائلة، يعني نحو 405 مليارات ليرة لا أكثر. ولا يجوز هنا التذرّع بأن الدولة لا تملك المال. نفقاتها خارج بند الرواتب والأجور وملحقاتها تلامس الصفر، وأسعار النفط تراجعت، فيما أسعار المحروقات مُجمّدة لمصلحة الخزينة. وودائع الدولة في مصرف لبنان (خاصة في الحساب رقم 36)، وصلت إلى نحو 8 آلاف مليار ليرة لبنانية في الشهر الأول من العام الجاري، بحسب الأرقام التي ينشرها «المركزي» على موقعه الإلكتروني. والحديث هنا عن إنفاق بالليرة، لا بالدولار. وفي أسوأ الأحوال (ورغم عدم الحاجة لذلك) يمكن رياض سلامة، لمرة واحدة، أن يطبع كمية من المال للفقراء لا لأصدقائه من أصحاب المصارف. كذلك لا يجوز التذرع بخطر التضخم. أصلاً، الاقتصاد منكمش، وزيادة الأسعار سببها، على ما قال وزير الاقتصاد أمس، سعر صرف الدولار لا زيادة الكتلة النقدية والطلب على الاستهلاك.

المطلوب من الحكومة أن تُنفق، من مال الناس، لحماية الناس أولاً. ولمنع انفجار اجتماعي ثانياً، ولتحفيز الاقتصاد ثالثاً... ولحماية نفسها رابعاً. ولا يصدّقن أحد أن تهديد كورونا سيُجبر الجائعين على البقاء في المنازل.

تقرير

غزوة نوّاب عكار: توقيف المعتدى عليهم

رلى إبراهيم

تعجّ مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً الصفحات الخاصة بعكار، منذ يوم أول من أمس، بفيديوات تظهر مرافقي النائب وليد البعريني وهم يطلقون النار أمام قاعة مبنّى عصام فارس البلدي في حلبا. فالاجتماع الذي عقدته خلية الأزمة في عكار تحت شعار «معاً لإنقاذ عكار» لدعم مستشفى عبد الله الراسي الحكومي والعائلات الفقيرة، في حضور البعريني وباقي نوّاب عكار (باستثناء النائب مصطفى الحسين) ورؤساء اتحادات بلديات وفاعليات وهيئات أهلية، انتهى بإطلاق الرصاص فوق رؤوس أهالي عكار. حصل ذلك، إثر اعتصام شباب خيمة اعتصام حلبا أمام المبنى، محاولين الدخول إليه للاعتراض على «حفلة الشحادة والاستعراض». الاعتصام أثار غضب مرافقي البعريني الذين أطلقوا النار في الهواء أمام المبنى، وسط تفرج عناصر الجيش والدرك. ثم انتقل هؤلاء بموكب النائب من حلبا الى العبدة على وقع الرصاص المتطاير من السيارات حتى وصل «سعادته» الى مكتبه. وعوضاً عن أن يتم اعتقال مطلقي النار، اعتقلت قوة من فرع المعلومات ظهر أمس أحد الناشطين في اعتصام حلبا، غيث حمود، بتهمة «عرقلة جمع التبرعات»، بناءً على إشارة من المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، على ما تقول مصادر المعتصمين. وأيضاً جرى اعتقال شاب آخر يدعى ميراز الجندي، ليس من شباب خيمة اعتصام حلبا، لكنه كان موجوداً في الاعتصام أمام مبنى البلدية.

من جهته، يوضح أحد شباب خيمة اعتصام حلبا، فراس عبد الله، أن الخلاف بدأ على خلفية «شتم أحد مرافقي البعريني شاباً يسند نفسه على سيارة النائب. تطور الأمر الى تلاسن، ثم إشهار المرافقين سلاحهم بوجه الثوار العزّل قبل إطلاقهم النار على مرأى من القوى الأمنية التي يبدو أنه لم يكن لديها قرار بالتصدّي لهم. وهناك عشرات الفيديوات المثبتة والمنشورة. مطلقو النار تلقّوا أوامرهم من نجل البعريني، هلال». أما الاعتصام فجرى «احتجاجاً على منطق التسوّل على حسابنا ووضع أموال البلديات والاتحادات في عهدة النواب المطالَبين أصلاً بإعادة الأموال المنهوبة، فكيف نأتمنهم اليوم على صحة المواطنين والمساعدات؟»، علماً بأن «الأزمة قائمة منذ شهر وأكثر، فيما نواب القضاء يتفرجون. لكن حين حررت المالية أموال البلديات وارتفع صوت المواطنين المحتجين على أدائهم، هرعوا إلى الاستثمار بالأزمة والحرص على إدارة صرف الأموال حتى يوزعوها بحسب مصالحهم الانتخابية». وحتى مساء أمس، كان غيث حمود لا يزال معتقلاً في مركز الفرع في طرابلس. يشير عبد الله إلى أن سبب الاعتقال لا يزال غير واضح؛ «كل ما نعرفه أن شباب فرع المعلومات خطفوا غيث من ساحة حلبا، فيما المجرمون الحقيقيون الذين أرهبوا الناس طليقين ويتباهون بفعلتهم وينشرون مقاطع فيديو بأنفسهم»!

اللافت أن أياً من نواب عكار لم يصدر توضيحاً أو بيان إدانة لما حصل، باستثناء إنكار البعريني في حديث تلفزيوني علاقة مرافقيه بإطلاق النار في عكار. لكنه خلال عقده مؤتمراً صحافياً بعد الإشكال، وضع الأمر «في عهدة الأجهزة الأمنية التي عليها كشف الملابسات وتحديد المسؤوليات»، علماً بأن المشكلة تجاوزت إطار الخلاف بين المعتصمين ونواب المنطقة، لتتحول الى خلاف بين منطقتين: فنديق التي ينتمي إليها البعريني، وحلبا مكان الاعتصام. لذلك تحدثت المعلومات عن نية البعريني عقد صلحة بين المنطقتين ليل أول من أمس، لكن أحد نواب تيار المستقبل، على ما تقول المصادر، تدخل لمنع ذلك وتقدم بدعوى ضد شباب حلبا.

> التبرّعات المفترضة تحوّل إلى حساب مصرفي باسم

يوضح النائب هادي حبيش في حديثه إلى «الأخبار» أن الإشكال حصل على خلفية محاولة الشبان اقتحام مبنى البلدية بالقوة وشتمهم النواب، فتطور الإشكال إلى إطلاق نار في الجو: «خبروني كان في سلاح من الميلتين». ويسأل حبيش عن «السبب وراء قطع اجتماع لجمع التبرعات لمعالجة مرضى الكورونا». على مقلب آخر، بلغت قيمة التبرعات 500 مليون ليرة لبنانية، بينها 100 مليون ليرة فقط من رئيس الحكومة السابق سعد الحريري لمصلحة المستشفى الحكومي، على ما أعلن حبيش، بالإضافة الى وضعه أوتيل «غراسياس» في حلبا كمركز للحجر الصحي متكفلاً بمصاريفه. المبلغ المالي، على ضآلته، سيخصص لإنشاء مختبر وبنك دم داخل المستشفى. ويقول حبيش رداً على سؤال حول وضع هذه التبرعات باسم جمعية تابعة لوالدة النائب طارق المرعبي، إن «مساعي اللجنة لفتح حساب باسم ثلاثة أشخاص يمثلون الحملة وهم نقيب المحامين محمد المراد ورئيس بلدية الشيخ طابة طلال الخوري ممثلاً البلديات ولوريس ضاهر بالنيابة عن كاريتاس، إلا أن المصارف رفضت الطلب. وقد قيل لنا إن الحلّ بالتبرع لمصلحة جمعية، فوضع النائب المرعبي جمعية والدته بالتصرف، مع تنازلها قانوناً لمصلحة ممثلي اللجنة الثلاثة». وهو ما يؤكده أيضاً النائب في تكتل لبنان القوي أسعد ضرغام لـ«الأخبار»، مشيراً الى أن «التنازل سيحصل لمدة 4 أشهر أو المدة التي نحتاجها لصرف التبرعات». حبيش وضرغام يوضحان أيضاً أن «في الحملة 30 شخصاً من نواب ورجال دين وبلديات واتحادات وفاعليات المنطقة هم الذين يقررون آلية الصرف، لا الممثلون الثلاثة فقط، ويفترض أن يصدروا تقريراً أسبوعياً». من جهتها، صرفت وزارة الصحة مبلغ 75 مليون ليرة لمصلحة مستشفى عبد الله الراسي الحكومي، على أن توفر له معدات وتجهيزات إضافية. لكن المستشفى لن يكون جاهزاً لاستقبال مرضى كورونا قبيل 3 أسابيع على أقلّ تقدير. وإلى ذلك الحين، كل مريض تثبت إصابته ينقل الى مستشفى رفيق الحريري الحكومي في بيروت. حتى إن الشركات التي يفترض أن تؤمن المعدات اللازمة للمختبر الذي «تبرع» به الحريري، لن تتمكن من استيرادها قبل 17 يوماً بحسب حبيش. وقد بلغ عدد الذين ثبتت إصابتهم بكورونا في عكار 14 شخصاً، فيما طلبت وزارة الصحة من 319 شخصاً التزام الحجر المنزلي، وفقاً لغرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

نحو 1074 شخصاً يخضعون حالياً للحجر المنزلي في مختلف المناطق التي لا تملك غالبيتها بعد مُستشفيات حكومية مجهزة لإجراء فحص الـ«كورونا» مجاناً. وفق الأرقام، فإنّ 6397 فحصاً أُجريت منذ 21 شباط الماضي. وبات معدّل الفحوصات يتجاوز الـ 200 يومياً. ورغم ان هذه الأرقام لا تزال، حتى اللحظة، «معقولة»، إلّا أنه لا يمكن التعويل عليها لرسم المسار المُرتقب للوباء مالم تتوافر الفحوصات في المناطق مجاناً. بعدما خذلت المؤسسات الخاصة كثيرين ممن كانوا يعوّلون عليها، كشركات التأمين التي لن تغطي تكاليف علاج نحو 40٪ من زبائنها

(مروان طحطح)

عشر وفيات و32 حالة شفاء و438 إصابة

مسار «كورونا» يحدّده الفحص المجاني

هديل فرفور

من بين 221 فحصاً أُجريت أمس، سجّلت «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث» 26 إصابة جديدة، أي بنسبة 11,7%.

إلّا أنه لا يُمكن، حتى الآن، الاعتماد على هذه النسبة لرسم أي سيناريو حول مسار تفشي الوباء صعوداً أو هبوطاً.

ورغم أهمية الرصد الذي تقوده وزارة الصحة لتتبع الحالات وحصرها، إلّا أنّ التعويل على الأرقام يبدأ فعلياً عندما تتضاعف القدرة على إجراء الفحوصات المخبرية، وخصوصاً في المناطق خارج بيروت، حيث يخضع حالياً نحو 1074 شخصاً في الحجر المنزلي، جزء كبير منهم في عكّار (319) والشمال (143) والجنوب (122)، وهي المناطق التي لم تجهّز فيها بعد المُستشفيات الحكومية القادرة على إجراء الفحص مجاناً والمجهّزة لاستقبال المُصابين.

الربط بين مجانية الفحص وتوسيع مروحة الخاضعين له يأتي في وقت لا يزال فيه مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي (انضم إليه منذ يومين فقط مُستشفى بعلبك والبوار الحكوميان، ولم يُباشرا بعد إجراء الفحوصات)، الوحيد الذي يجري الفحص مجاناً، فيما لا تلتزم غالبية المُستشفيات الجامعية الأخرى بـ«تسعيرة» وزارة الصحة المحددة بـ 150 ألف ليرة (كلفة الفحص في بعضها تتجاوز الـ 300 ألف ليرة)، علماً بأن شركات التأمين أعلنت، منذ يومين فقط، أنها ستغطّي تكاليف علاج مرضى «كوفيد - 19» وفق الشروط التي تنص عليها بوالص التأمين. ونشرت لجنة مراقبة هيئات الضمان، أول من أمس، لائحة شركات التأمين التي تؤمن تغطية نفقات العلاج. وأشار وزير الاقتصاد والتجارة راوول نعمة، عبر «تويتر» أمس، إلى أن عدد حملة عقود الضمان مع شركات التأمين يبلغ 840 ألفاً، منهم 500 ألف «تتضمّن بوالصهم علاج كوفيد - 19، فيما البقية لا يتمتعون بالتغطية بسبب شروط البوليصة»، لافتاً إلى أنّ «التشاور جارٍ مع الشركات لتغطية هذه الشريحة».

وبمعزل عن أنّ المسؤولية الأساسية يجب أن تكون ملقاة على عاتق الدولة المسؤولة عن تأمين نظام صحي قادر على حماية اللبنانيين في كل الظروف، فإنّ تساؤلات جدية تطرح حول مسؤولية الشركات التي جنت لسنوات طويلة أرباحاً طائلة من المضمونين لديها، والتي ينبغي عليها في مثل الظروف الراهنة مؤازرة القطاع الصحي المترنح في تكثيف الفحوصات المخبرية لحصر انتشار الوباء، وضبط الحالات بشكل مُبكر خشية انهيار هذا القطاع الذي قد يعجز عن استيعاب الحالات المتزايدة. إلى ذلك، أشارت أرقام الموقع التابع لوزارة الصحة المخصص لفيروس كورونا إلى أن عدد المُصابين وصل أمس إلى 398، وأن العدد الإجمالي للإصابات بلغ 438. وأعلنت وزارة الصحة ارتفاع أعداد الوفيات إلى عشر، فيما أفاد مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي مساءً عن شفاء حالتين جديدتين ليُصبح إجمالي المُتعافين 32.

> شركات التأمين لن تغطّي تكاليف علاج نحو 40٪ من زبائنها

إلى ذلك، يتواصل التشديد على إجراءات التعبئة العامة وحظر التجول ليلاً تداركاً لخطر التفشي، وقد راوحت نسبة الالتزام بالإقفال، وفق تقرير «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث»، بين 85% و95%، وسجّلت أبرز المخالفات في الشمال بسبب التظاهرات المطلبية في طرابلس وعدم تقيّد بعض دور العبادة، فيما سُجّلت في عكار تجمعات أمام ماكينات الصراف الآلي وفي أسواق بيع الخضر وفي التعاونيات.

«ساعة الذروة» في 20 أيار

راجانا حمية

منذ 21 شباط، تاريخ تسجيل الإصابة الأولى بفيروس «كورونا»، صار الرقم هو الهاجس. اليوم، مع انتشار الفيروس، يعيش الناس على وقع الأرقام - الإصابات التي تسجّلها وزارة الصحة العامة في تقريرها اليومي. حتى يكاد السؤال الوحيد الذي يطرحه هؤلاء في يومياتهم يكون هو ذاته: كم بلغ الرقم اليوم؟

لكن، في الآونة الأخيرة، مع ازدياد الأعداد المصابة، تغيرت الحال، وبات السؤال المُؤرق: متى تبلغ إصابات «كورونا» ذروتها؟ هذا السؤال كان محور عدد من الدراسات التي رافقت مرحلة الانطلاق ولا تزال، والتي تسعى إلى تقدير الأعداد التي يمكن أن «يجرجرها» الفيروس وصولاً الى مرحلة الذروة. ومن بين الدراسات، تلك التي قام بها المتخصص في علوم الجزيئيات الذرية والنانوتكنولوجيا، الدكتور محمد حمية، وباتت اليوم الدراسة الرسمية المعتمدة من قبل وزارة الصحة.

مذ بدأت الحالة الأولى في البلاد، بدأ حمية العمل على دراسته التي صارت نواة عمل «اللجنة العلمية المصغرة لمواجهة كورونا» التي شكلتها الوزارة قبل أيام من خمسة أطباء، يحمل فيها حمية صفة نائب الرئيس. قسّم الأخير دراسته وفق مرحلتين أساسيتين: ما قبل الوقاية ومعها، ووضع أرقامهما مستنداً الى عملية حسابية رياضية. وهي أرقام خاضعة تالياً للتعديل يوماً بيوم، للبناء عليها «لنعرف لوين رايحين»، يقول حمية. وتهدف هذه الرسوم إلى تحديد الهيكلية التصاعدية للأعداد مقارنة بالدول الأخرى، كما في لبنان، ومحاولة الإجابة على سؤال: «إلى أين سنصل؟».

حدّد حمية «صفر الانطلاق» بتاريخ 21 شباط الماضي، تاريخ تسجيل الإصابة الأولى. من هناك، سار بخطّه البياني الذي يحدد من خلاله أعداد الأصابات وفق الأيام. صحيح أنها أرقام تقريبية، إلا أنها كانت الأقرب إلى ما يجري في الواقع. وبناءً على ذلك، بل حدّد «ساعة الذروة»، مع إجراءات وقاية ومن دونها.

> في ظل إجراءات الوقاية قد يلامس عدد المصابين 1300 منتصف أيار

قبل أن تتخذ الحكومة قرار التعبئة العامة، كان الخط البياني يسير بسرعة ليصل إلى ذروته بعد 54 يوماً من تاريخ تسجيل أول إصابة، أي في الخامس عشر من نيسان 1600 إصابة. أما مع إجراءات الوقاية، فقد اختلف مسير الخط، إذ قدّر بأن يصل عدد الإصابات بعد 54 يوماً (15 نيسان) إلى 950 حالة، على أن يبلغ الفيروس ذروته بعد 70 يوماً (بحدود العشرين من أيار المقبل) برقم يلامس 1300 حالة. إن كان ثمة من رسالة قد توصلها هذه الأرقام، فهو التشديد على أهمية الوقاية في تخفيف سرعة انتشار الفيروس. «الوقاية ثم الوقاية ثم الوقاية»، يقول حمية، ليس فقط بغسل اليدين بالماء والصابون واستعمال الكمامات والقفازات، وإنما بكل ما له علاقة بمنع التجمّعات والتخفيف من التنقلات. تبقى هذه الأرقام صالحة، بحسب حمية، للمقارنة، ما لم تدخل عوامل ثلاثة على الخط، أولها «دخول عامل خارجي من جديد كزيادة في أعداد القادمين من الخارج إلى لبنان خلال فترة الإصابات وهي الأشد تأثيراً». أما العاملان الثاني والثالث، اللذان يتعلقان بنسب الوفيات والشفاء، فهما أقل تأثيراً وهامش التغيير بسببهما لا يتعدى الثلاثة في المئة. مع ذلك، لم تنحصر «وظيفة» الدراسة بمراكمة الأعداد، إذ عمل خلالها حمية على تفكيك هيكلية الفيروس، مع العمل على كيفية منع المرض من التأثير في الجسم. وفي هذا الإطار، يشير إلى أن الفيروس يبقى في الحلق بحدود 7 أيام قبل أن ينتقل إلى الرئتين، حيث تدفعه المستقبلات إلى الخلايا. وهنا، تكمن وظيفة الفريق المستحدث في الوزارة لخلق مضادّ لمقاومة هذه المستقبلات ومنع الفيروس من التأثير في الجسم.

18٪ من المُصابين في المتن

يواصل قضاء المتن تسجيل مزيد من الإصابات بفيروس كورونا المُستجدّ، ووصل عدد الحالات المُسجلة فيه أمس إلى 81 حالة، أي نحو 18,4% من مجمل الإصابات، ليتخطّى بذلك كلاً من بيروت (69) وكسروان (51). وأمام استمرار الارتفاع في عدد الإصابات، تُطرح تساؤلات جدية حول خيار إعلان القضاء منطقة موبوءة تستدعي العزل والتشدد في الحجر المنزلي.

توسيع دائرة الأسر المستهدفة بالمساعدات الغذائية

600 ألف عائلة على دفعتين

رلى ابراهيم

«بدنا ناكل جوعانين»... «ما تحجرونا طعمونا»، شعارات رددها عدد من الشبان الذين انطلقوا مساء أمس ضمن مسيرة راجلة في شوارع طرابلس. كذلك نفذ بعض الشباب تظاهرة دراجات نارية في حيّ السلم وهم يصرخون: «بدنا ناكل بدنا نعيش». فبعد مرور شهر على التزام غالبية المواطنين منازلهم وتركهم أشغالهم، علت صرخة الجياع الذين لم تلحظهم الدولة اللبنانية بأي خطة إغاثة حتى اليوم. فالعمل لا يزال جارياً لتأمين مساعدات عينية للبنانيين، وسط عدم وضوح الآلية التي ستعتمدها الحكومة اللبنانية. لكن، بات واضحاً للحكومة أن «حصر المساعدات بـ 100 ألف عائلة لن يتسبب سوى في تزايد عدد الجائعين ومبادرتهم تالياً الى خرق الحظر وفتح محالّهم أو العودة الى أشغالهم». لذلك يجري الحديث اليوم عن توسيع دائرة الأسر المستفيدة من سلة المساعدات الغذائية والتعقيمية لتشمل 600 ألف عائلة، مقسمة على مرحلتين: 300 ألف أسرة في الدفعة الأولى للمساعدات، و300 ألف أسرة أخرى في الدفعة الثانية». ويتطلب ذلك بالطبع زيادة المبلغ المرصود لهذه المساعدات والذي سبق للحكومة أن حددته بـ 75 مليار ليرة.

الدفعة الأولى للمساعدات، وفق مصادر وزارة الشؤون الاجتماعية، ستخصص للأسر التي حددها المدير العام لوزارة الشؤون القاضي عبد الله أحمد في خطّته والتي تعتمد على داتا مدروسة يمكن استخدامها مباشرة لأنها معتمدة مسبقاً في برنامج الوزارة: 28 ألف أسرة مصنفة ضمن الأسر الأكثر فقراً، 43 ألف أسرة واقعة ما بين خط الفقر الأعلى والخط الأدنى، بالإضافة الى أسر الأشخاص ذوي الإعاقات وأطفال الرعاية والأيتام والمسنّين المقيمين في الجمعيات، وأسر صيادي الأسماك وسائقي السيارات العمومية والباصات والسجناء ومصابي الألغام وعائلات الطلاب في المدارس الرسمية. من جانبه، يوضح القاضي عبد الله أحمد لـ«الأخبار» أنه أضاف على الخطة فئة جديدة هم أسر الأطفال ما دون الثلاث سنوات، مشترطاً إعطاءهم مبلغاً من المال لشراء الحليب، إضافة الى السلّة الغذائية. فيما أعلن وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية خلال مقابلة له على شاشة الـ«ال بي سي» يوم أمس، أنه وقبيل تحديد الفترة الزمنية لتوزيع المساعدات، ثمة مشكلة تتمثل بغياب المواد الغذائية الكافية في البلد وينبغي للصورة أن تتوضح خلال 72 ساعة». وأشار الى أنه في حال تبيّن ذلك، «فسننتقل الى الخطة ب وهي توزيع مبالغ مالية»، مؤكداً أن المساعدات ستكون بشكل شهري طالما الأزمة مستمرة.

> سيكلّف الجيش بمهمة شراء السلل الغذائية والتعقيمية

أما الأسر الأخرى التي ستشملها مساعدات الدفعة الثانية، فيفترض أن تكون حصيلة داتا تجمعها البلديات والمخاتير وفق استمارة صادرة عن وزارة الداخلية. وبحسب مصادر «الشؤون»، فإن الداتا كاملة ستحوّل الى رئاسة الحكومة حيث تخضع للتدقيق. وعند الانتهاء من هذه العملية، يزوّد الجيش اللبناني بكل الأسماء ليوزع المساعدات، على أن يكلّف الجيش أيضاً بمهمة شراء السلل الغذائية والتعقيمية. ولهذا الغرض، تعقد جلسة اليوم في السرايا الحكومية لمتابعة النقاش في الخطة ووضع آلية تنفيذية. إلا أن المشكلة الرئيسية، بحسب مصادر مطلعة، هي في غياب ورقة تطبيقية شفافة تنشر أمام المواطنين وتتضمن كل الخطوات المتبعة إن من الشؤون الاجتماعية أو البلديات والمخاتير، وتتيح للمواطن الشكوى إذا ما شعر بالغبن أو تم التعامل معه باستنسابية أو لأي سبب آخر.

(مروان طحطح)

نقابة المهندسين بيروت

تأجيل كافة
انتخابات نقابة المهندسين - بيروت واجتماع هيئة المندوبين

عملاً بمواد قانون تنظيم مهنة الهندسة والنظام الداخلي دعت نقابة المهندسين - بيروت في مواعيد مختلفة تم الإعلان عنها وفقاً للأصول لانتخاب ممثلي الفروع في هيئة المندوبين وممثلي الفرعين الأول والسابع لعضوية مجلس النقابة وكافة الهيئات لانتخاب نقيب المهندسين وأعضاء لمجلس النقابة وعضو للجنة الصندوق التقاعدي وأعضاء لجنة مراقبة الصندوق التقاعدي كما تمت الدعوة لاجتماع هيئة المندوبين.

نظرا للظروف الطارئة التي تمر بها البلاد والتي تشكل قوة قاهرة وبناء على مقررات مجلس الوزراء ولا سيما تمديد فترة التعبئة العامة واعتماد تدابير حازمة لجهة التنقل والانتقال وإلزام المواطنين البقاء في منازلهم ومنع التجمعات وحظر التجول الذاتي، وحرصا على سلامة المهندسين في هذه الظروف الاستثنائية،

قرر مجلس النقابة تأجيل اجتماع هيئة المندوبين وكافة الاستحقاقات الانتخابية المذكورة أعلاه الى مواعيد لاحقة يحددها مجلس النقابة بعد زوال الأسباب القاهرة.

النقيب حاد تابت

على الغلاف

الموت القادم إلى السجون: أطلِقوا سراح آلاف الموقوفين

يتهدّدُ السجناءَ فيروسُ كورونا الذي حوّل حياتهم إلى جحيم. يخشى هؤلاء من خطاقاتل قد يرتكبه حارسٌ أو زائرٌ أو حتى «كيس» بلاستيكي ملوّثٌ بالكورونا يُدخله احدهم إلى السجن. وأي خطأ سيعني حتماً أنّ آلاف السجناء باتوا في خطر. لذلك تستوجب هذه الظروف غير المسبوقة، حرصاً على حياة السجناء والعناصر الامنية، قراراً استثنائياً لإخراج ثلاثة آلاف سجين على الأقل. فهل ستكون الحكومة على مستوى التحدي؟

رضوان مرتضى

> عشرات السجناء قطّبوا شفاههم إيذاناً بإعلان الإضراب المفتوح حتى إعلان العفو العام. التصعيد لا يقف هنا. يتحدث عدد من السجناء عن توجهٍ لتعليق مشاناتهم احتجاجاً! لا يُريدون سوى العفو العام. ومنذ الكشف عن فيروس كورونا الشديد

> **السجون لا تصلح لإيواء أكثر من 3 آلاف سجين. فيما هي تضمّ نحو 7 آلاف محكوم وموقوف**

> العدوى، لم يهدأ نزلاء سجن رومية المركزي. يرون في الفيروس تهديداً محدقاً بحياتهم. لذلك يسعون، بكل ما أوتوا من قدرة، إلى الاتصال بالعالم الخارجي، طالبين إيصال صوتهم. مئات الاتصالات ترد يومياً إلى صحافيين ومحامين ومسؤولين سابقين وحاليين للمطالبة بالضغط لإقرار العفو العام. لم يردعهم حتى الرصاص المطاطي الذي استُخدم لقمع التمرد الذي اندلع منذ أسبوعين. يعتبر هؤلاء السجناء أنفسهم أمواتاً مع وقف التنفيذ. لديهم يقين بأنّ الموت قادمٌ مع كورونا إن لم يكن هناك قرار استثنائي بفرغ نصف السجون على الأقل. وفي اتصال مع أحد السجناء في مبنى المحكومين، قال لـ«الأخبار»: «نعاني من الاكتظاظ والمرض وقلة أدوات النظافة الشخصية والعامة، وتلازمنا حالة من القلق خوفاً من تسلل وباء كورونا». وأضاف السجين: «إذا كان العفو العام متعذراً حالياً، فنرجو تخفيض مدة الأحكام إلى النصف وتحديد سقف زمني للمحكومين بالسجن المؤبد أو بالإعدام». سجين آخر محكوم بالإعدام طالب بإيلاء ملف السجن أهمية استثنائية، مشبهاً السجن ببرميل بارود قد ينفجر في أي لحظة، على اعتبار أنّ مجرد إصابة أي سجين ستعني انتقال العدوى إلى باقي السجناء والعناصر الأمنية أيضاً. قضية أخرى يحملها السجناء الأجانب أيضاً. إذ إنّ هؤلاء الذين تبلغ نسبتهم نحو 35% من سجناء لبنان، ينقسمون إلى فئات تُجمع على طلب العفو. وواحدة من أبرزها مجموعة السجناء السوريين التي تطالب بتطبيق المعاهدة مع سوريا وتسليمهم إلى دولتهم لقضاء العقوبة هناك، طمعاً بمرسوم عفو قريب قد يصدره الرئيس السوري بشار الأسد أسوة بمراسيم العفو السابقة.

حال السجناء ليس أفضل من ذويهم. فقد اتصل عدد من أهالي السجناء، الذين باكلهم القلق على أبنائهم، بـ«الأخبار»، متحدثين عن انقطاع التيار الكهربائي عن عدة مبانٍ داخل السجن جراء عطل لم يتمكنوا من إصلاحه بعد. وذكر الأهالي أن أبناءهم السجناء يعيشون في ظروف صعبة، جراء غياب التدفئة، خلال موجة الصقيع الأخيرة وانعدام الماء الساخن للاستحمام. الأزمة ليست في السجون وحدها.

إذ إنّ نظارات التوقيف ليست أفضل حالاً. لحد الآن لم يصدر أي قرار شجاع بإفراغ النظارات التي تعتبر تهديداً حقيقياً قد ينقل الفيروس إلى الموقوفين ومنهم إلى آخرين، وخاصة القوى الأمنية.

(مروان طحطح)

مئات الموقوفين في النظارات مسجونون بموجب جنح وجرائم مرتكبة لا توجب التوقيف في هكذا ظروف تمسّ بحياتهم. فلماذا لا تُعلّق العقوبة أو يصدر قرار قضائي بترك الموقوفين بسند إقامة؟ كيف يمكن تخفيف الاكتظاظ في الوقت الذي لا يزال فيه القضاة يأخذون إجراءات متشددة؟ إخلاء سبيل شخصين أو أكثر لن يغير في المعادلة، إذا لم يكن القرار واضحاً بإفراغ السجن أو ترك نصف السجناء على الأقل. كذلك أشارت المعلومات عن وجود توجيهات للنيابات العامة بعدم التوقيف أو الطلب بإخلاء الموقوفين على اعتبار أن التوقيف الاحتياطي استثناء، بينما الحفاظ على الحرية هو الأساس، وخاصة في هذه الظروف. وكشفت مصادر خاصة أن رئيس الجمهورية ميشال عون جاهزٌ لتوقيع قوانين عفو خاص اسمية، إلا أنها ستكون محدودة لتطاول بعض المرضى والمسنّين. وأكدت المصادر أنه إلى اليوم لم يُبحث العفو العام.

يشكّل الفيروس تهديداً حقيقياً للسجناء المرضى وكبار السنّ في حال أصابهم. وفي هذا السياق، أعدت لجنة لائحة بالمرضى الذين يعانون داخل السجون، بناءً على طلب وزير الداخلية محمد فهمي، لتخلص إلى وجود نحو 250 سجيناً معرّضين للخطر الجدي في حال التقاطهم الفيروس. وكشفت المصادر أن ورشة انطلقت لدراسة ملفات السجناء، مشيرة إلى أن عدداً من قضاة التحقيق والنيابات العامة باشروا ببعض الإجراءات إلكترونياً، ولا سيما التواصل من خلال الواتساب والـ«فيديو كونفرنس» مع الموقوفين.

المتخصص في إدارة السجون، الزميل عمر نشابة، يقترح أن يُخلى سبيل آلاف السجناء. أي قرار لتحقيق ذلك، سيكون إجراءً غير قانوني، لكنه إجراء استثنائي». وكشف نشابة أنه «يجري البحث عن الإطار القانوني العام والعادل لتنفيذه من دون فتح مجال بطريقة عشوائية للاستنسابية». أضاف: «أنا قلق كثيراً ولست مطمئناً وأسعى لإصدار إجراءات بأسرع وقت. أنا خائف فعلاً على السجناء، ولدينا اكتظاظ خانق». وأشار نشابة إلى أنّ هناك اجتماعاً مرتقباً عقده الثلاثاء المقبل بين وزيرة العدل ووزير الداخلية والمدير العام للسجون في لبنان لتقديم خطط تتضمن إجراءات وقائية للسجون. وكشف أنّ القوى الأمنية قامت الأسبوع الماضي بتعقيم السجون، لكنه اعتبر أنّ «ذلك غير كافٍ»، بل يجب وضع مذكرات توجيهية. والمطلوب إخلاء سبيل نحو 4 آلاف سجين، لأن السجون اللبنانية لا تصلح لإيواء أكثر من 3 آلاف سجين، فيما هي تضمّ اليوم نحو 7 آلاف محكوم وموقوف. ويستحيل، في ظروف السجون الحالية، القيام بأي إجراءات وقائية تحول دون الانتشار السريع لـ«كورونا».

ورأى نشابة أنه يجب على قوى الأمن والسلطات القضائية العمل لإيجاد صيغة لتخريج إخلاء سبيل السجناء في أقرب وقت، قائلاً: «نعم أنا أطلب المستحيل، لكن في وضع استثنائي يهدد كل الناس، يجب أن نفعل المستحيل لإنقاذهم، ولا سيما أن القضية تتعلق بحياة هؤلاء». يستعيد الخبير الجنائي ما جرى في إيطاليا، مشيراً الى حصول ثورة في 27 سجناً، توفي فيها قرابة عشرة سجناء جراء هذا التمرد الذي اندلع بعد وفاة أشخاص داخل السجن بسبب فيروس كورونا.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدداً من دول العالم لجأت إلى إصدار عفو عن آلاف السجناء، ما أدى إلى إفراغ عدد كبير من السجون خوفاً من انتشار فيروس كورونا في صفوفهم. فماذا ينتظر الحكومة اللبنانية لتحذو حذوها، بدافع إنساني وحرصاً على حياة المئات من السجناء والعناصر الأمنية، مع الحرص على عدم التفريط بالحقوق الشخصية وعدم الإفراج عمّن تلطخت أيديهم بالدماء أو ارتكبوا جرائم تمسّ بالأمن القومي، وعلى رأسها التعامل مع العدو الإسرائيلي؟

المضمونون محرومون من أدوية الأمراض المستعصية!

إيلي الفرزلي

يفوق عدد المصابين بالسرطان والأمراض المستعصية المسجلين في الضمان، العشرة آلاف فرد. أغلب هؤلاء صار مهدداً بتوقف العلاج، لعدم قدرته على الحصول على الدواء. إعلان التعبئة العامة وإغلاق مكاتب الضمان الاجتماعي عطّلا آلية تقديم الفواتير ودفعها، فتعطلت آلية شراء المرضى للأدوية من الصيدليات.

عملياً، ومع افتراض أن الأغلبية الساحقة من المرضى تقدّم الفواتير شهرياً إلى الضمان (معظم الأدوية تستهلك خلال شهر)، فإن من تلا موعد تقديم فاتورته تاريخ إعلان التعبئة العامة في 15 آذار، يعيش اليوم على أمل عدم حصول مضاعفات من جرّاء توقفه عن تناول الدواء. تلك المعادلة، تحتم الإسراع في إيجاد حل يسمح بمعاودة هؤلاء الحصول على العلاج. ثمة فئة أخرى من المرضى، هم الذين قدّموا فواتيرهم إلى مراكز الضمان، ثم جاء الإقفال ليحول دون حصولهم على قيمتها. تلك الفئة، حُلّت مشكلتها، إذ شرع الضمان الاجتماعي بإنجاز المعاملات وتصفيتها، ثم تحرير الشيكات بقيمتها. وقد بدأت المراكز المعنية بإبلاغ المضمونين، أصحاب «الحالات الخاصة»، بوجوب الحضور لتسلّم شيكاتهم، مع مراعاة إجراءات وقائية، تشمل تحديد مواعيد متباعدة، والحد من الاختلاط بين المضمونين، وبينهم وبين الموظفين. يقول المدير العام للضمان محمد كركي لـ«الأخبار» إنه وفق هذه الآلية، فإن كل الفواتير التي استُلمت قبل حالة التعبئة، ستدفع لأصحابها مع نهاية الأسبوع الحالي.

تبقى مشكلة من يريد تقديم الفواتير. تلك لم تُحلّ بعد، لكن كركي يعد بأنه مع نهاية الأسبوع أيضاً ستكون قد وجدت طريقها إلى الحل، بما يسمح للمرضى بمعاودة الحصول على أدويتهم.

من الحلول المقترحة، والتي يسعى إليها الضمان هي الربط الإلكتروني مع الصيدليات، وبالتالي تحويل المعاملة من يد المريض إلى يد الصيدلية، بحيث يحصل الأول على دوائه من الصيدلية، ثم تعمد الأخيرة إلى تقديم الفاتورة إلكترونياً إلى الضمان. بحسب مسؤولي الضمان، فإن الصندوق جاهز تقنياً للمباشرة بهذه الآلية فوراً. لكن، عندما طرح الأمر على نقيب الصيادلة تبين أن المشكلة ليست تقنية، بل تتعلق بعدم ثقة الصيدليات بالضمان الاجتماعي، وبإمكانية حصولها على مستحقاتها في الوقت المحدد.

ذلك الأمر كان محور اجتماع عقده كركي مع نقيب الصيادلة غسان الأمين في نهاية الأسبوع الماضي، لكن نتيجة الاجتماع كانت سلبية. فقد عبّر الأمين عن رفض النقابة لهذه الآلية، بحجة عدم قدرة الصيدليات على تحمّل ثمن أدوية باهظة الثمن، إلى أن يحين موعد التحصيل من الضمان. يقول الأمين لـ«الأخبار» إن «المستوردين يعطون فترة سماح للصيدلي ليدفع، إلا أن هذه الفترة ليست طويلة. وبالتالي لا يمكن للصيدلية أن تتحمل دفع عشرة ملايين شهرياً، على سبيل المثال، ثم الانتظار إلى حين يدفع لها الضمان. ذلك سيضع الصيدليات الصغيرة أمام احتمالين، إما الإفلاس أو توقف المستورد عن التعامل معها، في حال تأخرت عن الدفع».

بالنسبة إلى نقيب الصيادلة، «الأمر محسوم. لا يمكن للقطاع أن يتحمل البيع بالدين». ولذلك، هو سبق أن اقترح، ليبصر هذا الاقتراح النور، أن يبرم الاتفاق بين الضمان والمستوردين مباشرة، بما يسمح للصيدلي عندها بأن يكتفي بالحصول على جعالته من المريض، فيما يتم الاتفاق على آلية يدفع عبرها الضمان المال للشركات المستوردة. أثناء اللقاء الذي جمع كركي مع الأمين، اتصل الأخير بنقيب مستوردي الأدوية كريم جبارة ليسأله رأيه. كان جواب الأخير سلبياً. نظرياً، لم ينته النقاش في المسألة بعد، إذ يُتوقع أن يُستكمل عبر لقاء يجمع كركي وجبارة خلال الأيام المقبلة.

لكن مع ذلك، فقد أبلغ نقيب مستوردي الأدوية «الأخبار» أن الشركات، كما الصيدليات لا يمكنها أن تتحمل بيع دواء لمريض واحد أو اثنين بالدين، فإنها لا يمكن أن تتحمّل البيع بالدين لمئات الصيدليات، وبالتالي الآلاف المرضى.

> **كركي: مع نهاية الأسبوع سيحصل المصابون بأمراض مزمنة على الأدوية**

خلفية النقاش بالنسبة إلى المستوردين، كما الصيدليات، هي عدم الثقة بالضمان والتخوف من احتمال أن يتخلّف عن الدفع. ولذلك يقترح الأمين، على سبيل المثال، أن يعمد الضمان إلى الاتفاق مع مستوردي الأدوية على دفع سلفة أو ضمان مالي، يسمح للشركات بالحصول على مستحقاتها، في حال التأخر عن الدفع. لا يمانع كركي حلاً كهذا، إذا كان ممكناً قانوناً. يقول إن الصندوق مرتاح مالياً، وقادر على تلبية كل المطالبات المالية المتوجبة عليه.

هل يمكن أن يكون هذا الاقتراح هو الحل لآلاف المرضى الذين ينتظرون حصولهم على أدويتهم؟ حتى اليوم، وبحسب الموقف المعلن من جبارة، فإن مصيره سيكون الفشل. وعليه، يبدو أن الحل لن يكون سوى من ضمن الآليات المعمول بها حالياً، أي تقديم المريض معاملته إلى الضمان، ثم انتظار حصوله على ثمن الدواء.

ذلك يقطع الطريق أمام الاستفادة من الآزمة الراهنة للخروج نحو إجراءات أكثر عملية، تنهي المعاناة اليومية للمضمونين في مراكز الضمان، وتوفر عليهم الوقت والجهد للحصول على الدواء، أسوة بما حصل مع موافقات الاستشفاء التي صارت تتم من خلال المستشفيات مباشرة.

يعيد الأمين وجبارة النقاش إلى النقطة الصفر. يصرّان على أن الحل يكمن في الضمان، أي عبر إيجاد آلية تضمن تقديم مرضى الأمراض المستعصية فواتيرهم وقبضها، خلال الفترة الاستثنائية، مع اعتماد أقصى درجات الوقاية.

يقول جبارة إن القصة نشأت نتيجة خوف موظفي الضمان على أنفسهم وعلى المضمونين من عدوى كورونا. وهو إذ يؤكد أن هذا الخوف مشروع، فإنه يوضح أنه يشمل أيضاً موظفي 3000 صيدلية و3000 موظف في الشركات «يخاطرون بأنفسهم لتلبية حاجات الناس». لذلك، يقول إن «المطلوب أن نضحّي جميعنا، مع الحرص على أفضل الوسائل الممكنة للوقاية». ويسأل: هل من الصعب إيجاد 100 موظف يضحّون لتسيير معاملات مرضى السرطان والأمراض المستعصية في 10 مراكز للضمان؟ بالنتيجة، يبدو أنه لن يكون هنالك حل آخر، في ظل خشية الشركات والصيدليات من تخلّف الضمان عن الدفع، والتي لا تنفع معها كل التطمينات التي يحصلون عليها. ولذلك، يعلن كركي أنه في حال عدم نجاح الحلول الأخرى، لن يكون هنالك بديل عن إعادة فتح بعض مراكز الضمان لاستقبال معاملات مرضى الأمراض المستعصية.

تلك أزمة قد تنقضي خلال أيام، لكن أحداً لا يضمن تجددها مع كل مناسبة. هذه المرة كان المصابون بالأمراض المستعصية هم الضحية، وفي المرة المقبلة قد يكون آخرون الضحية. تجدد الأزمات سيكون حتمياً طالما أن الحل بالرعاية الصحية غير مصان، وطالما أن الناس مرتهنون لمؤسسات تبتغي الربح. مع كل تجربة يتضح أن الدولة لا يمكن أن تبقى مستقيلة من واجباتها في تأمين الرعاية الصحية المتساوية للجميع. أي أمر آخر، سيعني تكرار تجربة وضع فئات ضعيفة بين حدي المعاناة من المرض والمعاناة لتأمين العلاج، وذلك موت يسبق الموت.

كمّامات «فلسطينية» في المخيمات

> تقوم مجموعة من الناشطين في معمل للخياطة في مخيم برج البراجنة بإعداد كمامات لتوزيعها على المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان. المبادرة بتمويل من رسام الكاريكاتور ماهر الحاج، تُنتج نحو 50 ألف كمامة يومياً، بنقشة الكوفية، وتوزّع مجاناً على سكان المخيمات.

(تصوير هيثم الموسوي)

طبّ الأسنان «الأكثر خطورة»

رضا صوايا

من جملة السلوكيات الجديدة التي فرضها فيروس كورونا على البشر طريقة تواصلهم مع الأطباء والحصول على المعاينة والوصفة عبر الهاتف. قد يبدو الأمر عادياً في بعض الحالات، إلا أنه في حالات كألم الأسنان، مثلاً، قد يعني أن على المريض أن يتحمل الأوجاع «في حال لم تكن حادّة»، ناهيك عن أن بعض الأدوية التي كانت تستخدم للتخفيف من الآلام بات استعمالها ممنوعاً نظراً الى آثارها السلبيّة على المصابين بفيروس «كورونا».

وفي إحصائية نشرتها جريدة «نيويورك تايمز» أخيراً، استناداً إلى قاعدة بيانات وزارة العمل الأميركية، فقد صُنّفت مهنة طب الأسنان على أنها «الأكثر خطورة» لجهة إمكانية تعرض من يزاولها لالتقاط الفيروس. إذ إن المسافة بين طبيب الأسنان وفم المريض قريبة جداً ولا تتعدّى في بعض الأحيان العشرة سنتيمترات، مع ما يعنيه ذلك من احتمال انتقال العدوى من اللعاب ورذاذ الهواء والماء المستعمل أثناء عملية الحفر.

في ظل ذلك، يصبح مفهوماً مدى الانعكاس السلبي للفيروس على أطباء الأسنان وطريقة تعاطيهم مع المرضى. لكن ما يصعب إيجاد مبرر له هو تحذير نقابة أطباء الأسنان في لبنان الأطباء من الإدلاء بأي تصريح إعلامي حول ممارسة المهنة وطرق الوقاية قبل أخذ موافقتها، كما لو أن الظروف التي نعيشها تحتمل «ترف» البيروقراطية في وقت تعدّ فيه كل معلومة مهمة وقد تساعد المرضى على تحسين طرق وقايتهم والحدّ من أوجاعهم. فعلى سبيل المثال، تمنّت النقابة على الأطباء «حصر العلاجات في العيادات بالأعمال الطبية الطارئة والضرورية فقط»، من دون أي تفصيل. فما هو تعريف الحالة الطبيّة الطارئة؟ وكيف للمريض أن يعلم إن كانت حالته طارئة، وخصوصاً أن أي ألم قد يكون

> **لم تفضّل نقابة أطباء الأسنان في ماهيّة «الحالات الطارئة»**

طارئاً بالنسبة إليه؟

يشرح طبيب أسنان لـ«الأخبار» أن «السلطات الطبية الفرنسية، مثلاً، عرّفت الحالات الطارئة بالالتهابات الحادّة، الأوجاع الحادّة، حالات النزف الحاد وحالات التحطّم الناتجة من حوادث السير أو السقوط على الوجه. ونصحت المرضى بالاتصال بالطبيب ومحاولة فهم سبل العلاج هاتفيّاً. كما سمحت للأطباء بكتابة الوصفات إلكترونياً». أما في حالة اضطرار المريض لزيارة طبيب الأسنان، فقد وُضعت لهذه الزيارة شروطٌ عدّة؛ أبرزها: أن يأتي وحيداً أو برفقة شخص بالغ إذا كان قاصراً، وأن يتأكد الطبيب هاتفياً من أن المريض لا يعاني من عوارض تُشبه عوارض «كورونا» هو أو أي من أفراد عائلته، وأن يقتصر عدد المرضى أو المساعدات على واحدة، وترك مسافة زمنيّة لنصف ساعة بين المواعيد، وفحص حرارة المريض فور دخوله، واختصار العلاج وحصره بالضروري. أما العلاجات الأخرى، كالتجميل والتقويم، فيفترض تأجيلها إلا في حال حصول ضرر يستدعي الاتصال بالطبيب الذي يعطي الإرشادات هاتفياً لمعالجة العطل مؤقتاً.

ويشدد الطبيب على أنه في ضوء الظروف الراهنة، على الجميع الحرص على الاستمرار في عمليّة «صيانة الفم» التقليديّة كتفريش الأسنان وتفادي مضغ مأكولات تُعتبر خطرة قد تؤدي الى تحطيم الزرعات والتلبيسات وأجهزة التقويم. كما ينصح بمضمضة الفم بسائل الـ H202 أو الـ eau oxygenée بعد تذويبها مع قليل من الماء لأنه يساعد في محاربة الكورونا.

وفي ما يتعلق بالأدوية، لفت الى إمكان استعمال المضادات الحيوية ومخفضات الوجع كالبنادول ومشتقاته، وتفادي مضادات الالتهاب (anti inflammatoires) كمشتقات الـ ibuprofen والـ cortisone، بعدما لوحظ تدهور أحوال مرضى الكورونا الذين تعاطوا هذه المضادات، علماً بأن الالتهاب (inflammation) بحدّ ذاته، يُعتبر وسيلة دفاع يقوم بها الجسم لمحاربة العدوى (infection)، ما يعني أن هذه الأدوية تُخفّف من مناعة الجسم... وهذا آخر ما يريده الجميع في زمن الوباء.

على الغلاف

أميركا تقاوم العزل
عدد الضحايا قد يصل إلى 200 ألف

تميل الكفّة في الولايات المتحدة إلى أولوية إنعاش الاقتصاد المتهالك في بلد بات يُمثّل بؤرة انتشار وباء «كورونا» عالمياً، على حساب ضمان الصحّة العامة. الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، كان سباقاً إلى تبنّي الأولوية الاقتصادية حين قال بشكل واضح، الأسبوع الماضي، إن بلده «لم يُبنَ ليُغلَق». الإشارة الأخيرة، تُرجمَت في نهاية الأسبوع، عندما تخلّى ترامب عن قراره فرض عزل على ولاية نيويورك وأجزاء من نيوجيرزي وكونيتيكت في إطار مكافحة انتشار الوباء الذي تسبّب في وفاة ما يزيد على 2,300 شخص، من إجمالي 136 ألف إصابة مؤكّدة (نصفها في نيويورك)، وسط تحذيرات من

> **تقترب المعدات الطبية من النفاد في ولايات نيويورك وميشيغان ولويزيانا**

بلوغ عدد الوفيات الـ200 ألف. قرارٌ جاء نتيجة انتقادات وصفت خطة الرئيس بـ«غير العملية»، ومن شأنها أن تسبّب الفوضى في منطقةٍ تُعدُّ المحرّك الاقتصادي لشرق البلاد، إذ تضمّ 10% من السكان، فضلاً عن كونها تدرّ 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

واستعاض الرئيس الأميركي عن قرار العزل، بالطلب إلى مركز مراقبة الأمراض، السلطة المكلّفة الصحة على المستوى الوطني، نشر بيان «حازم» يحدّ من التنقّلات للدخول إلى الولايات الثلاث أو الخروج منها، لكن من دون أن يغلق الحدود. وبالفعل، سارع المركز إلى نشر بيان مقتضب، يطلب فيه من «سكان نيويورك ونيوجيرزي وكونيتيكت فوراً تجنّب أي سفر غير ضروري (داخل البلاد) في الأيام الـ14 المقبلة بمفعول فوري». بذلك، أنهى ترامب جدلاً نشط في أوساط قادة نيويورك الذين فوجئوا بالقرار. وردّاً على احتمال إغلاق حدود الولاية بقرار من واشنطن، حذّر حاكم نيويورك، أندرو كومو، عبر شبكة «سي إن إن»، من أن قراراً من هذا النوع سيكون «غير قانوني»، وشبّهه بـ«إعلان حرب على ولايات الاتحاد، كونه «سيشلّ الاقتصاد»، و«سيؤدّي إلى صدمة في الأسواق غير مسبوقة في حجمها». وقال: «بصفتي الحاكم، لن أغلق الحدود»، مذكراً بأن الولايات الثلاث أوقفت، أساساً، كل النشاطات غير الضرورية ودعت سكانها إلى البقاء في بيوتهم. وعلى المنوال ذاته، جاء ردّ فعل حاكم كونيتيكت، نيد لامونت، الذي ذكّر أيضاً بأن «نيويورك ونيوجيرزي وجنوب كونيتيكت هي العاصمة العالمية للتجارة والمال». قائلاً: «إذا كنتَ تصرّ بصفتك الرئيس على تحريك الاقتصاد، فيجب أن تنتبه جيداً إلى ما تقوله وما لا تقوله». وفي حين يقترب نفاد المعدات الطبية في غير ولاية، حذر أنتوني فاوتشي، كبير خبراء الأمراض المعدية في المعهد الوطني للصحة والعضو البارز في فريق عمل إدارة ترامب لمكافحة الفيروس، من إمكانية أن يحصد «كوفيد-19» أرواح ما بين 100 إلى 200 ألف شخص في الولايات المتحدة، مع «إصابة الملايين». وقال لـ«سي إن إن»: «لدينا عمّال تمريض يرتدون كمامة واحدة من بداية دورة عملهم حتى نهايتها، الكمامات التي يفترض أن تكون لفحص مريض واحد... نريد بعض المساعدات وسنحتاج إلى آلاف من أجهزة التنفّس». وفي الإطار ذاته، ذكّر رئيس بلدية نيويورك، بيل دي بلاسيو، بأن المدينة ستحتاج إلى مئات أخرى من أجهزة التنفس خلال أيام، والمزيد من الأقنعة والملابس الطبية وإمدادات أخرى. بحلول الخامس من الشهر المقبل، بينما لفت حاكم ولاية لويزيانا، جون بيل إدواردز، إلى أن أجهزة التنفّس في نيو أورليانز ستنفد بحلول الرابع من نيسان/ أبريل «ولا يعلم المسؤولون في الولاية إذا كانوا سيتلقّون أي أجهزة أخرى من المخزون الوطني».

وتسجّل البلاد كذلك نقصاً في أجهزة فحص الفيروس، إذ أعلن مسؤولون كوريون جنوبيون، أول من أمس، أنه تم منح الضوء الأخضر إلى ثلاث شركات كورية جنوبية مصنعة لمعدات فحص الفيروس لتصدير أجهزتها إلى الولايات المتحدة. وأفادت وزارة الخارجية الكورية بأن الشركات التي لم تسمّها، حازت موافقة مسبقة تحت بند الاستخدام الطارئ من إدارة الغذاء والدواء الأميركية بما يسمح ببيع المنتجات فيها. وقال الرئيس الكوري، مون جاي إن، مطلع الأسبوع الماضي، إن نظيره الأميركي طلب أجهزة الفحص تلك، على رغم أن البيت الأبيض لم يتحدّث عن الطلب.

(الأخبار)

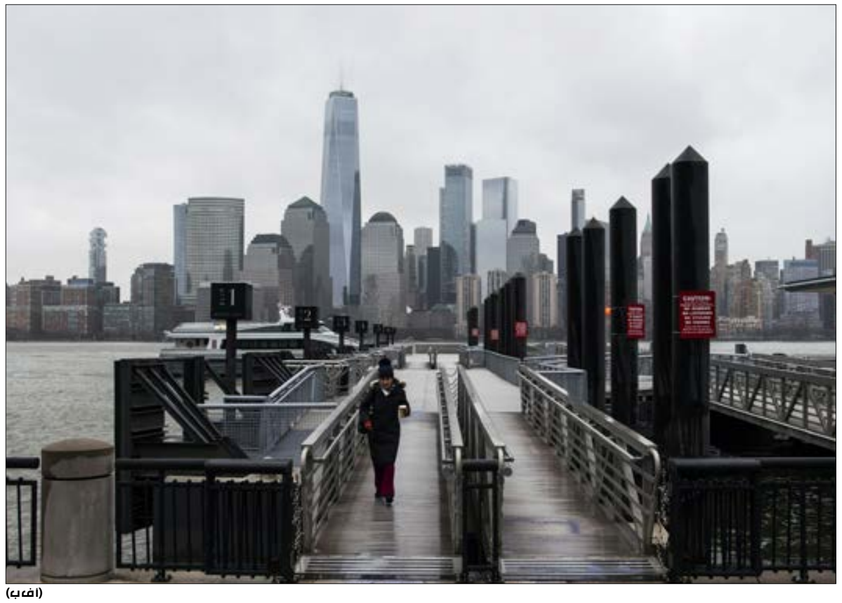

(أ ف ب)

أوروبا تواصل كفاحها في وجه «كورونا»
لندن تتوقع إغلاقاً لأشهر

> في الوقت الذي يتواصل فيه انتشار وباء «كورونا» في مختلف أنحاء العالم، وفي أوروبا خصوصاً، حذّر أحد أهم الخبراء البريطانيين الذين يقدّمون المشورة إلى الحكومة، من أن الإغلاق قد يستمر أشهراً بينما أقرّت الحكومة نفسها بأنّ العزل التام قد يتواصل لفترة «لا بأس بها»

يواصل فيروس «كورونا» المستجد تفشّيه في أوروبا، حيث تُعزّز الدول الأكثر تضرراً كفاحها ضد الوباء العالمي، الذي تسبّب، حتى الآن، في أكثر من 32 ألف وفاة وأكثر من 700 ألف إصابة في العالم.

وسُجّل ثلثا الوفيات في أوروبا، القارة الأكثر معاناة من الوباء، مع إحصاء أكبر عدد منها في إيطاليا (10,779 وفاة بزيادة أكثر من 890 خلال 24 ساعة)، تليها إسبانيا (6,606 وفاة بزيادة أكثر من 840)، ثم فرنسا (2,606 وفاة بزيادة حوالى 350).

وإزاء تفاقم الوضع، تُضاعف الدول الأكثر معاناة الوسائل والتدابير، لمواجهة هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة منذ قرن. وفي هذا السياق، أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، أول من أمس، وقف كل الأنشطة الاقتصادية «غير الأساسية»، خلال الأسبوعين المقبلين. وفي إيطاليا، أعلن رئيس الوزراء جوسيبي كونتي أنه سيتم توزيع قسائم غذائية على الأكثر فقراً والأكثر تضرراً من جرّاء توقف الاقتصاد. وتمّ نشر عناصر الشرطة أمام محال السوبرماركت في صقلية لمنع حصول أعمال نهب، بعدما حاول بعض الزبائن الخروج من سوبرماركت حاملين مواد غذائية لم يدفعوا ثمنها، موضحين أنه لم يعد لديهم نقود لشراء حاجياتهم. ويبدو أنّ الحجر المنزلي بدأ يعطي أولى نتائجه في إيطاليا، حيث يتواصل تباطؤ انتشار العدوى. وقال جوليو غايبرا، مسؤول الصحة في لومبارديا، المنطقة الأكثر تضرراً في شمال البلاد: «نسجل في جميع أقسام الطوارئ انخفاضاً (في توافد المرضى)، وفي البعض منها يكون (التوافد) طفيفاً، وفي أخرى أعلى بكثير».

من جهتها، تعتزم الحكومة الفرنسية رفع عدد الأسرّة في أقسام الإنعاش في المستشفيات من خمسة آلاف إلى 14 ألفاً.

كذلك، يتسارع انتشار الوباء في المملكة المتحدة، حيث تخطّت الحصيلة عتبة ألف وفاة مع تسجيل 260 وفاة جديدة خلال يوم واحد. وحذر رئيس الحكومة بوريس جونسون، في رسالة كشف مكتبه نصّها وسترسل إلى ثلاثين مليون أسرة في البلاد: «نحن نعلم أنّ الأمور ستّجه إلى الأسوأ، قبل أن تبدأ بالتحسّن»، داعياً المواطنين إلى الالتزام بتعليمات الحجر المنزلي، الذي أُعلن مساء الاثنين لثلاثة أسابيع.

يأتي ذلك فيما أقرّت الحكومة بأنّ العزل التام قد يتواصل لفترة «لا بأس بها»، بينما حذّر خبير بارز من أنه قد يستمر أنها غير مستحيلة، لكنها تبقى مستبعدة جداً جداً».

في هذا الوقت، وصف حاكم ولاية ميشيغان، غريتشن ويتمر، الذي أصبحت ولايته من بين الأسرع لجهة تفشّي الوباء خصوصاً في المقاطعة التي تضمّ ديترويت، بأن ما يحصل مفزع بدرجة «تمزّق الأحشاء». وقال لـ«سي إن إن»: «لدينا عمّال تمريض يرتدون كمامة واحدة من بداية دورة عملهم حتى نهايتها، الكمامات التي يفترض أن تكون لفحص مريض واحد... نريد بعض المساعدات وسنحتاج إلى آلاف من أجهزة التنفّس». وفي الإطار ذاته، ذكّر رئيس بلدية نيويورك، بيل دي بلاسيو، بأن المدينة ستحتاج إلى مئات أخرى من أجهزة التنفس خلال أيام، والمزيد من الأقنعة والملابس الطبية وإمدادات أخرى. بحلول الخامس من الشهر المقبل، بينما لفت حاكم ولاية لويزيانا، جون بيل إدواردز، إلى أن أجهزة التنفّس في نيو أورليانز ستنفد بحلول الرابع من نيسان/ أبريل «ولا يعلم المسؤولون في الولاية إذا كانوا سيتلقّون أي أجهزة أخرى من المخزون الوطني».

وتسجّل البلاد كذلك نقصاً في أجهزة فحص الفيروس، إذ أعلن مسؤولون كوريون جنوبيون، أول من أمس، أنه تم منح الضوء الأخضر إلى ثلاث شركات كورية جنوبية مصنعة لمعدات فحص الفيروس لتصدير أجهزتها إلى الولايات المتحدة. وأفادت وزارة الخارجية الكورية بأن الشركات التي لم تسمّها، حازت موافقة مسبقة تحت بند الاستخدام الطارئ من إدارة الغذاء والدواء الأميركية بما يسمح ببيع المنتجات فيها. وقال الرئيس الكوري، مون جاي إن، مطلع الأسبوع الماضي، إن نظيره الأميركي طلب أجهزة الفحص تلك، على رغم أن البيت الأبيض لم يتحدّث عن الطلب.

(الأخبار)

(أ ف ب)

> **يبدو أنّ الحجر المنزلي بدأ يعطي نتائجه في إيطاليا حيث يتواصل تباطؤ انتشار العدوى**

حتى حزيران. وقال الوزير مايكل غوف لشبكة «بي بي سي»: «لا يمكنني التنبّؤ بشكل دقيق، لكن الجميع على ما أعتقد عليهم أن يستعدوا لفترة لا بأس بها، تطبّق خلالها هذه الإجراءات».

غوف استغل المقابلة لتوجيه انتقاد إلى الصين، حيث ظهرت أولى الإصابات بـ«كوفيد-19». وقال إنّ «بعض التقارير (الأولية) التي وردت من الصين، لم تكن واضحة بشأن حجم العدوى وطبيعتها ومدى إمكانية انتقالها».

من جهته، رجّح الأستاذ في معهد «إمبيريال كوليدج» في لندن، نيل فيرغوسن، وهو بين علماء الأوبئة الذين يقدمون المشورة إلى الحكومة، في تصريحات إلى صحيفة «صنداي تايمز»، أن يتواصل العزل لأشهر. وقال: «سيكون علينا إبقاء هذه الإجراءات مطبّقة في نظري لفترة زمنية لا بأس بها - على الأرجح حتى نهاية أيار، وربما مطلع حزيران، وأيار هو الاحتمال المتفائل».

خارج القارة الأوروبية، أعلنت السلطات الإيرانية، أمس، ارتفاع عدد الوفيات إلى 2640، بينما أكدت أنها ستضطر إلى تمديد «نمط الحياة الجديد لبعض الوقت» لمكافحة انتشار الوباء. وتعدّ إيران إحدى الدول الأكثر تأثراً بفيروس «كورونا»، حيث أودى المرض بحياة 123 شخصاً، خلال 24 ساعة، وفق ما أعلن المتحدث باسم وزارة الصحة كيانوش جهانبور. وأضاف أن السلطات الصحية سجلت 2901 إصابة جديدة بـ«كوفيد-19»، خلال يوم واحد، ما يرفع الحصيلة الإجمالية إلى 38309 إصابات، وتابع أن هناك 3467 مصاباً حالاتهم «حرجة»، بينما تعافى 12391 مريضاً.

في هذه الأثناء، أغلقت الصين حدودها مؤقتاً أمام معظم الأجانب، وحدّت بشكل كبير من رحلاتها الدولية لمنع انتشار إصابات «مستوردة».

أما روسيا، التي كانت آخر بلد كبير لم يتّخذ أي تدابير حجر منزلي معمّم بعد، فقد أعلنت أنها ستغلق حدودها اعتباراً من اليوم، بعدما أمرت بإغلاق المطاعم ومعظم المتاجر قبل عطلة تستمر أسبوعاً.

وفي الدول الأكثر فقراً، ولا سيما في أفريقيا، يبدو من الصعب تطبيق تدابير الحد من التنقلات التي تثير موجة نزوح من المدن، خصوصاً في كينيا ومدغشقر.

وفي جنوب أفريقيا، أطلقت الشرطة الرصاص المطاطي، أول من أمس، لتفريق مئات الأشخاص المتجمعين أمام متجر في جوهانسبورغ، مخالفين تعليمات الحجر.

(الأخبار، أ ف ب)

مدن وأحياء على النموذج الإيطالي: الحريديم لا ينصاعون

اضطرت وزارة الصحة إلى طباعة منشورات باللغة اليديشية المستعملة لدى الحريديم (أ ف ب)

يحيى دبوق

لا تلتزم مدن وأحياء المتدينين الإسرائيليين في فلسطين المحتلة بتعليمات وزارة الصحة إزاء خطة احتواء «كورونا»؛ النتيجة أن مناطقهم تحوّلت إلى مناطق موبوءة وشبيهة بالنموذج الإيطالي، مثل مدينة بني براك (شرق تل أبيب)، أكبر مدن المتدينين اليهود في العالم. وفق طبيب معاين في أحد مستشفيات وسط البلاد، كل من يأتي من بني براك لإجراء فحوص الكورونا «تكون نتيجته إيجابية». ونقلت القناة الـ12 العبرية عن الطبيب قوله: «هذه المدينة باتت شبيهة بمدن شمال إيطاليا»، وتأتي في أعقابها القدس، وتحديداً أحياءها الحريدية، حيث النسبة الكبرى من حاملي الفيروس.

في غضون ذلك، ذكر تقرير للقناة الـ13 أن حفلات الزواج في المجتمع الحريدي، التي لم تتوقف رغم انتشار الفيروس، تتسبب في جمع الحريديم بالمئات، مع تحلقهم للرقص الجماعي المعروف لديهم، في تجاهل تام لإرشادات «الصحة»، مقابل فرض حجر ذاتي في المنازل لغير الحريديم في إسرائيل. وتشير التقارير المنشورة في الإعلام العبري، بجانب حفلات الزواج والرقص الجماعي، إلى فتح أبواب شركات ومحال وأسواق وكنس ومعاهد دينية ومدارس في الأحياء الحريدية، وإن اقتربت الشرطة لإغلاقها يتجمع حولها الحريديم بكثرة ويطردونها. ووفقاً للإذاعة العبرية، أعربت مصادر مسؤولة في «الصحة» عن قلقها من تفشٍّ كبير جداً لـ«كورونا» في مدن وأحياء حريدية، من بينها «مئا شعاريم» و«غبعولا» في القدس المحتلة، حيث الاكتظاظ كبير جداً، ولا امتثال لتعليمات وتوجيهات الوزارة أو ما يصدر عن الحكومة، كما أنهم لا يبلغون السلطات عن الأشخاص الذين يعانون من أعراض المرض، علماً بأنه تسكن في هذين الحيين فرقتان حريديتان معاديتان للصهيونية والدولة الإسرائيلية، هما «الفصيل اليروشالمي» و«ناطوري كارتا».

أسباب رفض الحريديم الامتثال للإجراءات الوقائية متعددة، ومنها ما يرتبط باعتقاد قائم على أن الفيروس نفسه خدعة، أو أن الله يصيب به الذين يبتعدون عن «التوراة»، أو أنه نتيجة ذنوب اقترفتها البشرية ولا قدرة على مواجهته. في المقابل، لا يعرف جزء من الحريديم إلى الآن شيئاً عن الفيروس وانتشاره، لأنهم يعيشون في مجتمعات مغلقة جداً ولا يتحدثون العبرية بل اليديشية، أو لأنهم لا يملكون وسائل تواصل مع الآخرين ومع المجتمع الحريدي الأوسع، بما يشمل الهواتف وأجهزة التلفزة والراديو، وبطبيعة الحال لا يقتربون من الصحف ووسائل الإعلام.

لتقريب المشهد أكثر، ذكرت صحيفة «معاريف» أن وزارة الصحة قررت طباعة منشورات توجيهية باليديشية، وهي اللغة الرئيسية المستخدمة في مجتمعات الحريديم، لما يسمح لهم بالوصول إلى معرفة المبادئ التوجيهية عن كورونا ومواجهته، لكن الوزارة «قررت توزيع وثيقة التوجيهات باليديشية من دون الإشارة إلى أنها صادرة عن جهة حكومية كي تضمن مسبقاً ألا يرفض قراءتها الحريديم، ربطاً بموقفهم الرافض للدولة الإسرائيلية وما يصدر عنها». وثقافة الحريديم تولي أهمية كبيرة جداً للتواصل الاجتماعي والصلاة الجماعية في المعاهد، وهي أولوية تسبق أي اعتبار آخر. ومع أن عدداً من قادة الحريديم من الحاخامات طلبوا إغلاق المدارس والمعابد كي يحدوا من انتشار كورونا، فإن تشعّبهم إلى طوائف ومذاهب وفرق لا تحصى منع التزامهم الكامل بتعليمات الحاخامات، لأن لكل فرقة أو فصيل حاخامها الخاص.

ويتداول الإسرائيليون على مواقع التواصل مقطع فيديو للحاخام حاييم كانيفسكي، من التيار الليتواني لدى الحريديم، يؤكد رداً على سؤال أن التعليم في المعاهد يجب أن يستمر رغم توجيهات «الصحة». ووفقاً لموقع «معاريف»، واصل عدد من المدارس في مجتمع الحريديم غير الحسيدي فتح أبوابه رغم أوامر وزارتي الصحة والمعارف بالإغلاق، مع أن هذه المدارس، للمفارقة، أغلقت مدارس الإناث من دون الذكور. ويعطي عميد يشيفا «بونوفيتش» (مدرسة دينية)، الحاخام غيرشين إيدلشتاين، وهو معهد ديني شهير جداً في بني براك، أوامر بفتح المدرسة لكن مع تعليمات للطلاب بدراسة «التوراة» في مجموعات أصغر مما كانت عليه. ويقول إيدلشتاين في منشور وزع في المدينة: «لن يكون هناك من يعلم والطب، فالتلمود يشدد على أن العالم يستند في بقائه إلى ثلاثة أشياء: التوراة وخدمة الله وأعمال الخير... دراسة التوراة جانب حاسم في بقاء العالم، ولهذا يجد الحاخامات صعوبة في إغلاق المدارس». النتيجة هي العودة إلى ما ورد في تقرير القناة الـ12 نقلاً عن الطبيب الذي قال: «ما يحدث في بني براك هو تماماً ما يحدث في إيطاليا. تقريباً كل حريدي يأتي لإجراء فحص يتبين أنه مصاب بكورونا. هناك عائلات فتكت بها العدوى مئة في المئة. يجب على وزارة الصحة أن تنتقل من بيت إلى بيت لإخراج المرضى من بيوتهم، وإذا لم تفعل، فبعد أسابيع سنراهم يأتون بأعداد كبيرة».

يعني موقفاً سلبياً من الدولة أو من العلم والطب، فالتلمود يشدد على أن العالم يستند في بقائه إلى ثلاثة أشياء: التوراة وخدمة الله وأعمال الخير... دراسة التوراة جانب حاسم في بقاء العالم، ولهذا يجد الحاخامات صعوبة في إغلاق المدارس». النتيجة هي العودة إلى ما ورد في تقرير القناة الـ12 نقلاً عن الطبيب الذي قال: «ما يحدث في بني براك هو تماماً ما يحدث في إيطاليا. تقريباً كل حريدي يأتي لإجراء فحص يتبين أنه مصاب بكورونا. هناك عائلات فتكت بها العدوى مئة في المئة. يجب على وزارة الصحة أن تنتقل من بيت إلى بيت لإخراج المرضى من بيوتهم، وإذا لم تفعل، فبعد أسابيع سنراهم يأتون بأعداد كبيرة».

على الغلاف

الخسارة الكبيرة تحملتها أوستراليا كونها تحتضن سباق الافتتاح (أ ف ب)

خسائر تفوق الـ84 مليون دولار

«كورونا» لـ«الفورمولا 1»: أنا أسرع!

انضمت الفورمولا 1 إلى لائحة ضحايا تفشّي وباء «كورونا» حول العالم، فتلقت ضربة قاضية سريعة بحكم تعطّل انطلاق موسمها، لتبدأ في إحصاء الخسائر التي تقدّر بملايين الدولارات في واحدة من أكثر بطولات العالم تجارة وارباحاً

شربل كريّم

لطالما كان هناك اتهام لرياضة الفورمولا 1 بأنها أكثر الرياضات تسبّباً بالتلوث في العالم. وهذه المسألة لا بسبب المحروقات التي تخرج من السيارات، بل بسبب حجم رحلات السفر التي تقطعها الفرق ويعيشها المشجعون من أجل التنقّل من بلدٍ إلى آخر حيث تجوب السباقات القارات المختلفة.

العبارة الأخيرة تختصر أمراً واحداً، وهو تحقيق الأرباح المالية أينما وُجدت الأرض الخصبة. ولهذا السبب ومنذ نشأتها ذهبت بطولة العالم للفئة الأولى لتبحث عن أوسع رقعة جغرافية لإقامة سباقاتها، وهي تحوّلت في العصر الحديث الى رياضة تجارية بامتياز مع مالك حقوقها السابق البريطاني بيرني إيكليستون، الذي يعدّ «عرّاب» الانفتاح على أسواق جديدة حملت أرباحاً كبيرة الى جميع الناشطين في أسرع رياضة في العالم، وخصوصاً بعدما حطّت طائرات الفرق في مطارات البلدان العربية وبلدان جديدة في الشرق الأقصى، أرادت بدورها التسويق لنفسها سياحياً وجني أرباحٍ من الرياضة الشعبية.

لكن كل هذا تبدّل عشية انطلاق موسم 2020، فكانت الفورمولا 1 هي المتأثرة سلباً هذه المرّة، فإذا كانت يوماً عدوةً للبيئة، فإن وباءً أصابها في مقتل، وباتت اليوم تحاول الوقوف على قدميها لترسم طريقاً جديداً نحو مستقبلٍ أفضل.

خسائر بالجملة للجميع

ساعات كانت تفصل الفرق والسائقين عن الضوء الأخضر لانطلاق موسم جديد من حلبة ملبورن في أوستراليا، لكن هناك ظهر قرار إلغاء السباق مع ظهور أعراض على أعضاء في فرق معيّنة، تبيّن لاحقاً أنهم أصيبوا بـ«كورونا». صحيحٌ أنه بعد أوستراليا اتُّخذت قرارات بتأجيل أو إلغاء سباقات، لكن سباق ملبورن هو من تلقى الخسارة الأقسى، إذ أن كل التحضيرات كانت قد اكتملت لإقامة الجائزة الكبرى.

ولم يخرج المنظمون حتى الآن برقمٍ نهائي لحجم الخسائر المالية التي تعرّضوا لها، لكن لا شك في أن المتأثر الأكبر على هذا الصعيد كانت الشركات المسوّقة للسباق التي تكبدت مصاريف كثيرة، لكنها بدأت اليوم عملية ردّ المبالغ التي دفعها المشجعون لحضور السباق الملغى.

وفي سباقٍ متصل، ضربةٌ أخرى لمنظمي السباق من ناحية العقود الإعلانية التي لا يمكن تنفيذها وقبض مبالغها في حال الإلغاء، وذلك بعكس حقوق النقل التلفزيوني التي تُدفع سلفاً، والتي خلقت مشكلة إضافية للحكومة الأوسترالية ومن خلفها منظمي الحدث.

وهذه المسألة يمكن التوقف عندها أيضاً بحُكم التأكد من تقلّص عدد السباقات الموجودة على الروزنامة السنوية التي كانت ستقدّم موسماً قياسياً بوجود 22 سباقاً.

المعادلة بسيطة: سباقات أكثر أي إعلانات أكثر، وبالتالي مردود أكبر، وهو أمر لن يحصل مع التوقعات بإقامة بين 15 و18 سباقاً في موسم 2020، وذلك في حال انطلاقه.

معاناة السائقين والفرق

الخسائر في أوستراليا أصابت الفرق أيضاً، فهي كانت قد تكبّدت مصاريف السفر، وعليها أن تلتزم باتفاقاتها مع العاملين معها لناحية دفع مستحقاتهم حتى لو الغي السباق. وهذه الخسائر تأتي في موسم كانت تنتظر فيه الفرق أرباحاً قياسية يمكنها أن تفيدها في استراتيجياتها لموسم 2021 الموعود حيث ستحضر التعديلات الكثيرة على صورة هذه الرياضة، وبالتالي تحتاج الفرق العشرة إلى أكبر ميزانية ممكنة لإصابة أكبر تطوير ممكن.

ولا يمكن إبعاد السائقين عن دائرة الخسائر، فهم أيضاً ستتأثر عقودهم في حال انخفاض عدد سباقات البطولة أكثر، أو تعثر انطلاق الموسم. وهذه النقطة تحديداً قد تعيد بعضهم سنواتٍ الى الوراء، علماً أن أقل رواتب أبرز السائقين تصل الى 8 ملايين دولار، وترتفع الى 15 مليون في حالة ابن إمارة موناكو، سائق فيراري شارل لوكلير، الذي وقّع عقداً جديداً، بينما تصل أرباح زميله الالماني سيباستيان فيتيل الى 30 مليون دولار في الموسم الواحد، وبطل العالم البريطاني لويس هاميلتون، سائق مرسيدس، الى 35 مليوناً.

> تصل أرباح بعض السائقين في الفئة الأولى إلى 35 مليون دولار

إذاً السنة الحلم لمحبي إسرع رياضات العالم، تتحوّل الى كابوس حقيقي بالنسبة الى المنظمين والفرق، فشركة «ليبرتي ميديا» الأميركية المالكة للحقوق التجارية كانت تنتظر قطف ثمار عملها في دخول أسواق جديدة باعتماد بلدٍ مثل فيتنام لإقامة سباق هناك. الشركة الساعية الى الظهور بصورة قوية كانت قد أصرّت على هذا السباق بالتحديد ولو انها أكملت العمل الذي بدأه إيكليستون، فالسباق الفيتنامي على حلبة الشوارع كان سينقل البطولة الى مستوى أعلى من الإثارة، ويؤكد ان خطة «ليبرتي ميديا» لإظهار أنها ناجحة في جذب بلدان جديدة تعيد بالفائدة على الجميع، لكن لسوء حظّها كان هذا البلد الجديد آسيوياً، ما يعني أن السباق تبخّر عملياً بعد تفشي وباء «كورونا» في القارة الصفراء.

سباقات لا غنى عنها

لكن السباق الفيتنامي لم يلغَ كلياً بحسب المعطيات، وهو الأمر عينه الذي ينطبق على جائزة الصين الكبرى التي تستضيفها حلبة شنغهاي (تبعد 800 كلم عن مدينة ووهان مركز تفشي الوباء)، حيث لا يمكن للقيّمين على الفورمولا 1 تحمّل حجم الخسائر الناتجة عن إلغاء السباق الصيني تحديداً.

وهذه المسألة تنطلق من قيمة المبلغ الكبير الذي تدفعه فييتنام والصين للحصول على شرف الاستضافة، ووصل مجموع القيمة المالية التي تدفعها البلدان لهذه الغاية الى 602 مليون دولار، علماً ان معدّل قيمة الحصول على الاستضافة تصل الى 28,7 مليون دولار عن كل سباق، بينما أشارت دراسة مالية متخصصة الى ان خسائر الفورمولا 1 بعد الأحداث الأخيرة ستصل الى 84,3 مليون دولار في نهاية الموسم.

هو رقمٌ يرجّح أن يتبدّل للاسوأ في حال استمر الجمود الذي وصل الى أوروبا مع إلغاء سباق باكو في أذربيجان ذي القيمة الاقتصادية الثقيلة أيضاً. هو أمر ربما مفاجئ للبعض، وخصوصاً الذين اعتبروا أن الفترة لا تزال بعيدة حتى شهر حزيران المقبل أي الموعد المقرر للسباق. لكن الواقع أنه مع تحوّل أوروبا الى بؤرة للوباء ووجود 7 فرق في إنكلترا، 2 في إيطاليا، وآخر في سويسرا، تبدو الأمور صعبة لناحية التنقّل بين البلدان، ومنها الموبوءة حيث مقرّات الفرق أصلاً.

وفي هذا الاطار يشرح معلّق ومحلّل قناة «mbc» خليل بشير المقيم في العاصمة الإنكليزية لندن قائلاً لـ«الأخبار»: «تحتاج أوروبا الى وقتٍ غير قصير لتنظيم أطر السفر بين البلدان، وبعكس ما يقال إن البطولة ستنطلق في كندا، أنا أتوقع أن تنطلق على حلبة بول ريكار في فرنسا، وسيكون التحدي الكبير هو الوصول الى 18 سباقاً، لذا أعتبر أن إقامة 15 سباقاً سيكون أمراً أكثر واقعية». وأضاف: «هناك كلام عن إقامة سباقين على حلبة واحدة مثل حلبة صخير في البحرين او مرسى ياس في ابو ظبي، لكن كل هذا لا يزال في إطار الأفكار المطروحة لإنقاذ الموسم وتقليص حجم الخسائر».

واعتبر السائق السابق في بطولة «آي وان» ومدير برنامج الاتحاد الدولي (فيا) لتطوير السائقين الناشئين في الشرق الأوسط: «صحيح أن الخسائر كبيرة لكنها لا شك أقل من رياضات أخرى مثل كرة القدم بحكم عقود النقل التلفزيوني الأعلى قيمة مالية في أوروبا حيث تقام المباريات أسبوعياً وتباع تذاكرها التي تعود بارباحٍ ضخمة على الاندية».

اذاً «كورونا» قال كلمته للفورمولا 1، فكان أسرع منها ليعطّل موسمها قبل أن يبدأ، لكن بوادر الإنقاذ لا تزال حاضرة في حال بدأت البطولة مطلع الصيف على أبعد تقدير، حيث قد يتمّ اللجوء الى تقصير نهاية الأسبوع أي إجراء التجارب الرسمية يوم السبت والسباق الأحد مقابل إلغاء التجارب الحرة المخصصة يوم الجمعة، وبالتالي ستكون هناك مرونة في السفر أسبوعياً لإقامة سباقات متتالية وفي فترات زمنية متقاربة حتى لو اضطر الأمر إلى إقامة بعضها من دون جمهور.

«حرب» بين الاتّحاد الإنكليزي والأندية

بعد إلحاقه خسائر فادحة بأندية «البريميرليغ»، بدأت تداعيات كورونا تنعكس على هيكلية المنافسات المحلية في إنكلترا. لم تنحصر الخسائر بتأجيل الدوري الممتاز من دون ضمان استمراره وحسب. فقد صدر قرار جديد يقضي بإلغاء منافسات الدرجات الدنيا ما أغضب العديد من الجهات. كما أثار مخاوف أندية النخبة جرّاء احتمال انسحاب هذا الإجراء على دورياتها. فاقوس الخطر يقرع في إنكلترا والاتّحاد في مأزق كبير

حسين فحص

قرّر الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم إلغاء مختلف المسابقات دون دوري الدرجة الخامسة للرجال (دوري المناطق) وشطب جميع النتائج، إضافةً إلى دوريات الكرة النسائية دون الدرجتين الممتازة والأولى على خلفية انتشار فيروس كورونا. يتألف الدوري الإنكليزي من خمس درجات رئيسية، وقد شمل قرار الإلغاء البطولات المناطقية الفرعية المؤهلة إلى الدرجات التصنيفية، ما يحول دون ترقية أو هبوط أيّ نادٍ في هذه الدوريات.

وذكرت قناة «بي بي سي» البريطانية أن القرار جاء في ظلّ ازدحام الجداول وضيق الوقت، وقد يطال البطولات «الثانوية» في الدرجات الأولى. من جهته، أكد اتّحاد كرة القدم الإنكليزي في بيان أنه يراجع كل الخيارات «لإكمال استحقاقات كأس الاتحاد الإنكليزي للرجال (وصل إلى دور ربع النهائي)، إضافة إلى بعض المسابقات الأخرى، غير أن الأمر مرهون بانحسار كورونا من عدمه». ثم تابع في هذا السياق «هذه الظروف صعبة على كرة القدم الإنكليزية وجميع القرارات المتّخذة تصبّ في مصلحة اللعبة. اهتمامنا الأساسي سيكون دائماً سلامة ورفاهية الأندية واللاعبين والموظفين. رغم صعوبة الإجراء، تأخذ الخطوات في الاعتبار التأثير المالي على الأندية، والعدالة في تحديد نتائج الموسم مع مراعاة سلامة الدوريات. سوف ننسّق أيضاً مع الفرق النسائية من أجل إكمال الموسم في النطاقات المستطاعة بأكثر شكل ممكن ولائق».

قرارٌ أثار غضب العديد من الأندية، خاصة تلك التي ضمنت ترقيتها سلفاً، مثل فوكسهول موترز وجيرسي بولز للرجال. فاز هذا الأخير بجميع مبارياته الـ27 في دوري كرة القدم للمقاطعات المشتركة، وكان يبتعد بـ20 نقطة في الصدارة قبل قرار الإلغاء.

من جهته، عبّر رئيس مجلس إدارة ساوث شيلدز جيف طومسون عن إحباطه قائلاً: «لقد خُذلنا بشدة. سنقوم بالكتابة إلى الاتحاد الإنكليزي باشدّ العبارات الممكنة سعياً للحصول على استئناف». ثم تابع «هناك تأثير كبير لهذا القرار على الصعيد المالي. لقد استثمرنا بكثافة هذا العام وسيؤثر الإلغاء سلباً على مؤشر إيرادات الموسم المقبل».

على الجانب الآخر، لم تنحصر ردات فعل بعض الأندية على الغضب وحسب، بل امتدّت للتفكير باتخاذ إجراءات قانونية ضد الاتحاد الإنكليزي. فقد أصدر متصدر القسم الشمالي نادي ساوث شيلدز بياناً رسمياً يستنكر من خلاله قرارات الاتحاد «المجحفة»، موضحاً: «لا نفهم سبب التعجل وراء إنهاء موسم دوري الهواة بهذه السرعة. سنرسل إلى الاتّحاد الإنكليزي رداً شديد اللهجة لكي يعرف موقفنا، وسنسعى للطعن ضد القرار عبر اللجوء إلى القانون».

وعبّر فريق بارنسلي للسيدات عن غضبه في بيان رسمي متّهماً الاتّحاد «بعدم أخذ كرة القدم للسيدات على محمل الجد»، مضيفاً أن النادي «سيتّخذ الإجراءات الضرورية لإجبار الاتّحاد على اتخاذ القرار الصائب».

هكذا، يواجه الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم اتّهامات بتعامله مع فرق الدوري الأدنى بشكل مختلف عن الأطراف المحترفة. سبق للاتحاد أن أعلن تأجيله «للبريميرليغ» حتى آخر شهر نيسان، غير أن التعليق قد يستمر لوقتٍ أطول بدون ضمان عدم الإلغاء، ما يعرّض الاتحاد لضغوطات أكثر.

> اتّهم بعض أندية السيدات الاتحاد بأنه لا يأخذ الكرة النسائية على محمل الجد

قرر الاتحاد الإنكليزي توقيف جميع المنافسات لدوري الهواة (عن الويب)

تغيير في روزنامة الأولمبياد

أفادت تقارير صحافية يابانية أمس الأحد أن 23 تموز/ يوليو 2021 هو موعد محتمل من وجهة نظر المنظّمين لانطلاق دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في طوكيو، بعد تأجيلها من صيف 2020 إلى العام المقبل بسبب فيروس كورونا. ونقلت قناة «إن آتش كاي» اليابانية الرسمية عن مصادر في اللجنة المحلية المنظمة، أن الموعد المرجح لانطلاق الدورة سيكون 23 تموز/ يوليو. وأعلنت اللجنة الأولمبية الدولية والحكومة اليابانية في 24 آذار/ مارس، تأجيل الأولمبياد الصيفي الذي كان مقرراً بين 24 تموز/ يوليو والتاسع من آب/ أغسطس 2020، إلى العام المقبل، في خطوة غير مسبوقة بشأن دورة الألعاب أولمبية في التاريخ الحديث للألعاب (منذ عام 1896). وأتى هذا القرار بعد ضغوط من رياضيين واتحادات رياضية لتأجيل الألعاب في ظل تفشي الوباء. وأشار إعلان التأجيل إلى أن الألعاب ستُقام خلال عام 2021، وبموعد أقصاه نهاية فصل الصيف. وأوضح رئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ في أعقاب الخطوة، أن كل الخيارات مطروحة بشأن الموعد الجديد، وأن الدورة قد تقام خلال فصل الصيف أو قبله حتى. وألمح عدد من المعنيين بالألعاب إلى البحث في إمكان إقامتها خلال فصل الربيع، ما قد يتيح للمنظمين والرياضيين والمشجعين الاستفادة من طقس معتدل، وتفادي إقامة الألعاب في الصيف الذي تشهد خلاله العاصمة اليابانية ارتفاعاً حاداً في حرارة الطقس ونسبة الرطوبة.

تنظر طوكيو الى الالعاب على انها دليك على تعافي البلاد (أ ف ب)

ورأت عمدة طوكيو يوريكو كويكي أن نقل الألعاب إلى الربيع، قد يتيح إعادة سباق الماراثون إلى العاصمة من مدينة سابورو الشمالية، بعدما قررت اللجنة الأولمبية الدولية نقله إليها للإفادة من اعتدال حرارتها صيفاً.

وأفادت التقارير الصحافية اليابانية أن اللجنة المحلية المنظمة برئاسة يوشيرو موري، تواصل نقاشاتها حالياً مع اللجنة الأولمبية الدولية بشأن الموعد الجديد للألعاب. وفي حين لم يتم تحديد مهلة زمنية لاتخاذ قرار بهذا الشأن، أفاد موري في تصريحات لقناة تلفزيونية يابانية، بأن المعنيين سيتوصلون إلى «خلاصة ما» في خلال أسبوع.

على صعيد آخر، أفادت قناة «إن آتش كاي» أن الشعلة الأولمبية التي كان من المقرر أن تبدأ مسيرتها في اليابان هذا الأسبوع وتم إرجاؤها بعد تأجيل الألعاب، ستعرض على مدى شهر في مجمع «جاي فيلادج» الرياضي في مدينة فوكوشيما (نقطة الانطلاق المقررة سابقاً) على مدى شهر.

وكان المنظمون قد اختاروا هذا المجمع لانطلاق مسيرة الشعلة، لما يحمله من رمزية بالنسبة إلى اليابان، إذ استخدم كقاعدة لآلاف من عمال الإغاثة في أعقاب الزلزال المدمر والتسونامي والكارثة النووية لعام 2011.

وتنظر طوكيو إلى الألعاب التي اختيرت لاستضافتها في عام 2013، على أنها دليل على تعافي البلاد وطي صفحة كارثة فوكوشيما. ورأى رئيس الوزراء شينزو آبي بعد إعلان تأجيل الدورة، أن إقامتها في العام المقبل سيكون بمثابة دليل واحتفال بتغلب البشرية على «كوفيد-19».

> ألمح عدد من المعنيين بالألعاب إلى البحث في إمكان إقامتها خلال فصل الربيع

تقرير

عام «الطفرة الإنتاجيّة»... تحدّي إيران الصعب

مع اتساع الضغوط الاقتصادية على إيران، الناجمة عن العقوبات الأميركية وجائحة كورونا، اختار المرشد علي خامنئي الخيار الصعب والمصيري للعام الإيراني الجديد: «الطفرة الإنتاجية». فكيف يمكن للجمهورية أن تضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ؟

طهران ــ **محمد خواجوئي**

تسمية الأعوام، من المرشد الإيراني، السيد علي خامنئي، هو تقليد متبع على مدى السنوات، ويهدف إلى تحديد الاتجاه العام لسياسات البلاد وبرامجها. قبل أيام، سمّى خامنئي السنة الإيرانية الجديدة التي تبدأ في 21 آذار/ مارس، عام «الطفرة الإنتاجية»، علماً بأنه سمى العام الماضي «ازدهار الإنتاج»، الذي كان واحدة من أصعب سنوات الاقتصاد الإيراني على مدى الأعوام الأربعين الماضية. فاستدامة العقوبات الأميركية وتراجع الإيرادات من العملة الأجنبية، والاضطرابات السياسية والأمنية، بجانب الكوارث الطبيعية كالسيول وتفشي فيروس كورونا، وجّهت صدمات غير مسبوقة إلى الاقتصاد. رغم ما سبق، لم يزل قلب الاقتصاد ينبض، واستطاع سوق طهران المالي، العام الماضي، استقطاب سيولة نقدية هائلة، ليسجل بذلك رقماً قياسياً تاريخياً لأكثر من نصف قرن من نشاطاته، إذ إن المؤشر العام للبورصة شهد نمواً بنسبة 181%، ليقفز من 178 ألف نقطة إلى أكثر من 500 ألف. وقبل مدة قصيرة قال المدير التنفيذي لسوق طهران المالي، علي صحرائي: «شهد المستثمرون في بورصة طهران سنة لا تنسى، إذ إن معدل ربحية المستثمرين... أحرزت على قاعدة أرقام وإحصاءات الاتحاد الدولي للبورصات (WFE) المركز الثاني بين أعضاء الاتحاد، والأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

سفى خامنئي السنة الإيرانية الجديدة عام «الطفرة الإنتاجية» (الأناضول)

يبدو أن طرح خامنئي قضية زيادة الإنتاج يمثّل «الاستراتيجية المعكوسة» لمواجهة السياسة الأميركية الرامية إلى عزل إيران، وكذلك تداعيات «كورونا»، ولا سيما أن المرشد قال قبل أشهر إن «من العبث تصور انتهاء العقوبات خلال السنتين المقبلتين، إلا إذا أحبطنا أثر العقوبات». وفي الوقت الذي تراجعت فيه مبيعات النفط والتبادل الاقتصادي والمصرفي مع العالم، فإن طهران تريد عبر تعزيز الاقتصاد الداخلي تقليص أضرار العقوبات، مع أن أزمة «كورونا» حفلت الاقتصاد عبئاً مضاعفاً وأبرزت أكثر فأكثر خطر الركود.

> **رغم العقوبات حقق سوق طهران المالي العام الماضي ربحاً عالياً للمستثمرين**

يشرح رئيس تحرير الخدمة الاقتصادية لـ«وكالة الأنباء الرسمية» (إرنا)، إسماعيل داودي، أن «الاقتصاد الإيراني يمرّ الآن بخمس قضايا رئيسية: فرض العقوبات، تراجع الإيرادات النفطية، العودة إلى قائمة FATF السوداء، تقييد العلاقات الاقتصادية مع الصين والبلدان الجارة وتفشي كورونا». ويقول لـ«الأخبار»: «سعر النفط وصل إلى أدنى مستوياته، ومع الأخذ بالاعتبار حالات مثل القيود على المبيعات وتكلفة تحويلات المال البالغة 15 إلى 20% وتكلفة استخراج كل برميل، البالغة 12 دولاراً، من الواضح أن العائدات بالعملة الأجنبية ستصل إلى الحد الأدنى. هذه القضية ستذكيها القيود التجارية التي يعود جزء منها إلى العقوبات والجزء الآخر إلى كورونا».

السؤال الأهم: كيف يمكن مواصلة الإنتاج، وحتى تطويره، في هذه الظروف؟ يذهب داودي إلى أن ثمّة طاقات يملكها الاقتصاد الإيراني، إن تم إيلاؤها الأهمية أكثر من السابق، بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، فإنها لن تسهم في زيادة «المقاومة» فحسب، بل يمكن بها «المضيّ قدماً لتحقيق شعار الطفرة الإنتاجية». ومن بين هذه الآليات توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تتمتّع بميزات بما فيها صناعات البتروكيماويات وقطاع الزراعة، وتمويل وحدات الإنتاج عن طريق سوق الأوراق المالية. أما آلية الحكومة لمواجهة النتائج السلبية لـ«كورونا»، فهي حالياً «رصد 20% من موازنة هذا العام للتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الفيروس... الدولة أخّرت مواعيد استحقاق التسهيلات المصرفية والضرائب على الأعمال والمهن المتضرّرة إلى ثلاثة أشهر»، وفق داودي.

مع ذلك، يذهب عدد من المحلّلين إلى الاعتقاد بأن إيران إن أرادت إنعاش إنتاجها الداخلي، يجب أن تسخّر السياسة الخارجية لتوسيع علاقاتها مع بلدان كثيرة. كما يرى خبراء أن الضغوط الناجمة عن العقوبات وتداعيات «كورونا» يمكن أن تؤدي إلى إيجاد شيء من الاستدارة والمرونة في السياسة الخارجية. رغم ما تقدم، لا يبدو أن تطوراً سيحدث في هذا المجال قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية وما سيؤول إليه مصير دونالد ترامب. يقول رئيس تحرير صحيفة «أفتاب يزد»، علي رضا كريمي، لـ«الأخبار»: «لا يبدو أن واشنطن ستعمل على إرخاء برغي العقوبات حتى لو بصورة مؤقتة. وإن فعلت ذلك، فمن المستبعد أن تسمح لطهران بتحقيق منفعة بعينها، لذلك تحدّي العقوبات، بجانب كورونا، يتطلّب من المسؤولين تهيئة أنفسهم لسنة صعبة». في هذا الإطار، كتبت مجلة «تجارت فردا»، التي تعدّ أهم مجلة اقتصادية إيرانية وهي قريبة من «غرفة التجارة»، أن «عوامل كثيرة تداخلت معاً لجعل الاقتصاد في السنة الجديدة أقل حجماً وأكثر انغلاقاً، ولجعل أجواء العمل غير مؤاتية أكثر من أي وقت مضى».

تقرير

تيريزا هلسة... «خاطفة الطائرات» التي رحلت بهدوء

خلال أسابيع وفي مرحلة متقدمة من المرض، قاتلت تيريزا هلسة سرطان الرئة، لتعبر الحياة خفيفة وضاحكة كما عهدها من عرفها عن قرب. رحلت صباح السبت الماضي، في اليوم العاشر لإعلان «قانون الدفاع» في الأردن وما تلاه من حظر تجول حال دون التشييع الجماهيري لها.

تعرّف تيريزا، ابنة قرية حمود محافظة الكرك جنوب الأردن، عن نفسها عربية أردنية مسيحية. ولدت في عكا، شمال فلسطين المحتلة، عام 1954 لأب أردني وأم فلسطينية من قرية الرامة بالجليل الأعلى (شمال). تلقت تعليمها الثانوي في عكا وتخصصت بالتمريض في المستشفى الإنكليزي في الناصرة. انخرطت مبكراً في العمل الفدائي مع حركة «فتح»، لتتلقى تدريبها في لبنان بداية السبعينيات قبل أن تشارك في خطف طائرة «سابينا» البلجيكية من مطار فيينا، إذ توجهت ورفاقها الثلاثة إلى مطار اللد، في واحدة من عمليات المقاومة التي تبنتها الفصائل الفلسطينية، وكان من أشهرها التي أشرف عليها الشهيد وديع حداد.

استشهد اثنان من منفذي «عملية سابينا» ونجت تيريزا ورفيقتها (من الويب)

أصيبت هلسة إصابة بالغة أثناء هجوم جنود الاحتلال المتخفّين بزيّ «الصليب الأحمر» في «عملية سابينا»، وأطلقت النار رداً على الهجوم، فيما كان من بين مصابي العدو رئيس الحكومة الإسرائيلية المستقيلة بنيامين نتنياهو. استشهد رفيقا تيريزا ونجت مع رفيقتها ريما، لتتعرض لتحقيق وحشي ويحكم عليها بالسجن المؤبد مرتين و40 عاماً، قضت منها عشر سنوات في السجن، انتهت بالنفي بعد الإفراج عنها في صفقة تبادل عام 1983.

أمضت الراحلة حياتها في الأردن، وهي متزوجة ولها ثلاثة أبناء، كما استمرت في نشاطها النضالي رئيسةً لـ«رابطة شؤون جرحى الثورة الفلسطينية». لم تكن تيريزا من هواة الظهور الإعلامي ولفت الأنظار، مع أنها لم تغب عن النشاطات السياسية في المملكة وحافظت على خطها الوطني.

وتستعد عائلتها لإقامة جنازة تليق بها بعد انقضاء الحجر المنزلي بسبب انتشار «كورونا». واقتصرت الجنازة على حضور عائلي صغير بنحو 40 شخصاً خلا من أي تمثيل رسمي أردني.

تقرير

كورونا يتوّج نتنياهو رئيساً للحكومة المقبلة

سواء كان انتشار فيروس كورونا المستجدّ دافعاً حقيقياً لإحداث اختراق سياسي في جدار الأزمة الحكومية الإسرائيلية المستمرة منذ أكثر من سنة، أو كان مجرّد سلّم للنزول عن السقوف السياسية العالية، ترك هذا المستجدّ الصفاحةَ ظلالاً ثقيلة على المشهدين الاقتصادي والسياسي

علي حيدر

من المؤكد أن استمرار انتشار الفيروس شكل عامل ضغط إضافياً على المؤسسة الإسرائيلية، وسيتواصل هذا المسار تصاعدياً كلما تمدد انتشاره وتفاقمت في إثره أزمة الاقتصاد. ويجمل رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب، اللواء عاموس يادلين، الوضع بأن «الدولة في أزمة صحية واقتصادية واجتماعية لا سابق لها في خطورتها. من الصعب جداً إدارة الأزمة بحكومة انتقالية مع تلوث المسارات والقرارات باعتبارات سياسية (داخلية)، ومع غياب موازنة تسمح بتوفير رد مُحدّث على التحديات». مع ذلك، يمكن التقدير بأن الضغط الإضافي ينبع أيضاً من أن المدى الزمني لأزمة «كورونا» غير واضح، وفي النتيجة تداعياتها الاقتصادية مفتوحة على أكثر من سيناريو تتفاوت درجة الخطورة لكل واحد منها. هذا المشهد المركّب يدفع المؤسسات والقيادات السياسية، من موقع الإكراه، إلى اتخاذ إجراءات مُشدّدة على قاعدة الاستعداد للأسوأ، وإلى تبنّي خيارات على قاعدة البديل الممكن والأقل ضرراً.

في ضوء ذلك، لم يكن مفاجئاً الاختراق السياسي الذي مهد لاتفاق ينهي الأزمة الحكومية المفتوحة، كما أن الطرفين، بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، استنفدا رهاناتهما الانتخابية والقضائية والسياسية. فمن جهة، أخفقت محاولات نتنياهو لنيل غالبية 61 عضو كنيست خلال ثلاث عمليات انتخابية، كي يشكل حكومة يمينية تضمن له الحصانة دون محاكمته. ومن جهة أخرى، فشل خصومه في رهاناتهم على القضاء لإطاحته، وعلى موقف الجمهور اليميني لإسقاطه نتيجة اتهامه بالفساد. بعدما اتضح للجميع حجم الاستقطاب المتجذر في الجمهور، يبدو أن مؤيدي التراجع عن بعض الثوابت المتصلة بترؤس نتنياهو، المتهم بالفساد، للحكومة المقبلة، استندوا، أو تذرعوا، بأن الاستمرار في مسار التعطيل سيؤدي بالضرورة إلى انتخابات رابعة دون رهانات على تحولات جدية في موازين القوى النيابية تؤدي إلى إطاحته، وأنه طوال التعطيل المتواصل سيبقى رئيساً للحكومة الانتقالية.

هكذا، بات محسوماً أن أمام نتنياهو خيارين اثنين: التوصل إلى اتفاق يكرس ترؤسه الحكومة، أو الدفع نحو انتخابات متكررة دون أفق. السبب أنه بعد فشله في انتزاع الحصانة من الكنيست تبقى الطريقة الوحيدة لتحصين نفسه من المحاكمة محاولة توفير غطاء نيابي لحكومة تتبنى إنقاذه بسن قوانين مُحدّدة. وبذلك، نجح نتنياهو في استدراج غانتس إلى صفقة شاملة، عبر بوابة انتخاب الأخير رئيساً للكنيست، لينجح أيضاً في تفكيك التحالف المنافس له: «أزرق أبيض». وفي الطريق إلى اتفاق شامل حول الحكومة المقبلة، ذكرت تقارير إعلامية أن نتنياهو وغانتس توصلا خلال لقاء بينهما إلى تفاهمات يتم بموجبها التناوب على رئاسة الحكومة، على أن يكون نتنياهو أولاً لمدة 18 شهراً، يليه غانتس 18 شهراً أيضاً. ومن بين القضايا التي أثيرت خلال اللقاء أن يوافق الأخير غانتس على سنّ قانون يسمح لنتنياهو بتولّي منصب قائم بأعمال رئيس الحكومة خلال ولاية الأول.

التقارير ذكرت أيضاً أن الحكومة قد تضم ثلاثين وزيراً، وقد يسعى «الليكود» إلى جعلهم 34، نصفهم من حزب غانتس، «مناعة لإسرائيل»، الذي قد يتولى حقائب الأمن والقضاء والاتصالات والثقافة، مع المحافظة على حقيبة الصحة لكتلة «يهدوت هتوراة» الحريدية، على أن غانتس غير معني بوزارة الخارجية. وفي الوقت الذي يمكن

> **سيتناوب نتنياهو وغانتس 18 شهراً لكل واحد على أن يبدأها الأول**

أن تتغير فيه خريطة الحقائب مع استمرار المفاوضات، تم الاتفاق على انتخاب رئيس للكنيست يتفق عليه الجانبان، وأن يكون من «الليكود» (بعد غانتس)، على ألا يعود رئيسه السابق، يولي ادلشتاين، إلى المنصب، بسبب رفض غانتس لذلك على خلفية رفض ادلشتاين تنفيذ قرار «المحكمة العليا».

غانتس غير مهتم بالخارجية. لكنه سيحصل على حقائب الأمن والقضاء والاتصالات والثقافة (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3414

أفقيا

1- ممثّلة مصرية قديرة برزت كنجمة سينمائية خلال العقد الماضي لقبّت بنجمة مصر الأولى – 2- ميناء على ساحل ولاية البحر الأحمر في السودان – شجاع ومقدام – 3- جنون – مصباح فيه فتيل يُضاء بالزيت – 4- علم أو لواء – حرّك وهزّ – إسم موصول – 5- ولد ذكر – نوتة موسيقية – حشرات مفيدة – 6- للتمنّي – عاصمة أذربيجان على بحر قزوين – اتصل به بقرابة – 7- مستشرق فرنسي راحل له معجم عربي فرنسي كبير – أكبر سلسلة جبال في القارة الأوروبية – 8- ورك – أخذ الغنيمة والأموال قهراً – 9- يغفر ويصفح – ظاهر أو خلاف مخفيّ – 10- حلّ العقدة أو المسألة – الصحراء

عمودياً

1- ممثل مصري عالمي راحل – 2- مدينة إيرانية عاصمة خُرسان قديماً – ضرب العملة أو النقود – 3- غلب وفاق – عملة آسيوية – من الحيات الضخمة جداً – 4- قبّة القميص – دولة آسيوية تُعرف بإسم ميانمار – 5- من مشتقات الحليب – ضد خُشُنَ – فكّ العقدة – 6- مُشترع أثيني قديم سنّ القوانين الأولى للمدينة وأتصفت شرائعه بقساوتها – 7- صوت قويّ – ضمير منفصل – 8- عبس من الغضب أو شجاعة – ضد أقرب – 9- أنت بالأجنبية – هودج له قبّة كانت النساء تركب فيه على ظهر البعير – خاصتي وملكي – 10- منطقة في السماء قوامها نجوم كثيرة تُعرف بإسم المجرّة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- زبرجد – رعاف – 2- وحش – أرال – 3- رث – جن – وفير – 4- شدوان – إد – 5- خلبّة – ردف – 6- قر – بق – ماش – 7- طن – آت – مر – 8- سلوان – فو – 9- الكحلي – غدر – 10- قبرص – أريكة

عمودياً

1- زوريخ – طلاق – 2- بحث – لقنّ – لب – 3- رش – شير – سكر – 4- جدّة – الحص – 5- دانو – بتول – 6- أرق – أيا – 7- راوند – من – 8- علف – يمرّ – مَي – 9- يافا – فدك – 10- فورد – شنورة

sudoku 3414

	6	7			4	8		
8			3			2		
5			6			7		
	3		4	8			9	
7	4						1	8
	1			6	3		5	
		9			6			3
		1			7			4
		2	5			1	8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3413

4	8	3	5	6	9	1	2	7
1	2	9	4	7	3	5	6	8
6	5	7	2	8	1	3	9	4
3	1	4	8	2	7	6	5	9
2	6	8	9	5	4	7	1	3
9	7	5	1	3	6	4	8	2
8	4	2	3	1	5	9	7	6
7	3	1	6	9	2	8	4	5
5	9	6	7	4	8	2	3	1

مشاهير 3414

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر عراقي معاصر هو الأخ الأصغر لشاعرين كبيرين، هاجر الى السويد بسبب الأوضاع الأمنية في العراق. له قصيدة تتألف من ألف بيت في مدح الإمام علي بن أبي طالب

2+4+9+4=10+6+5+9+10 = الجائر والطاغي ■ 1+8+3+11 = مالوف ومعهود ■ 7+6+11+10 = جريح

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **ديبي رينالدز**

وفيات ◄

◄ذكرى

في الذكرى السنوية الثالثة عشرة لغياب حبيبنا
رغيد سهيل حبايب
رجاء العائلة أن يبقى شبابه ربيعاً في قلوب من عرفوه وأحبّوه

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

سينما

في ظل إقفال الصالات السينمائية والفضاءات الثقافية حول العالم، تشكّل منصّات الستريمينغ رئتنا الباقية ونافذتنا الوحيدة على الفنّ. ثلاثة أفلام جديدة طُرحت أخيراً على نتفليكس من توقيع مجموعة من أهم الأسماء الأوروبية: كين لوتش يقدم مرافعة ضدّ النظام الرأسمالي في المملكة المتحدة، ويورغوس لانثيموس يواصل غرابته وقساوته مازجاً الأساطير اليونانية بالواقع، وبول توماس أندرسون ينسج قصة حبّ رقيقة وساقة في آن. أما الفيلم الرابع من توقيع ستانلي كوبريك، فيشكّل أحد أبرز الكلاسيكيات في تاريخ الفن السابع

عزيزي كين لوتش... كلّنا دانيال بليك

مشهد من «أنا، دانيال بليك»

شفيق طبارة

صفعة على وجه الضمان الاجتماعي البريطاني. دعوة إلى التضامن. صورة قوية لرجل فقد كلّ شيء. هذا ما يقدمه لنا اليساري الأصيل كين لوتش في فيلمه «أنا، دانيال بليك» (سعفة «مهرجان كان السينمائي» 2016). يقف لوتش دائماً مع مَن يواجهون الانتهاكات التي ترتكبها الدولة، وفيلمه يطابق معتقداته. يظهر الفيلم السخرية الكامنة وراء النظام الاجتماعي الذي يجعل المعاملات الحكومية معقدة للغاية من أجل تقديم المساعدة، ما يجعلها غير موجودة تقريباً. تبدو كأنها صورة كبيرة، وأجهة عظيمة للفرجة فقط، من أجل تجنّب الاتهامات بالعجز الاجتماعي. في مواجهة هذه الحالة، لا يبقى سوى الكفاح من أجل الاحترام، كشخص ومواطن!

دانيال بليك (ديف جونز) نجّار عمل طوال حياته في نيوكاسل. اشتغل بكرامة ولم يكن يوماً عالة على الدولة ولا على نظامها الاجتماعي. الآن وللمرة الأولى، اضطر للتوقف عن العمل بسبب حالة خطيرة في القلب وأصبح بحاجة للمساعدة. خلال رحلاته اليومية إلى مكتب الضمان الاجتماعي، يتعرّف إلى كيتي (هيلي سكويرز)، أم لطفلين تحتاج بدورها إلى المساعدة. يجد دانيال وكيتي نفسيهما يصارعان النظام وحدهما، ويسيران بين أسلاك البيروقراطية الشائكة في بريطانيا في وقتنا الحالي. يقدم الفيلم نظرة خاماً صادقة وعاطفية على حياة بعض الأفراد الذين يصادفهم الحظ السيئ، وكيف يعاملهم النظام بشكل لا يليق بهم. نجد أن أكثرية المشاكل التي تواجههم تأتي من النظام بحد ذاته، إنهم أشخاص يخاطرون بكل شيء وبالقليل الذي يملكونه للحفاظ على كرامتهم. فيلم عاطفي واقعي من مخرج يعرف ما يريد وواضح في أفكاره. قصة مؤثرة للغاية من دون إغراق في العاطفة. الفيلم يترك لنا شعوراً بالامتنان بما لدينا، والأكثر من ذلك يترك الغضب من النظام الرأسمالي الذي يسحق الفقراء سحقاً.

دانيال بليك واحد من كثيرين يواجهون المشكلة نفسها، بدءاً بالتسجيل في الضمان وصولاً إلى بدهاليز النظام. نشعر بخيبة أمله ليس فقط من موظفي مركز العمل، لكن من التكنولوجيا التي تبدو هنا ضرورية للتعامل. على الرغم من كآبة الموضوع؛ يتمتع بليك بحس الفكاهة، فتراه في كثير من الأحيان ساخراً مما يحدث حوله. عطوف وحنون، ساعد من كل قلبه كيتي وطفليها.

> مسحوقو المخرج اليساري لا ييأسون... بل يلهموننا بتصميمهم الأخلاقي

المعاملات المعقدة وسيلة الدولة لإذلال المواطن. تسخر منه مؤسسات الدولة لأنه ليس من مستخدمي الإنترنت، فطلبات الضمان الاجتماعي وطلبات الحصول على إعانة تقدم عبر ذلك الاختراع العجيب الذي لم يستخدمه دانيال قط: الإنترنت. نشعر بالأسى عليه، وهو يكاد يبكي لأنّ لا معرفة له بالحاسوب. نشعر بالغضب من الموظفة التي تعامله بفوقية، وبالحزن على الأم التي تحاول إطعام طفليها بالقليل من المال.

بهذا السيناريو القاتم، يقدم لوتش الجانب الإنساني من شخصياته. إنه عالم يتكئ فيه من خذلهم النظام إلى بعضهم بعضاً. يصبحون العون الوحيد لبعضهم بعدما تخلت عنهم الدولة بمؤسساتها. تصبح كيتي، العصبية والغاضبة دوماً من الدولة والمحبة للغاية لطفليها، الصديقة الوحيدة لدانيال. وهو أيضاً يصبح صديقها الوحيد. يمكننا القول إن علاقتهما تتطور إلى علاقة أبوة وبنوة. يصبح دانيال أباً لكيتي وجداً لطفليها. يصبحان عوناً لبعضهما، نفسياً وفعلياً. يصلح دانيال شقة كيتي المتداعية، يقدم لها النصح حول كيفية تدفئة الشقة في برد الشتاء القارس، فالأوفر مالاً فقط، هم القادرون على تحمل نفقات وقود التدفئة. يمد دانيال كيتي بالكثير من الدفء الأبوي ومحبة الجد، وهي تبادله الصداقة بود خالص وبمحبة الابنة. في أفلامه، يسعى لوتش لتمرير أفكاره السياسية اليسارية من خلال قصص اجتماعية، تظهر الواقعية الاجتماعية فيها. في خضم المجتمع الفردي الجشع، لا يزال ممكناً التمسك برغبة التكافل والتضامن الجماعي.

«أنا، دانيال بليك» صوت حقيقي مليء بالعاطفة. يتحدث عن شيء بالغ الأهمية بصوت عالٍ ومباشر انتقاد واتهام واضح من لوتش للنظام الاجتماعي في المملكة المتحدة. دانيال بليك لم ييأس، تصميمه الأخلاقي مُلهم بحقّ. في عالمنا اليوم... «نحن، دانيال بليك».

I, Daniel Blake على نتفليكس

يورغوس لانثيموس: أيتها العائلة... أكرهك!

بنحت المخرج اليوناني يورغوس لانثيموس مسيرته السينمائية بأسلوب محدّد تسوده قصص غريبة وقاسية، يستخدمها كأداة

> يسخر من البرجوازية في أجواء قمعية وعنيفة، لكن أيضاً مسلية بشكل شيطاني

لتقديم رؤيته الحادة إلى المجتمع المعاصر (رغم تقديمه قصة تاريخية في فيلمه الأخير «المفضلة» 2018). بعد فيلمه «ناب الكلب» (2009) الذي يحاكي نظام السجون كمجاز عن السلطة في نطاق العائلة؛ قدم فيلم خيال علمي رومانسياً بعنوان «سرطان البحر» (The Lobster) عام 2015. أما في فيلمه «قتل غزال مقدس» (2017)، فيعكس لانثيموس هوس البشر في التوافق مع معايير اجتماعية معينة. رغم مدى سخافة الطرح مبدئياً، إلا أنه يستمر في تحدي المخاوف ويسعى لإسقاط المحرمات من خلال التشكيك في فكرة الأسرة.

في فيلمه الثاني باللغة الإنكليزية، نخوض في قصة جرّاح القلب ستيفن (كولين فاريل) وزوجته آنا (نيكول كيدمان) طبيبة العيون وولديهما. مع تقدم الفيلم، نفهم طبيعة علاقة ستيفن بالمراهق الغامض مارتن (باري كيوغان). أسوأ. لانثيموس قاس إلى درجة الجنون مثل إليه يوناني غاضب. يخلق رعباً نفسياً ويلوثه بكوميديا حادة في حكاية خرافية سوداء. يغوص في العمق. يزعجنا إلى درجة نشعر بالحصار وعدم القدرة على مواجهة النتيجة النهائية. مارتن هو «حاصد الأرواح» الذي يلقي نظرة انتقامية على ستيفن، ويبدأ العد التنازلي. وعلى ستيفن دفع الثمن. إنها الكارما، إنه الرعب النفسي، في قوالب قضايا أخلاقية. ديستوبيا لانثيموس الغريبة ليست مجتمعاً بديلاً، بل واقع فيه شيء «غريب» في جذوره.

بأسلوبه المهووس بالجمالية، وموسيقى إيقاعية واضحة، يقدم لانثيموس مشاهد فيها الكثير من التفاصيل وكاميرا تراقب التحركات والشخصيات التي تبدو كأنها «روبوتات» غير نمطية من دون نفس للحياة، رهينة لمجتمعها، تتحدث بإيقاع هادئ ولكن من دون خط سردي متصل. الفيلم بأكمله مليء بالعصبية النفسية والجسدية. لغز يكبلنا ويتلاعب بأعصابنا، يقهرنا، يستفزنا، ولكننا نشاهد ونطلب المزيد. لأن سينما لانثيموس خادعة فيها لمسات حنونة تعزز ندرتها.

شفيق...

The Killing of a Sacred Deer و The Lobster على نتفليكس

من «قتل غزال مقدس»

بول توماس أندرسون يغزل الحبّ على شفير الهاوية!

من فيلم «خيط وهمي»

نحن في الخمسينيات، حيث ضباب الحرب يتبدّد تدريجاً كل صباح في الأحياء السكنية الرطبة وسط لندن. بداية فيلم «خيط وهمي» (2017) منعشة، تدعونا للتعرّف إلى أحد أكثر سكان هذه الأحياء خصوصيةً وغرابةً: مصمم الأزياء رينولدز وودكوك (دانيال داي لويس) الذي يجهز نفسه، ويرتدي ثيابه، ويتناول الفطور بطبيعية شخص يقوم بالشيء نفسه كل صباح، بعد حربين عالميتين وزوجة متوفاة. يعيش وودكوك مع شقيقته في دار الأزياء الراقية التي أقاماها معاً. خلال ممارسة طقوسه الروتينية، يلتقي بالنادلة ألما (فيكي كريبس) أثناء تناوله الفطور في أحد المطاعم. لقاؤهما الأول كان مبهماً ورقيقاً. فجر شهواتي حميمة تهمس ولا تصرخ. سريعاً، تسكن ألما قلب رينولدز وبيته، وتصبح عارضة في دار أزيائه.

فيلم بول توماس أندرسون هو دراسة لرغبة الإنسان وعذابه بشكل ملموس في كل مللتر من الدم، وكل سنتيمتر من الخيوط والقماش والتطريز. هو فيلم عن الحب، يقدم علاقة جميلة في بساطتها، وسامة في تفاصيلها. تحوي اعترافاً بقابلية الآخر للخطأ، وتدعو إلى إطالة أمد العلاقة رغم الضرر الذي تتسبب به. رينولدز وألما قاسيان ولطيفان، صلبان ورقيقان. هذه الديناميكية المتناقضة والمؤلمة تحركهما وتدمرهما. أندرسون يقدم هذه الدراما بأناقة مثل الملابس، رغم الفظائع التي تحدث. هنا رعب العلاقات، والأفعال غير الأخلاقية التي قام بها كلا الطرفين. في دار أزيائه.

> مزيج من فلسفة بيرغمان في العلاقات وأناقة شكسبير في الكلمات ورعب هيتشكوك

إنهما غريبان لأنهما عاشقان. يريدها كنموذج ملهم. تريده بكل شيء. لديه مبادئ وعادات وماضٍ. هي بحاجة إلى التنوع والتغيير وتكره القوالب.

على الرغم من أن ألما قد تبدو المرأة الملهمة المثالية، إلا أنها لا تقبل فقط بهذا الدور وترفض أن تكون «الأم». تتعلم حرفة وخياطة وتكتيك الحب، تترك الشريك يعاني كي يكون كل شيء جيداً. ألما تشفي رينولدز من الداخل إلى الخارج، وتصف طريقتها بأنها «محبة بطريقتها الخاصة». ببطء تُظهر براعتها في هذه العلاقة الغريبة، التي تتقدم وتسمح لنا بمشاهدة حتميتها المؤجلة. تبدو العلاقة خطيرة وتزداد خطورة. في النهاية، تؤدي إلى حبك بقود الحب: التوازن غير المستقر بالفعل. صحيح أنّه غير صحي لكنه متوازن.

تسكن الفيلم قطع ناقصة وصمت ونظرات، يقع فيها التوازن على ما لم يُقل، وما تبقّى هو شبح ماضي الشخصيات. «خيط وهمي» فيه العديد من المنعطفات، التي دائماً ما تحدث على طاولة الطعام. يتغير الفيلم بسلاسة من رومانسية درامية إلى إثارة ورعب نفسي. حتى الشخصيات تبدو مندهشة لما يحدث لها. فيلم تمت كتابته ليكون مزيجاً من فلسفة بيرغمان في العلاقات وأناقة شكسبير في الكلمات وغموض وإثارة ورعب هيتشكوك. نخوض صراعات رينولدز وألما بالكثير من الكوميديا السوداء، بقصة مرعبة عن قوة الحب التي تُنتج سعادة أشبه بالهاوية.

ش. ط

Phantom Thread على نتفليكس

كلاسيك

«2001: أوديسة الفضاء» فجر أمل جديد

من منّا لا يزال حتى اليوم مبهوراً بنهاية فيلم «2001: أوديسة الفضاء» لستانلي كوبرك؟ لا شيء أكثر أيقونية أو أكثر غموضاً من تلك الدقائق الخمس عشرة الأخيرة، من نهاية رحلة الدكتور ديفيد بومان إلى الفضاء. إنها الخاتمة التي طرحت تساؤلات وأطلقت عدداً لا يحصى من النظريات، وأشعلت الكثير من النقاشات: ماذا حصل للشخصية؟ لكنّ بعضاً من اللغز كُشف أخيراً!

منذ بضعة أشهر، بات لدينا على صفحات محركات البحث صوت كوبريك متحدثاً عن النهاية/ الحدث. هذا صحيح، إنّه ستانلي كوبريك شارحاً في مقابلة قديمة مأخوذة من فيلم وثائقي (1980) من توقيع جونيتشي ياوي. لم يبصر الوثائقي النور، لكن بعد 40 عاماً، تسرّبت مقاطع منه على مواقع إلكترونية عدة. في مشهد من دقيقتين ونصف الدقيقة، نرى مخرج الوثائقي في محادثة هاتفية مع ستانلي كوبريك الذي يقدّم عبر السماعة تفسيره المقتضب للنهاية الغامضة.

«لقد حاولت تجنب القيام بذلك (تفسير النهاية) منذ ظهور الفيلم» يقول قبل أن يكمل «عندما تقول الأفكار فقط، فإنّها تبدو سخيفة، في حين أنك ستشعر بها أكثر عندما تأخذها في طريق الدراما، لكنني سأحاول. الفكرة أنّ ديفيد بومان الذي ذهب إلى الفضاء، أُخِذ من قبل كينونة تشبه الله. مخلوقات نقية الطاقة والذكاء، بلا شكل ولا هيئة. وضعته في ما يمكن اعتباره حديقة حيوانات بشرية لدراستها. لقد مرّت حياته أمامه منذ تلك اللحظة وهو في تلك الغرفة، من دون أي إحساس بالوقت. حدث كل هذا كما يظهر في الفيلم».

يشرح كوبريك أن هذه الكينونات الشبيهة بالله على حدّ تعبيره اختارت غرفة النوم الشهيرة (نسخة غير دقيقة مستوحاة من العمارة الفرنسية) لأنّها ظنت أن بومان يراها جميلة، بينما هو نفسه لم يكن متأكداً. يقارن كوبريك غرفة النوم في الفيلم بالمساحات التي تعيش فيها الحيوانات في حديقتها التي «اعتقدت أنها بيئته الطبيعية». ثم يضيف: «عندما انتهت منه، كما يحدث في العديد من أساطير ثقافات العالم، فإنّ بومان يتحول إلى نوع من الوجود الخارق ويعاد إلى الأرض، ويتحول إلى ما يشبه الرجل الخارق». ويختتم كوبريك، في إشارة إلى الجنين المضيء الذي يظهر أيضاً في النهاية «علينا أن نخمن فقط ماذا يحدث عندما يعود، على نمط الكثير من الأساطير، وهذا ما كنا نحاول فعله».

في الختام، صحيح أن لكوبريك نهايته وتفسيره، لكن يبقى «لنا» أن نحتفظ بتأويلاتنا على نهايته المفتوحة..

لنعد للبداية. من منا لا يعرف الفيلم؟ لم يشاهده أو حتى سمع به أو رأى مشاهد منه؟ «2001: أوديسة الفضاء» فيلم خيال علمي من إخراج كوبريك، وكتابة السيناريو تعود لكوبريك وآرثر سي كلارك. استلهم جزء من الفيلم من قصة كلارك القصيرة «الحارس»، وكتب الفيلم بالتزامن مع كتابة كلارك رواية «2001: أوديسة الفضاء» التي صدرت بعد فترة وجيزة من إنتاج الفيلم. تحفة سينمائية لا تُنسى. مليئة بالرمزية والابتكار، عمل فني حقيقي. فيلم عن الإنسان، ومراحل تطوره، وموته، وعالم الفضاء، والكون. رحلة لا مثيل لها من تأملات كوبريك عن الإنسانية والفضاء الخارجي.

يأتي الفيلم على شكل أربعة أقسام رئيسية:

القسم الأول (فجر البشرية) يحكي عن مجموعة من القردة تحاول بقوة إبعاد مجموعة أخرى عن حفرة مياه. تقترب المجموعة الثانية من نصب أسود غير مألوف. عندها يدرك أحد القردة أن بإمكانها الإفادة من العظام الموجودة كسلاح. هكذا يجبر الآخرين على الرحيل بعيداً عن الحفرة. وعندئذ يدخل الكون مرحلة جديدة من التطور.

القسم الثاني (القمر) ينتقل بالزمن إلى ما بعد ملايين السنين. وتحديداً إلى عام 1999. يتم هذا الانتقال عبر قطعة العظم ذاتها. إذ يتم رميها إلى الفضاء، وتتحول بصرياً إلى مركبة فضائية تقوم برحلة إلى القمر. الغاية من هذه الرحلة، تمكين العالم الأميركي د. هوارد (وليم سلفستر) من إجراء بحوث على النصب الأسود الغريب، الذي اكتشف وجوده على سطح القمر. يتبين لاحقاً أنه كان مدفوناً هناك منذ زمن بعيد، وله آثار غير محددة على معاداتهم الفضائية.

القسم الثالث (مهمة في المشتري) يأخذ المركبة «ديسكوفري» إلى كوكب المشتري عام 2001، وعلى متنها رائدا الفضاء ديف بومان (كير دوليا) والمساعد فرانك بول (غاري لوكوود). وعدد من العلماء، الذين جُمّدوا كي يعودوا إلى الحياة لدى وصولهم إلى الكوكب. يرافقهم في الرحلة، الحاسوب الآلي «هال 9000» (دوغلاس ريين). خلال الجولة يبدأ النزاع، بين الحاسوب، ورائدي الفضاء.

القسم الرابع يتابع المهمة إلى المشتري، حاملاً عنوان «ما وراء الأبدية». في هذا القسم، يتابع بومان رحلته ويصل إلى النصب الأسود بالقرب من كوكب المشتري. بعد ذلك، يجتاز العديد من المساحات في الفضاء، وهو على متن المركبة. يجد أنها ليست رحلة في الفضاء فحسب، بل رحلة إبحار في الزمن أيضاً. يصل في النهاية إلى مكان يجد فيه نسخة مسنة عن نفسه، متروكة داخل غرفة يعود أثاثها وديكورها إلى القرن الثامن عشر. هذه النسخة تشاهد نسخة مسنة أخرى، والأخيرة تجد نفسها مجدداً قبالة النصب الشهير. عند المواجهة، يتحول المسن إلى جنين يحلّق في الفضاء فوق الأرض. (النهاية التي تكلمنا عنها في مقدمة النص).

عظمة الشريط تكمن في كونه فيلماً بصرياً، وهو ما لا يمكن للكلمات وصفه. يتلقى كل مشاهد فكرة مختلفة عن الآخر. هناك رؤية خاصة لكل من كوبريك وآرثر سي كلارك. لا يمكننا أبداً معرفة ما هدفهما عند كتابة الفيلم. ولكن الأخير يطرح مسألة مهمة، تظهر من خلال الخوف على مستقبل البشرية جرّاء التطور التكنولوجي، الذي قد يغير مسار حياة الإنسان إن لم يتم التنبه لخطورته. أما نهاية الفيلم، فهي الأمل. أمل بولادة جديدة للبشرية عبر عودة الجنين إلى الأرض. رحلة فلسفية بصرية وشعرية خالدة. عمل يفوق التوقعات، وإخراج عبقري على مختلف الأصعدة: القصة، المؤثرات الخاصة، والنهاية. في الواقع، يصعب فهم ما يحدث أمامك في الفيلم. فكل شيء يمكن أن يحصل. المألوف وغير المألوف. الحقيقي والخيالي. هذا هو جوهر الفيلم، والمعنى الحقيقي للسينما.

ش. ط

«2001: أوديسة الفضاء» على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 30 آذار 2020 العدد 4016

صورة وخبر

مع ارتفاع أعداد الإصابات والوفيات بسبب فيروس كورونا المستجد، تحاول الحكومة العراقية مواجهة الوباء العالمي. في هذا السياق، مدّد محافظ البصرة ورئيس خلية الأزمة فيها، أسعد العيداني، أخيراً حظر التجوّل لغاية بعد غدٍ الأربعاء. قرار مشدّد يشمل المواطنين كافة، باستثناء الكوادر الصحية والصحافيين وأصحاب المحال الغذائية، وعلى رأسها طبعاً الأفران. (أحمد محمود)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

على مضض

لَشَدّ ما أُحِبُّها، بلادي!
بلادي التي لا بلادَ لي سواها،
بلادي التي أضنتني محبَّتُها،
بلادي التي، أكثرَ ممّا أَوجعَتني آلامُ سكناها، يُوجعُني عذابُ الحنين إليها،
بلادي التي، وقد قبرتُ حياتي تحت عتبتِها، أتمنّى ألاّ أُوْدِع جثمانيَ فيها،
بلادي التي تَسَمَّمتُ بمائها، وغَصصتُ بلقمتها، وتَفَحَّمتْ أوردتي مِن سُخّامِ هوائها وأنسامِ مُستنقعاتِها وإسطبلاتِ ناسِها وبهائمِها،
بلادي التي انشَلَّ لساني وصدئَ دماغي من كثرةِ ما غنّيتُ لها، وصلّيتُ لسلامةِ قصورها ومقابرِها وجُحورِ يَتاماها وأَواوينِ لصوصِها ومُشَعوذيها، وصدحتُ بأناشيدِ رُعاتها وناهِبيها وسَدَنةِ معابدِها ومباغيها،
بلادي التي أعبدُ سماءَها وأرضَها وبحارَها وأنهارَها وجنّاتِ بساتينِها وجحيمِها..
بلادي التي... أخشاها.
بلادي التي ائتَمَنتُها على قلبي ومشاريعِ أحلامي،
بلادي التي حَيَّرتْني، ولَوّعَتني، وأزهقتْ عقلي،
بلادي التي: ... آميـنْ!

منوعات

«ثانوية السفير»: #وينو_كتابك؟

في إطار المبادرات الهادفة إلى تعزيز الالتزام بالحَجر الصحي المنزلي عبر التشجيع على الإفادة من هذه الفترة في ممارسة الهوايات المفيدة وفي طليعتها القراءة، أطلقت «ثانوية السفير» (الغازيّة ـ جنوب لبنان) تحدي #وينو_كتابك. الفكرة تعود إلى محمد الشامي، أحد أفراد الجهاز التعليمي في الثانوية، وهي تقوم على تصوير المشارك فيديو لا تزيد مدّته عن دقيقة واحدة وتحميله عبر صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي، يتحدَّث فيه عن الكتاب الذي يقرأه حالياً معلّلاً اختياره، ومطلاً على أجواء الكتاب بإيجاز شديد، قبل أن يحيل التحدّي إلى ثلاثة يسمّيهم من أصدقائه. وقد اختار الشامي رواية «سينسيوس وهيباتيا» للكاتب الليبي فرج العشة الصادرة عن «دار التنوير» عام 2018، والتي تحكي في سياق روائي متخيّل، المحنة التي عاشتها الفيلسوفة اليونانية «هيباتيا» في الإسكندريّة في مواجهة أصحاب الأردية السوداء الذين يحاولون فرض هيمنتهم على المجتمع، في إحالة إلى الصراع الأزليّ بين الفكر المتعدد والفكر المنغلق.
الفكرة التي انطلقت قبل يومين، تلقفها مدير الثانوية، الباحث والكاتب والأكاديمي سلطان ناصر الدين (الصورة)، الذي اختار كتاب «ذكريات من القدس» للكاتبة الفلسطينيّة سيرين حسيني شهيد (1920 ـ 2009) الصادر عن «دار الشروق» عام 2009، وهي لا تزال تشهد تفاعلاً كبيراً وأصداء إيجابية على السوشال ميديا.

«أسلوب» يُطلق «دوار»: تجارب فنية وشخصية

طرح المؤلّف والمنتج «أسلوب» (الصورة)، أحد الأعضاء المؤسسين للفرقة الفلسطينية «كتيبة 5»، عمله الجديد «دوار»، على منصتَي البث الرقمي الموسيقيتين «سبوتيفاي» و«أنغامي»، بالإضافة إلى موقع «يوتيوب». في هذا العمل، يتابع «أسلوب» سرد تجاربه الجديدة الشخصية وغيرها، من باريس حيث يقيم منذ غادر لبنان. وعلى سكّة عمله «الآخرين» الذي صدر منذ عامين، يتضمن «دوار» مساحات موسيقية ودوراً للآلات الحيّة، لا نجدها عادة في إصدارات الراب والهيب هوب العربي. تعاون «أسلوب» هذه المرّة أيضاً مع عازفة الفلوت نيسم جلال، جعفر الطفار، أبو غابي، كاز ترابية وآخرين، مع عودة لـ «جزّار» من «كتيبة 5» في أغنية «المدينة».

mtv تواصل التخبيص... ما للحيوانات الأليفة وكورونا؟

في نشرتها المسائية، أوّل من أمس السبت، عرضت قناة mtv، تقريراً لجويس عقيقي أكدت فيه أنّ الحيونات الأليفة قادرة على نقل فيروس كورونا المستجد إلى الإنسان. بكل استخفاف وقلة مسؤولية، استندت المراسلة في خلاصتها إلى كلام شخص يفتقد إلى الأهلية أو الاختصاص للحديث عن هذا الموضوع. وهكذا، تكون عقيقي قد ضربت بعرض الحائط تأكيد «منظمة الصحة العالمية» (ضمن خانة تصحيح المعلومات المغلوطة على موقعها الإلكتروني الرسمي) بأنّه «في الوقت الحاضر، لا بيّنة على أن الحيوانات المرافقة/ الأليفة، مثل الكلاب أو القطط، قد تُصاب بفيروس كورونا المستجد. ومع ذلك، من الجيد غسل اليدين بالماء والصابون بعد التعامل مع الحيوانات الأليفة. يساعد ذلك على الوقاية من العديد من الجراثيم الشائعة، مثل الإشريكية القولونية والسالمونيلا، التي تنتقل من الحيوانات الأليفة إلى البشر». تأكيد سبق أن نقلته أيضاً «نقابة الأطباء البيطريين في لبنان»، وعدد كبير من الأطباء ذائعي الصيت في لبنان والعالم. التقرير الذي عادت mtv وحذفته من موقعها الإلكتروني، أثار بلبلة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي في أوساط مربّي الحيوانات الأليفة والعاملين في مجال الرفق بها وحماية حقوقها في لبنان. الموضوع لم يقتصر على استنكار المضمون والحرص على تكذيبه، بل وصل إلى حدّ تحميل عقيقي و«قناة المرّ» مسؤولية تخلّي كثيرين عن الحيوانات التي يربّونها في منازلهم والأذى الذي سيلحق بهذه المخلوقات (عودة ظاهرة التسميم في الشوارع والمناطق اللبنانية) بعد بثّه. وشدّدت جمعيات ومجموعات عدّة في لبنان على أنّه مطلوب الوعي وعدم الإنجرار خلف معلومات خاطئة هدفها إثارة البلبلة، داعية الناس إلى التركيز على الحفاظ على نظافة حيواناتهم الأليفة عند خروجها وعودتها إلى المنزل.

الإثنين 30 آذار 2020 العدد 97
Lundi 30 March 2020 no97

الأخبار

رأس المال

استهلاك الإنترنت في زمن «كورونا»

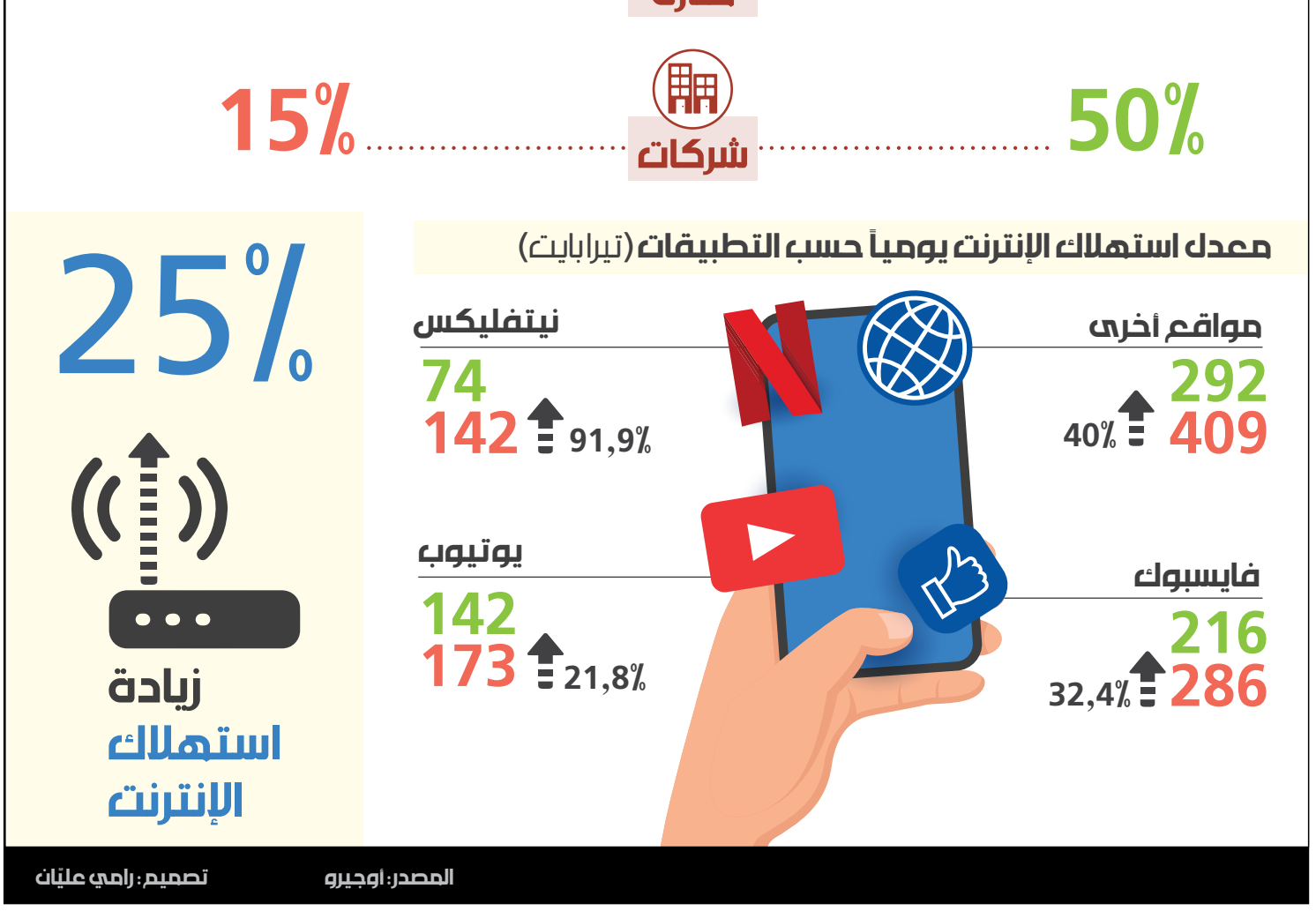

المصدر: أوجيرو — تصميم: رامي عليّان

في العدد

02
محمد وهبة
المستشفيات الخاصة تربح مليار دولار سنوياً

03
ميريام فاندر ستيتشيل
ضريبة «كورونا» للبقاء على قيد الحياة

05
الأمجد سلامة
تراجع التصنيع = إفقار الطبقات العاملة

06
حسن شقراني
«أثر الفيروس» بين الصين والغرب

08
زياد حافظ
الدولة النيوليبرالية: الآفاق المسدودة (ب)

شلل اقتصادي في عزّ الإفلاس

لم يبدأ لبنان بتوزيع الخسائر بعد حتى انتشر فيروس «كورونا» منذراً بأن خسائر الإفلاس قد تكون نزهة مقارنة مع تداعيات مجتمعة للإفلاس وكورونا سوية. في هذا الوقت بدت التكنولوجيا الأداة الوحيدة للتعويض اقتصادياً واجتماعياً. فانطلق العمل من المنزل والتعليم عن بعد والترفيه عبر بث الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي

محمد وهبة

انغمس اللبنانيون في الحجر المنزلي لتعطيل انتشار فيروس «كورونا». سلوك يتطلّب تعطيلاً اقتصادياً واجتماعياً يأتي فوق «تفليسة» لا قعر لها واضح حتى الآن. باتوا يعملون ويتعلّمون من المنزل. هو المنزل نفسه حيث يترفّهون أيضاً. الأداة الوحيدة المتاحة هي شبكة الانترنت. بحسب إحصاءات أوجيرو، فإن استهلاك الانترنت في لبنان ازداد بنسبة 25%، وبات الاستهلاك من الوحدات السكنية 85% مقارنة مع 50% للوحدات السكنية ومثلها للوحدات التجارية قبل «كورونا»، فيما ازداد استهلاك الانترنت عبر «نيتفليكس» بنسبة 90%، وعبر «فايسبوك» بنسبة 32,6%، وعبر «يوتيوب» بنسبة 21,8%، وسواها من أدوات الحجر المنزلي التي باتت تشكّل الرابط الأساسي للبنانيين مع العالم خارج المنزل. نحو مليون تلميذ بات مفروضاً عليهم التعلم عن بعد بدلاً من الذهاب يومياً إلى 2860 مدرسة. عندما فرض «كورونا» تعطيل غالبية النشاطات الاقتصادية في لبنان، لم يكن عدّاد الخسائر الناجمة عن الإفلاس المالي والانهيار النقدي قد توقّف بعد. ما عُرف أن خسائر الإفلاس ضخمة وتكمن المشكلة في توزيعها: من يحملها؟ بأي آليات؟ على أي مدى زمني؟ أسئلة ما زالت بلا أجوبة قبل أن يطغى عليها الوباء العالمي (جائحة) «كورونا». فمنذ منتصف شباط الماضي، استحوذ هذا الفيروس على كل النقاش المتعلّق بالإجراءات التي اتُّخذت أو ستُتخذ من أجل مكافحة انتشاره، وإغلاق الحدود، وإعلان حالة الطوارئ العامة، أو التعبئة العامة والفرق بينهما، وقدرة النظام الصحي على استيعاب أعداد المصابين، ونظام تتبّع المرضى واختلاطهم وعددهم اليومي، وتسعيرة فحص كورونا في المستشفيات الخاصة... وحقائق أخرى عن الفيروس من أبرزها سباق الدول على اختراع لقاح أو اكتشاف دواء، وصراعات الدول الأعضاء في التكتل الأوروبي، ونزاعات حكام الولايات في أميركا حيث يندلع نقاش هائل عن قدرة النظام الصحي على استيعاب الأعداد وخيار ترك المسنّين يموتون كما حصل في إيطاليا. كل هذا النقاش بدأ في 21 شباط مع تأكيد أول حالة «كورونا» في لبنان. في نهاية شباط أُغلقت المدارس والجامعات كافة في لبنان، ثم تقرّر في 11 آذار، إغلاق المقاهي والمطاعم والنوادي الرياضية والمراكز السياسية. وفي 15 آذار أُعلنت التعبئة العامة لأسبوعين وإغلاق كل المؤسسات مع استثناءات، والأسبوع الماضي مُدّدت فترة التعبئة لأسبوعين آخرين. التقديرات تشير إلى أن فترة التعبئة والحجر المنزلي قد تمتدّ لنحو 3 أشهر تبعاً لما تقتضيه ظروف الانتشار واكتشاف لقاح أو دواء أو تبيان مدى أثر الحرارة على الفيروس... أياً يكن المدى الزمني لهذه الفترة، فهي تنطوي على «تعطيل» غالبية النشاطات الاقتصادية وستكون نتائجها كارثية. كانت التقديرات قبل حلول «كورونا» في لبنان، أن يتقلّص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في عام 2020، لكن وزارة المال عدّلت توقّعاتها لتصبح نسبة التقلص المرتقبة 12% في عام 2020. تأتي هذه النسبة بعد انكماش في الناتج بنسبة 6,9% لعام 2019، وانكماش بنسبة 1,9% في عام 2018. الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 55 مليار دولار في عام 2018 إلى 34 مليار دولار في عام 2020. هذا يعني أن اقتصاد لبنان سيفقد 21 مليار دولار من النشاطات الاقتصادية التي ستترجم مزيداً من البطالة والفقر والهجرة (إذا كانت الهجرة متوافرة) وخصوصاً أن التضخم سيبلغ 27,1% في عام 2020.

ما يبدو أسوأ اليوم سيكون كارثياً في الأيام المقبلة. فبحسب إدارة الإحصاء المركزي، سُجّل في عام 2018 ارتفاع نسبة الفقراء إلى45% من المقيمين من ضمنهم 22% يعيشون في فقر مدقع، فيما معدلات البطالة بين الشباب في عمر 15 عاماً و24 عاماً تبلغ 23,3%...

المستشفيات الخاصة تتردّد في استقبال مرضى «كورونا»

عن سوق تبغى ربح مليار دولار سنوياً

على مدى السنوات الماضية دأب اللبنانيون على تمجيد «العصابة» نفسها: لدينا أهمّ قطاع مصرفي، نحن مستشفى الشرق، أفضل قطاع سياحي... هذه المنظومة تتساقط تدريجاً. أزمة الدين السيادي أسقطت المصارف، وأزمة «كورونا» أثبتت أن منح المستشفيات الخاصة أفضلية بالنفقات الحكومية الخاصة راح هباء. فهذه المستشفيات التي تربح سنوياً نحو مليار دولار غالبيته متأتٍّ من المال العام، ترفض استقبال مرضى «كورونا» لأنهم غير مربحين

محمد وهبة

عندما اختبر مستشفى بيروت الحكومي الجامعي ليكون مركزاً لاستقبال مرضى «كورونا» لم يتم الأمر بعد منافسة مع عدد من المستشفيات الخاصة، بل كان خياراً وحيداً لمستشفى اكتسب سمعة «مستشفى الفقراء». هذا المستشفى ضَمّ ليشمل 500 سرير، وأنشئ فيه مختبر للفحوص الطبية والفيروسات اعتُمد من منظمة الصحة العالمية بعد كشف دقيق عليه «ما سمح له بمواجهة الكثير من الأزمات وصولاً إلى كورونا اليوم. ففي هذا المختبر أُجري 17 ألف فحص H1N1 وجُمعت أشلاء 90 شخصاً كانوا على متن الطيارة الأثيوبية» يقول رئيس مجلس إدارة المستشفى السابق وسيم الوزان. وهذا المستشفى يستقبل اليوم مرضى «كورونا» رغم إحجام عدد كبير من المستشفيات الخاصة وتردّدها في الاستعداد لاستقبالهم.

تردّد المستشفيات الخاصة مثير للاستغراب كون الإنفاق الحكومي على الاستشفاء كان يصبّ في أرباحها مباشرة مقابل إنفاق متواضع على القطاع الحكومي. فليس من المعقول، أن «تنفق الدولة على القطاع الخاص أكثر من 70% من فاتورة الاستشفاء مقابل الفتات على القطاع الحكومي» بحسب رئيس دائرة السياسة والإدارة الصحية ومدير مركز ترشيد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت فادي الجردلي. السبب، كما يشير الجردلي يُعزى إلى «منظومة فساد أوصلت القطاع الحكومي إلى ما هو عليه اليوم». من أبرز مظاهر هذا الفساد، شبه انعدام للأرقام الدقيقة عن عدد أسرّة الإنعاش وأجهزة التنفس وغرف العزل. الأرقام التي اعتمدتها وزارة الصحة أخيراً، سبقتها أرقام متباينة كثيراً. «ثمة من قال إن عدد أسرّة العناية الفائقة كان 800، وهناك من قال 600، والمستشفيات الخاصة قالت 500 غالبيتها مشغولة. أيّ من هذه الأرقام نصدّق؟» يسأل الجردلي. انطلاقاً من هنا، فإن «مستشفى الفقراء» يختصر الكثير من قصّة جهوزيته للتعامل مع «كورونا» وتردّد القطاع الخاص. المسألة تتعلق بأولوية الربحية. أصلاً هذه السمعة ناتجة من رفض المستشفيات الخاصة الكثير من المرضى وتفضيلها المرضى «الدسمين». فعلى سبيل المثال، إن مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت ومستشفى كليمنصو ومستشفيات أخرى في بيروت تنافست على استقبال المرضى العراقيين الذين يدفعون أو تدفع عنهم حكوماتهم «كاش» ورفضت الكثير من مرضى وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة، وحتى أولئك المضمونين على حساب الصناديق العسكرية. غالبية هؤلاء كانوا يذهبون إلى مستشفى بيروت الحكومي حيث يجدون سريراً فارغاً وطبابة جيدة ورخيصة أيضاً.

في الواقع، تمكّنت «العصابة» نفسها من فرض هذه الأولوية على مدى السنوات الماضية. روّجت هذه العصابة المؤلفة من سياسيين وأصحاب الرساميل، أن القطاع العام فاشل في تقديم الخدمات العامة، وعملوا على تعطيل المستشفيات الحكومية والتنافس للسيطرة على مجالس إداراتها وتكريس الفساد والزبائنية فيها ووقف استثمار التطوير فيها، وصولاً إلى الامتناع عن زيادة حصّتها من النفقات الاستشفائية في وزارة الصحة وباقي الصناديق الضامنة.

مستشفى بيروت الحكومي الجامعي هو نموذج لعناية 30 مستشفى حكومياً في لبنان يستقبل جميعها نحو 78 ألف مريض سنوياً، بينما حصّتها من فاتورة الاستشفاء في وزارة الصحّة لا تتجاوز 130 مليار ليرة من أصل فاتورة إجمالية بقيمة 475 مليار ليرة. الكلفة الوسطية للمعاملة الواحدة في المستشفى الحكومي تبلغ 1,7 مليون ليرة مقابل 2,4 مليون ليرة في المستشفى الخاص. كذلك، تعاني المستشفيات الحكومية من علاقتها مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومع باقي الصناديق الضامنة (الصناديق العسكرية، صناديق التعاضد، التأمين الخاص...). صندوق الضمان يدفع للمستشفيات سلفاً عن فواتير الاستشفاء بقيمة سنوية تبلغ 495 مليار ليرة لا تنال منها المستشفيات الحكومية سوى 5,8 مليارات. المستشفيات الخاصة تقبض من الضمان سلفاً عن مرضى لم يأتوا بعد. أما مرضى الصناديق العسكرية من ذوي الرتب العالية فهم ليسوا زبائن المستشفيات الحكومية، وكذلك من هم على عاتق صناديق التعاضد والتأمين الخاص.

في ظلّ كل هذا الإنفاق على المستشفيات الخاصة، لماذا هذه الأخيرة تتردّد في تطوير الغرف سريعاً لتكون جاهزة لاستقبال مرضى الكورونا. هنا تترجم مسألة الربحية بوضوح. فالمستشفى الحكومي لا يبغى الربح خلافاً للمستشفيات الخاصة وإن كانت مؤسسة من قبل جمعيات لا تبغى الربح. بحسب رئيس مجلس إدارة مجموعة عيتس الاستشارية لتطوير الإدارة الصحية عادل علّيق، فإن المردود على الاستثمارات لدى المستشفيات الخاصة يتراوح بين 15% و20%. يرفض عليق الدخول في تفاصيل الأرقام، إلا أن معطيات موثوقة تشير إلى أن نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة أجرت أخيراً دراسة تشير إلى أن قيمة الاستثمارات في هذه المستشفيات تزيد على 5 مليارات دولار. لذا، فإن المردود يصل إلى مليار دولار سنوياً. قد يكون هذا المؤشر من الأعلى في لبنان، وهو أعلى من نسب الفوائد على الليرة اللبنانية في عزّ الأزمة، أي النصف الأول من عام 2019 عندما ارتفعت أسعار الفوائد على هندسات مصرف لبنان إلى 20%.

كيف يكون هذا المردود مرتفعاً؟ يقول خبير متخصص في إدارة المستشفيات إن المعادلة الأساسية تكمن في كلفة السرير الواحد ومردوده. السرير، لا يعني حجز غرفة وكهرباء ومياه وخدمة لوجستية، بل هناك كلفة تمريض وتكييف وصيانة وأكلاف أخرى تُعمل المستشفيات على تغطيتها وجمع الأرباح من خلال تشغيل أقسام أخرى في المستشفى. ولكي يكون هناك ما يسمّى جدوى اقتصادية من المريض، يجب أن يؤدّي وجوده في السرير إلى تشغيل قسم الأشعة وقسم المختبر وزيارات الطبيب، وصيدلية المستشفى، والجراحة والمستلزمات الطبية... كلما ارتفعت نسبة تشغيل هذه الأقسام كلما حقق السرير ربحاً إضافياً.

تتعزّز هذه المعادلة بدراسة منشورة على موقع «Researchgate» نفذتها راشل عبدو، حليم عبّود، باسكال سلامة، وناجو جمعة، بعنوان «الكلفة الطبية المباشرة للاستشفاء للضمان الاجتماعي بنسبة 23% تلبية الخلاصة التي يمكن استخراجها من الدراسة أن مصادر كلفة المريض الواحد موزّعة كالآتي: 26% كلفة الغرفة، 22,3% الفحوصات العامة، 15,7% أجور المعالجين، 14,4% الفحوصات المخبريّة، 14,6% الأدوية، 6,2% مختلف.

لعلّ هذا هو السبب الأساسي لتردّد المستشفيات الخاصة في استقبال مرضى «كورونا». غالبية هؤلاء مرضى يحجزون غرفة بكاملها من دون تشغيل الأقسام التي تدرّ أرباحاً أكثر على المستشفى. وجودهم في المستشفى يشغّل على سبيل المثال، الكهرباء، واليد العاملة (التمريض والتنظيف)، ويحصلون على باراسيتامول فقط وصورة صدر واحدة. فضلاً عن أنه لا يمكن الغشّ في مسألة الإصابة بفيروس «كورونا» حتى إذا تفاقمت العوارض لدى عدد قليل من المرضى، فإنهم سيعالجون وفق بروتوكولات ومعايير محدّدة يُصعب الغشّ بشأنها كما تفعل غالبية المستشفيات في الفواتير.

هذا السلوك يثير الاشمئزاز مقارنة مع الحسابات الصحية الوطنية: حصّة المستشفيات الخاصة من الفاتورة الاستشفائية تصل إلى 2000 مليار ليرة، والقسم الأكبر منها مدفوع من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 23% تلبية وزارة الصحة العامة بنسبة 21% ثم التأمين الخاص وصناديق التعاضد والمؤسسات الخاصة بنسبة 19%، ومنظمات المجتمع المدني بنسبة 3,1%... وهناك مصدر للإيرادات لا يظهر ضمن مبلغ الـ2000 مليار ليرة يتعلق بالأسر التي تدفع من جيوبها 33% أو ما يوازي 2100 مليار ليرة، لتسديد فروقات الاستشفاء بين ما يغطّيه الصندوق الضامن وفاتورة المستشفى والأطباء.

الأنكى من كل ذلك، أن المستشفيات الخاصة تطلب اليوم من المرضى مبلغ 300 ألف ليرة عن كل فحص كورونا رغم أن تسعيرة الوزارة تحدّده بنحو 150 ألف ليرة في هذه المستشفيات. الغشّ يكمن في ما يسمّى كلفة الطوارئ التي يفرضها المستشفى على كل فحص. هذا النوع من التلاعب بالفاتورة يكشف عن جشع المستشفيات الخاصة المحفّزة فقط بالأرباح. «لو قرّرت الدولة أن تخصص مبالغ لاستشفاء مرضى الكورونا في القطاع الخاص لكانت المستشفيات الخاصة استجابت. المحرّك الوحيد لها هو الربح. إنها صناعة السوق» يقول الخبير.

بعد أكثر من شهر على إثبات وجود فيروس كورونا في لبنان، لم يتقدّم أي مستشفى بمبادرة تشير إلى رغبته في استقبال المرضى. لولا أن الإصابات في مستشفى سيدة المعونات كانت من الطاقم الطبي لديه، لم يكن هذا المستشفى راغباً في استقبال مرضى «كورونا» يقول مصدر مسؤول. وفي الاجتماعات التي حصلت في وزارة الصحّة، ادعت المستشفيات الخاصة أنه لا قدرة لديها على استقبال مرضى «كورونا» لأن الأمر يقع ضمن مهمة الدولة أولاً، ولأنه لا قدرة لديها على تخصيص غرف عزل وتجهيزات أخرى. أصحاب هذه المستشفيات أبلغوا من مسؤولي وزارة الصحة أن الفيروس قادم لا محال وعليكم الاستعداد سواء أردتم أم لم تريدوا. الفيروس قادم إليكم مباشرة. هذا هو المحرّك الذي دفعهم إلى تخصيص أكثر من 1000 غرفة ليس معروفاً في أي مستشفيات ستكون متوافرة. المستشفيات هي وجه آخر لـ«العصابة» نفسها التي تحكّمت ببنية الاقتصاد اللبناني من مصارف واحتكارات وسواهم من مراكز نفوذ سياسية أيضاً لديها من يهلّل ويطبّل باستمرار للخصخصة. هل تنقذهم هذه الخصخصة من براثن المستشفيات؟

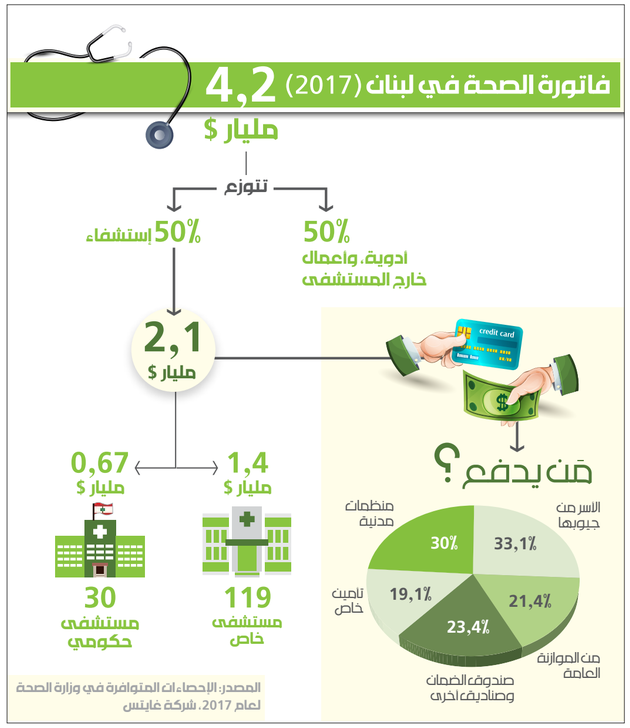

الإصابات البشرية vs الخسائر المادية

هناك توقعات تشير إلى أن لبنان يتحضّر لاستقبال ما بين 5000 حالة و8000 حالة مريض «كورونا» وأن الهدف من إغلاق النشاطات الاقتصادية والاجتماعية هو تأخير انتشار هذه الحالات لتبقى قدرات النظام الصحي قادرة على احتواء الأعداد وتزايدها. التحضيرات التي أعلنتها الوزارة تشير إلى أنه بات لديها 165 جهاز تنفس في المستشفيات الحكومية و1020 جهازاً في المستشفيات الخاصة، ونحو 1093 سرير طوارئ منه 215 في الحكومي و2308 أسرّة عناية فائقة منها 336 في الحكومي. هذا الأمر سيؤدي إلى خسائر اقتصادية ضخمة تترجم بتقلص الناتج المحلي الإجمالي 10% فوق ما كان متوقعاً لعام 2020. بمعنى آخر، قد يبلغ التقلص في الناتج 18%، أي سيتراجع من 50 مليار دولار إلى 41 مليار دولار بما يعنيه ذلك من خسارة للوظائف وبطالة وإغلاق مؤسسات وتراجع في الإنتاجية، لكن ستكون له إيجابية متعلقة بخفض الاستهلاك المستورد وتخفيف الطلب على الدولار.

ضريبة «كورونا» للبقاء على قيد الحياة

ميريام فاندر ستيتشيك *

تحدّث بعض المعلّقين عن احتمال فشل تدخّلات المصارف المركزية وتأثيرها الضئيل على الأسواق المالية رغم أنها كانت مفيدة سابقاً وأثناء أزمة 2008. الأسواق المالية تعدّ جهة مموِّلة بديلة للمصارف، لكنها الآن تحتاج إلى التمويل بعد انسحاب المستثمرين منها بكثرة، فيما الحكومات مطالبة بتقديم الدعم المالي للاقتصاد ولمواطنيها. يمكن تأمين مداخيل إضافية لهم من مصادر لديها الكثير من المال. اقتراح ضريبة «كورونا» على الثروة. يجب ألا تسمح ظروف السوق الحالية واحتياجات التمويل بتحقيق أرباح من إجراءات غير نافعة اجتماعياً؛ كل الأموال المتاحة يجب أن تُستثمر في مجال الرعاية الصحية والأشخاص الذين أصابهم «كورونا» والمؤسسات الصغيرة والمستدامة.

ما هي ضريبة «كورونا» التي تصيب الثروة، أو ما يمكن تسميته ضريبة البقاء؟

توفير المعلومات عن أولئك الذين يجب أن يخضعوا للضريبة ضروري. هذه الخلفية توضح مصادر المال: مصارف الاستثمار العالمية، مديرو الثروات، مديرو صناديق الاستثمار (مديرو الأصول)، يحقّقون أرباحاً ضخمة عبر المشاركة أو تسهيل شروط الاستثمار القصير الأمد. ففي الوقت نفسه، كان لديهم معدل ضرائب منخفض ودفعوا مبالغ كبيرة لشراء أسهمهم.

هناك أمثلة على ذلك:

- حقّقت Goldman Sachs Group أرباحاً صافية بلغت 8,47 مليارات دولار في 2019. في تلك السنة استعادت الشركة 6,88 مليارات دولار من رأسمالها إلى المساهمين العاديين من ضمنها 5,34 مليارات دولار من الأسهم التي استعيدت عبر عمليات إعادة شراء الأسهم، و1,54 مليار دولار من مخزون أرباح الأسهم العادية. وأعلنت المجموعة توزيع أنصبة أرباح بقيمة 1,25 دولار لكل سهم عادي ستُدفع في 30 آذار 2020. معدل الضريبة الفعلي لعام 2019 بلغ 20% مقارنة مع 16,2% لعام 2018.

- JP Morgan Chase سجّل أعلى مستويات للربحية بين المصارف الاستثمارية في عام 2019. حقّق أرباحاً صافية قيمتها 36,4 مليار دولار، أي بزيادة 12%. كان لديه برنامج بقيمة 29,4 مليار دولار لإعادة شراء أسهمه من بين توزيعات أخرى على مديريه. حصل الرئيس التنفيذي جيمي ديمون على مخصصات بقيمة 31,5 مليون دولار.

- BlackRock الذي يدير أصولاً بقيمة 7,43 تريليونات دولار ومصدر العديد من مؤشرات الصناديق الاستثمارية القصيرة الأجل، حقق أرباحاً صافية بقيمة 4,48 مليارات دولار في نهاية 2019. بلغ معدّل الضريبة الفعلية 22% في 2019 مقابل 20% في 2018. وبلغت مكافآت المديرين والموظفين 4,47 مليارات دولار، فيما بلغت أنصبة الأرباح الموزّعة 13,2 دولاراً لكل سهم. في 23 آذار 2020 وزّع BlackRock أرباحاً بقيمة 3,63 دولارات لكل سهم مقابل أرباح بقيمة 1,92 مليار دولار حقّقها في الربع الأخير من 2019.

- UBS المصرف السويسري الذي يركّز على إدارة ثروة الأغنياء، حقق أرباح صافية بقيمة 4,3 مليارات دولار وأعاد شراء أسهمه بقيمة 0,8 مليار دولار، فيما بلغ معدل الضريبة الفعلية عليه في 2019 نحو 22,7%.

- Flow Traders، التاجر الهولندي صانع سوق، حقق أرباحاً بقيمة 53,1 مليون يورو في 2019 مقارنة مع 160,9 مليون يورو في 2018. كان معدل الضريبة على هذه الأرباح 18,7% في 2019، إلا أنه في منتصف آذار 2020، ارتفع سعر سهمه بينما كانت معظم أسعار الأسهم الأخرى تنخفض كما لم يحدث من قبل.

في هذا الإطار، يمكن أن ترفع ضريبة «كورونا» للبقاء على قيد الحياة متوسط معدل الضريبة الفعلي إلى 35% بدلاً من متوسط فعلي مقدّر حالياً بما بين 20% و22%. يجب أن تُفرض الضريبة على أرباح 2019. يجب فرض الضريبة قبل توزيع أنصبة الأرباح للمساهمين عن الربع الرابع من 2019 أو الربع الأول من 2020، علماً بأن بعض الشركات المالية قد وزّعت الأرباح عن الربع الرابع.

يمكن أن تشمل هذه الضريبة:

- المصارف العالمية الضخمة التي يتعذّر إخفاقها (too big to fail) والمصارف المحليّة.

- مديري الأصول مثل BlackRock وVanguard وState Street وPimco وAmundi، الذين يحققون أرباحاً تزيد على 500 مليون دولار.

- صناديق التحوّط وتجّار الأسهم الذين يعملون بتقنيات عالية (HFTs)، وتجار الخوارزميات الآلية، وصناديق الأسهم الخاصة، والجهات المضاربة الأخرى.

- أسواق الأسهم التي تحصل على عمولات ورسوم مقابل السماح للمضاربين من تجار التقنيات العالية والخوارزميات بالوجود قرب خوادم الكمبيوتر الخاصة بسوق الأوراق المالية.

حصول المصارف على إعفاء من ضريبة «كورونا» مشروط بإثبات الاحتفاظ بالأرباح والامتناع عن توزيعها بهدف إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بفائدة صفر في المئة من أجل: إلغاء القروض المتعثّرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والعاملين لحسابهم الخاص الذين أصيبوا بالتداعيات الاقتصادية للفايروس، وإعادة هيكلة أو إقراض النشاطات الاجتماعية والبيئية.

يمكن أن يخضع أيضاً لهذه الضريبة الشركات المنتجة للنفط (الوقود الأحفوري) فضلاً عن مساهمي وتجار الأسهم وصناديق الاستثمار وباقي المستثمرين الذين يسعون لزيادة أرباحهم من خلال تجاهل أو التصويت ضدّ الأنشطة الاجتماعية والمسؤولة بيئياً.

يضاف إلى ذلك، تدابير عاجلة أخرى ضدّ تقلبات السوق المالية والإجراءات غير المفيدة اجتماعياً. فمن أجل تجنّب الأرباح الناتجة من المضاربات، هناك معايير يمكن فرضها عالمياً بطريقة منسّقة، وهي:

- فرض حظر عالمي على البيع على المكشوف (Short Selling). العديد من السلطات المالية (مثل دول مجموعة العشرين مثل إندونيسيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والهند) فرضت بالفعل حظراً جزئياً على هذا النوع من المضاربات. إن المراهنة على انخفاض الأسعار، هي استراتيجية نموذجية وأداة لصناديق التحوط، تعزّز الانهيار والتقلّب المفرط للسوق والمشاكل المرتبطة به. الشقوق تظهر بالفعل في الأجزاء الأقل وضوحاً من النظام المالي.

- حظر شامل عالمي على المعاملات تجاه الملاذات الضريبية (بما في ذلك تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي)، قد تكون هناك ضريبة على الأموال التي تأتي من هذه الملاذات الضريبية.

- ضريبة المعاملات المالية (FTT) التي تفرض على كل العمليات المالية المتدنية الضريبة بما يخفف من شهية التجار. يمكن استخدام مداخيل هذه الضريبة لتعزيز الميزانيات الحكومية على الصحة وتمويل الأنشطة المستدامة اجتماعياً وبيئياً (بما في ذلك دعم الأكثر فقراً في المجتمعات، ورواتب أعلى لأولئك الذين لديهم «أدوار أساسية» في مجتمعات مثل المرضات والبلدان النامية وتخفيف آثار تغير المناخ).

* إقتراح ميريام فاندر ستيتشيل في منظمة العدالة الاجتماعية

تصويب النموذج التمويلي

علي عودة

إضافة إلى استحالة استمرار النموذج المصرفي اللبناني الذي ساد خلال العقود الثلاثة الماضية وضرورة إعادة هيكلة المصارف، يجب إعادة النظر بدورها التمويلي في خدمة الاقتصاد عبر تحويل ما تبقّى من الودائع القابلة للإقراض إلى تمويل القطاعات الإنتاجية الدافعة للنمو والمولّدة لفرص عمل والمساعدة على تخفيف عجزَي الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و/أو خفض الواردات.

لا شكّ في أن سياسات الائتمان والتمويل التي اعتمدتها المصارف اللبنانية خلال العقود الثلاثة الماضية لا تنطبق عليها أسس الوساطة المالية التي نشأت من أجلها. يفترض أن تكون المصارف قناة لتحويل المدّخرات إلى تمويل للاقتصاد، وبشكل أساسي تمويل للاستثمار، لا أن يكون تمويلاً مفرطاً لعجز الموازنة وتمويل الاستهلاك والقطاعات الريعية. تشير البيانات المجمعة للقطاع المصرفي إلى أن المصارف اللبنانية استثمرت في نهاية عام 2019 نحو 43000 مليار ليرة في سندات الخزينة، وأودعت لدى مصرف لبنان 179870 مليار ليرة. وبحسب بيانات أيلول 2019 (هذه آخر البيانات المتوافرة) فإنّ مجمل الائتمان للقطاع الخاص بلغ 98610 مليار ليرة توزّع على النحو الآتي: 23090 مليار ليرة لقطاع التجارة، 29970 مليار ليرة للأفراد (منها 18780 مليار ليرة قروض سكنية والباقي قروض استهلاكية)، 15910 مليارات ليرة لقطاع البناء، 10870 مليار ليرة لقطاع الخدمات (منها 2340 مليار ليرة للفنادق والمطاعم)، 10520 مليار ليرة لقطاع الصناعة، 4060 مليار ليرة للوساطة المالية، 1240 مليار ليرة للزراعة، و2940 مليار ليرة لقطاعات أخرى.

هكذا، يظهر أن المصارف موّلت استهلاك الأفراد بمبلغ 11200 مليار ليرة، مقابل 11760 مليار ليرة لقطاعَي الصناعة والزراعة مجتمعَين. هذا هو النموذج التمويلي الذي اعتمدته المصارف اللبنانية منذ ثلاثين عاماً، والذي سخّى في تمويل عجز الموازنة، وفي تمويل الاستهلاك (المستند بشكل كبير إلى الاستيراد). تنافست المصارف على ابتكار وتقديم قروض استهلاكية (ومنها قروض السفر وقروض التجميل)! بدلاً من التنافس على تمويل الاقتصاد الحقيقي، كما أدّى عدم التزامها بتعاميم مصرف لبنان، بالنسبة إلى التمويل العقاري، إلى انكشافها على هذا القطاع بشكل كبير بلغ 34690 مليار ليرة، أي 35,2% من مجمل محفظة القروض، وهذا الرقم يشمل قروض الإسكان والقروض للمطوّرين العقاريين وهو ما أدّى إلى تركّز قطاع كبير في المحفظة التمويلية للمصارف.

توجد مشكلة ثانية في توزّع الائتمان للقطاع الخاص، تتمثّل في الانحراف بالنسبة إلى حجم القروض وتركّز جزء كبير منها في القروض الكبيرة. بحسب البيانات المتوافرة، فإن: 0,03% من القروض هي بمبالغ أقل من 5 ملايين ليرة، 3,6% قروض بين 5 و25 مليون ليرة، 5,7% قروض بين 25 و100 مليون ليرة، 16,6% قروض بين 100 و500 مليون ليرة، 4,8% قروض بين 500 و1000 مليون ليرة، 11,7% قروض بين 1000 و5000 مليون ليرة، 7,6% قروض بين 5000 و10000 مليون ليرة، و47,9% قروض فوق 10000 مليون ليرة. نحو نصف محفظة قروض المصارف اللبنانية يتركّز في قروض تفوق قيمة كل منها 10 مليارات ليرة. ومن خلال ربط هذه المبالغ بالتوزّع القطاعي، يمكن الاستنتاج بأن جزءاً كبيراً من القروض فوق 10 مليارات ليرة استحوذ عليها قطاع البناء والمطورون العقاريون، كما يمكن الاستنتاج بأن الجزء الأكبر من القروض ما بين 100 و500 مليون ليرة هي مخصّصة للقروض السكنية، ما يشير مجدداً إلى الانكشاف الكبير للمصارف على القطاع العقاري، وتعرضها الكبير لمخاطر التركّز (Concentration risk) الذي يزيده سوءاً مخاطر توظيف الأموال الهائل في الدين السيادي.

في الدول التي تعتمد اقتصاد السوق، يُفترض بالمصارف أن تلعب الدور الأهم في تمويل مؤسّسات الأعمال على مختلف أنواعها (وخصوصاً مع غياب سوق رأس المال كما هي الحال في لبنان). وعليه، فإن حرمان قطاعات الاقتصاد الحقيقي من الاستفادة من المدّخرات تتحمل مسؤوليته المصارف – إلى جانب صانعي السياسات المالية والنقدية – سواء بسبب إحجامها عن تمويل مؤسسات الأعمال (وخاصة الصغيرة والمتوسطة)، أو بسبب الفوائد المرتفعة المُحبطة للاستثمار والتي منعت المؤسسات من الاقتراض بهدف التوسّع والنمو. وفي هذا المجال نشير إلى أن الإهمال الرسمي ومحدودية الإقراض للقطاعات الاقتصاد الحقيقي أدّيا إلى تدنّي معدّلات الاستثمار في لبنان، ومنها مثلاً مؤشر Gross Capital Formation (وهو مؤشر أساسي لقياس حجم الاستثمار) والذي شكّل 19,5% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان في نهاية 2018 فاحتلّ به المرتبة 116 عالمياً بين 158 دولة. وللمقارنة نشير إلى أن المتوسط العربي لهذا المؤشر بلغ 25,9%، وجاء لبنان بعد عدد كبير من الدول العربية من ضمنها على سبيل المثال، الضفة الغربية وقطاع غزة التي سجلت نسبة 24,2%.

انعكست هذه السياسات التمويلية حرماناً من تطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية كالصناعة والزراعة ما أدّى إلى تراجعهما وضمورهما وانخفاض مساهمتهما في الاقتصاد الوطني. كذلك اضطر لبنان إلى أن يستورد حاجاته من المواد الغذائية والصناعية بشكل متزايد. إن زيادة التمويل لهذين القطاعَين، سيزيد قدرة المنشآت الزراعية والصناعية على زيادة الاستثمار والتوسع وزيادة الإنتاج، ما سيؤدي إلى خفض الاستيراد وزيادة التصدير وتحسين وضعية ميزاني التجارة والمدفوعات، وخلق المزيد من فرص العمل، هذا عدا عن تخفيف مخاطر التركّز بالنسبة إلى المصارف نفسها.

> لا يمكن مطلقاً الاستمرار بنموذج يستورد معدّات صناعية بقيمة 250 مليون دولار مقابل استيراد سيارات سياحية بقيمة 772 مليوناً
>
> المصارف وصانعو السياسات النقدية والمالية حرموا قطاعات الاقتصاد الحقيقي من الاستفادة من المدّخرات

وبالاستناد إلى بيانات الاستيراد والتصدير، يمكننا إعطاء بضعة أمثلة عن قطاعات اقتصادية واعدة كان لبنان متميزاً فيها، قبل أن تنحسر أهميتها نتيجة للإهمال الرسمي وعدم الحصول على الاستثمار الكافي، أي يمكن أن تؤدي زيادة تمويلها إلى الإسهام في انعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

أولاً: قطاع الزراعة

تُظهر بيانات الجمارك، أن لبنان استورد خلال عام 2019 منتجات غذائية بقيمة 3112 مليون دولار من ضمنها منتجات نباتية بقيمة 932 مليون دولار تشمل 311 مليون دولار حبوب. كما بلغت قيمة مستوردات الألبان ومنتجاتها والبيض 299 مليون دولار. وقد بلغ العجز بين صادرات وواردات المنتجات الغذائية نحو 2484 مليون دولار، أي ما نسبته 16% من عجز الميزان التجاري البالغ 15508 ملايين دولار. وتحديداً، مثّل العجز بين صادرات وواردات الحبوب ومنتجات الألبان والبيض 4% من مجمل العجز التجاري في عام 2019.

ثانياً: قطاع الصناعة

الصناعة الصيدلية: استورد لبنان خلال 2019 بما قيمته 1242 مليون دولار من منتجات الصيدلة، منها 795 مليون دولار أدوية. وشكّل العجز بين صادرات واردات منتجات الصيدلة ما نسبته 7,6% من مجمل العجز التجاري، والعجز بين صادرات وواردات الأدوية نسبة 4,8% من مجمل عجز الميزان التجاري.

صناعة الثياب: استورد لبنان خلال 2019 البسة وأحذية بقيمة 519 مليون دولار. وقد شكّل العجز بين صادرات وواردات الألبسة نسبة 3,1% من مجمل العجز التجاري لعام 2019.

صناعة المجوهرات: استورد لبنان خلال 2019 معادن ثمينة بقيمة 931 مليون دولار، وصدّر ما قيمته 1455 مليون دولار، محققاً فائضاً بقيمة 524 مليون دولار. وقد مثلت صادرات المعادن الثمينة 39% من مجمل صادرات لبنان، وهو ما يدل على القدرة التنافسية الكبيرة للبنان في هذا القطاع والآفاق الهائلة له.

لا يمكن مطلقاً الاستمرار بالنموذجين الاقتصادي والتمويلي الذين أدّيا مثلاً إلى استيراد معدات صناعية بنحو 250 مليون دولار خلال عام 2019 مقابل استيراد سيارات سياحية بقيمة 772 مليون دولار. فالاقتصاد اللبناني ليس بحاجة إلى مزيد من القروض للقطاع الخاص (المُقيم)، إذ بلغ مجمل القروض المقدمة له 66200 مليار ليرة أي 83% من حجم الاقتصاد، بل يجب على المصارف إعادة توزيع ائتمانها والتركيز على إقراض القطاعات المنتجة الداعمة للنمو والتي تخلق فرص العمل وتُدخل عملات أجنبية. وفي حال لم يتحقق هذا الأمر، يتوجب على الحكومة ومصرف لبنان فرض تخصيص جزء مهم من محافظ المصارف الائتمانية للقطاعات الإنتاجية، على غرار ما فعله البنك المركزي المصري بإجبار المصارف المصرية على تخصيص 20% من قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

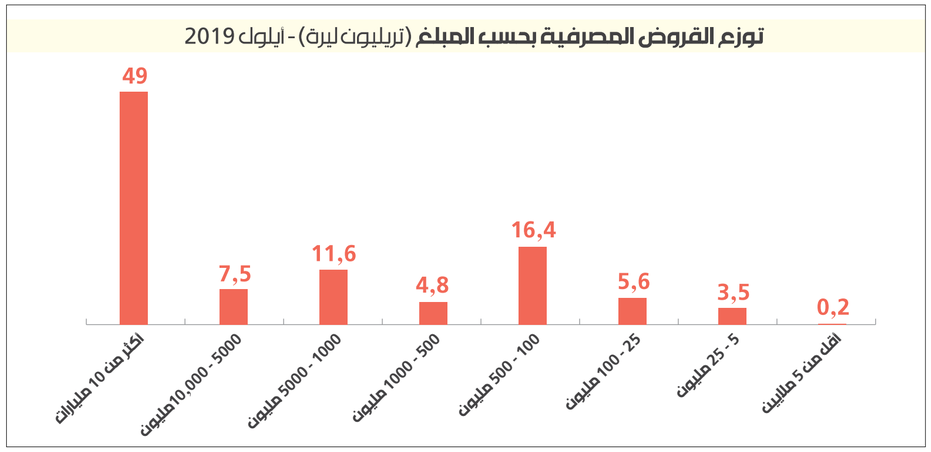

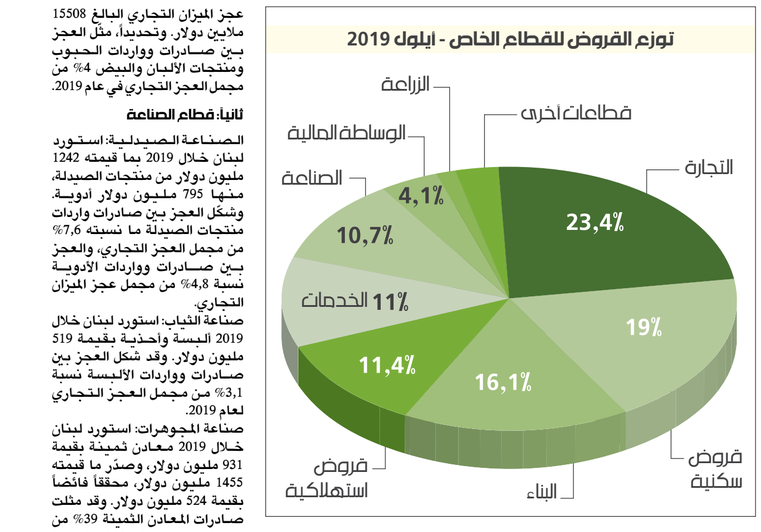

تراجع التصنيع = إفقار الطبقات العاملة

الأمجد سلامة

عندما أعلنت الصين أن فيروس «كورونا» أصبح في مرحلة الانتشار الوبائي، تعرّض العالم لصدمة. لم تكن اجتماعية أو صحيّة، بل اقتصاديّة لم تظهر عوارضها في أسواق المال (التي يحرص معظم الاقتصاديين على تتبع حركتها لتشخيص الوضع الاقتصادي) بل ظهرت في القدرة على تأمين السلع في الأسواق الاستهلاكيّة. فجأة خرجت شركات عالمية عملاقة، في كل القطاعات الإنتاجية تقريباً، لتعلن عدم قدرتها على تغطية حاجات الأسواق بسبب إجراءات الإغلاق التي اتخذتها الدولة الصينيّة للحدّ من انتشار الفيروس.

يقدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن انخفاض الإنتاج في الصين بلغ 2% حتى نهاية شباط وأدّى إلى خسائر في سلاسل القيمة على امتداد العالم تُقدّر بنحو 50 مليار دولار (سلسلة القيمة هي مراحل إضافة القيمة إلى القيمة الأساسيّة للسلع المستخدمة في عمليات الإنتاج). ويوضح التقرير أن أكثر القطاعات المتضرّرة حول العالم هي صناعات السيارات والآلات الدقيقة والإلكترونيات ومعدّات الاتصالات، وأن هذه الخسائر قد تتفاقم إذا تحوّل «كورونا» إلى وباء عالمي (التقرير نُشر قبل إعلانه جائحة عالمية) أو لم تجد الشركات مصادر أخرى من خارج الصين (تركيز التقرير على هذه القطاعات متصل بتشخيصه للخسائر من ناحية القيمة المضافة التي لا يمكن مقارنتها بالخسائر المتواضعة لقطاعات إنتاج السلع الاستهلاكية الرخيصة).

تراجع التصنيع VS طريق العودة

وسط هذه التقديرات ثمة أمر جوهري: كيف تجد بديلاً من الصناعات الصينية؟

صعود الصين إلى موقع القوّة الصناعيّة الأولى في العالم له أسباب عدّة: خارجيّة تتعلّق بالسياسات الاقتصادية الداخليّة للدول الصناعيّة. وداخليّة تتمحور حول سياسات الصين بعد «الثورة الثقافيّة» التي استغلّت سياسات الدول الصناعيّة. تغلب الأسباب الخارجية على مسألة استبدال الصين لأن سياسات الدول الصناعية أدّت إلى تراجع قطاعات التصنيع في الدول الصناعيّة قبل الانفتاح العالميّ والذهاب إلى العولمة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق. هذا التراجع يُشار إليه بـ«تراجع التصنيع» (Deindustrialization).

هذه العمليّة بدأت في الولايات المتحدة في نهاية الستينات ولم تكن عمليّة عضويّة طبيعيّة نتيجة عوامل تنموية حتمية للاقتصادات المتطوّرة، كما يحاول الكثير من الباحثين الاقتصاديين تصويرها. لعلّ أفضل من قارب عمليّة تراجع التصنيع في الولايات المتحدة هما باري بلوستون وبينيت هاريسون في ثلاثة كتب نشرت بين أعوام 1982 و2000، هي: «عملية تراجع التصنيع في أمريكا» و«الانعطاف العظيم» و«الازدهار المتنامي». في هذه الكتب يشرح الباحثان أسباب لجوء الولايات المتحدة إلى عملية التخفيف من التصنيع باعتبارها ناتجة من انخفاض الإنتاجيّة وهوامش الربح من التصنيع في الستينيات، ومن طبيعة الشركات التي انتهجت سياسة نشر المصانع على بقع جغرافيّة واسعة. هذه الطبيعة ساعدت الشركات في رفع «سرعة نقل رأس المال»، أي أصبح بإمكانها نقل التصنيع من موقع جغرافيّ إلى آخر بحسب قدرتها على التحكّم بأكلاف الإنتاج، وخصوصاً كلفة اليد العاملة وتعقيدات وجود نقابات. هذا الانتقال كان يتمّ داخل البلاد بداية، إلّا أنه سرعان ما تحوّل إلى مصانع أجنبيّة. لاحقاً عملت التحالفات بين النخب الاقتصادية والسياسية على تسهيل هذه العمليّة خلال إدارة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، فأصبحت علاقة الإنتاج بين الشركات الأميركية وأذرعها وشركائها في الخارج علاقة طرديّة بدلاً من أن تكون جاذبيّة؛ علاقة تستبدل الصناعة في أميركا بدلاً من أن تكملها. وساعد تطوّر التكنولوجيا في تسريع هذه العمليّة، فأصبح التواصل بين المراكز المنتشرة جغرافياً أسهل، وفي المراحل التالية أصبحت مركزاً للاستثمار عالي الربحيّة.

وقد ساهمت عمليّة «تراجع التصنيع» في توسيع هوّة الدخل بين الطبقات الاجتماعية في الولايات المتحدة، فانخفضت فاتورة الأجور بشكل كبير في القطاعات الصناعية. واستحوذ الاقتطاع من الوظائف (صرف العمال) على النصيب الأكبر من هذا الخفض، فيما أُجبر من بقي في وظيفته، على التخلّي عن المكتسبات التي حصّلها عمّال هذه القطاعات على مرّ العقود تحت تهديد نقل التصنيع ووظائفهم إلى الخارج. وفي الثمانينيات تحوّل الاقتصاد الأميركي إلى «اقتصاد الخدمات الجديد»، فأصبح أكبر عدد من الوظائف يُخلق في قطاع الخدمات. ولكن هذا القطاع كان يخلق وظائف لا تحتاج إلى مهارات وبأجور متدنية وبأعداد هائلة، وعدد قليل من الوظائف ذات الأجور العالية التي تحتاج إلى معرفة ومهارات (كالمبرمجين مثلاً). هذا الواقع أنتج طبقة ضخمة من العمال ذوي الدخل المتدنّي، وطبقة صغيرة جداً من العمال ذوي الأجور المرتفعة، بينما اختفت تقريباً الطبقة الوسطى التي أنتجها قطاع التصنيع في البلاد.

واليوم هذا الواقع أصبح أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة فضلاً عن سيادته في عدد كبير من الدول الصناعيّة الغربيّة أيضاً. فقد سيطرت على سوق العمل الوظائف متدنية الأجر في القطاعات الخدماتيّة، بينما يفاخر السياسيون بأنّ نسب البطالة منخفضة. وفي الحقيقة هي منخفضة على حساب تدمير الطبقة الوسطى وزيادة الانقسامات والفرز الطبقي في المجتمع.

> يستحيل إحياء قطاعات صناعيّة محليّة من دون الأخذ في الاعتبار أن التفكيك الممنهج الذي جرى لبناها التحتيّة غير قابل للإلغاء والعودة إلى ما كان قد مضى بكبسة زر

في هذا الإطار بات يستحيل إحياء قطاعات صناعيّة محليّة من دون الأخذ في الاعتبار أن التفكيك الممنهج الذي جرى لبناها التحتيّة غير قابل للإلغاء والعودة إلى ما كان قد مضى بكبسة زر. إعادة إحياء هذه القطاعات يحتاج إلى بنى تحتية اقتصادية وخدماتية واجتماعيّة كانت قد فُكّكت على مدى عقود، وبناؤها من جديد يحتاج إلى سياسات تتحدّى رأس المال وتحدّ من سرعة انتقاله عبر الجغرافيا، وتجبره على إعادة الاستثمار في هذه القطاعات. أي أن استبدال القدرات التصنيعيّة الصينيّة بأخرى محليّة يحتاج إلى نسف السياسات الاقتصادية والمالية التي أنتجت الاقتصادات الليبراليّة الغربيّة القائمة اليوم. وهذا أمر من شبه المستحيل أن تقوم به دول أثبتت في الأسابيع الأخيرة أنها أضعف من أن تواجه النخب الاقتصادية فيها وتذهب إلى إقفال عام لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد كما حصل في الصين.

النموذج اللبناني والخيارات القادمة

في لبنان تبدو تعقيدات المشهد الاقتصاديّ مضاعفة. فبالإضافة إلى الإفلاس، نعاني منذ زمن بعيد من انزياح سوق العمل نحو خلق وظائف ذات أجور متدنّية في قطاعات خدماتية. رغم أن هذا الأمر كان قائماً قبل الحرب الأهليّة، إلّا أنّ الحرب والسياسات التي اتّبعت مع وصول الرئيس رفيق الحريري إلى الحكم عام 1992، حطّمت ما تبقى من قطاعات إنتاجية وصناعية قليلة كانت صامدة بوجه الحرب، وحوّلت وظائف قطاعات الخدمات إلى وظائف ذات أجور متدنّية، بسبب الدولرة الشديدة للاقتصاد. وعندما نتحدّث عن الهجرة، لا يجب إغفال أن الوظائف ذات الأجور المتدنية هي التي حطّمت الطبقة الوسطى اللبنانية وساهمت في تهجير كل من طمح إلى أن ينتمي إليها.

نحن اليوم في قلب مشهد عاصف، قد ينتج منه تغيير نموذج الاقتصاد اللبناني. يجب ألّا تضيع من بين أيدينا فرصة اعتماد سياسات تسهم في إنتاج بنى تحتية اقتصادية وخدماتيّة واجتماعيّة تشكّل المرتكز الأساسي لبناء صناعات تساهم في إصلاح سوق العمل وإعادة تشكيل الطبقة الوسطى. فاللبنانيون عانوا بشكل مباشر من سياسات التدمير الممنهج لهذه الطبقة الوسطى، ويجب أن يضغطوا ويرفعوا الصوت عالياً لفرض نموذج اقتصادي يتيح لهم الطموح بأن يجري تصحيح البناء الاجتماعي والتكوين الطبقي. لا يستقيم أي تصحيح إلّا بأن تأخذ الطبقة الوسطى دورها الطبيعي في التركيبة الاجتماعية، وعندها يمكن حماية البلد من نزيف الهجرة ونضمن للشباب فرص عمل محترمة تناسب تحصيلهم العلمي. لا يجب أن نتوهّم أنّنا قد نصنّع على مستوى الصين، كما أو نوعاً، ولكن من حقّ لبنان الأمل بنموذج يعيد التوازن وألّا تكون الإنتاجية المحلية في خدمة نخبة اقتصادية أسهمت في الوصول إلى الانهيار الاقتصادي، وألّا نسمح لبناة النموذج المنهار إيهامنا بأن الهجرة ستضع عائلاتنا ضمن صفوف الطبقة الوسطى.

العمل من المنزل: احتمالات النجاح والفشل

ماهر حسين

من احتواء المرض إلى الانتشار ثم إقرار الحكومة التعبئة العامة ومنع التجمعات... مسار قاد نحو العمل من المنزل. لا أحد يستطيع انتقاد القرار أو الوقوف ضدّه، لكنه يفرض علينا أن نستشرف واقعنا المأساوي. فالعمل من المنزل في ظلّ هذا الواقع سيكون كذلك. تسيير أعمال الإدارات والمؤسسات عن بعد، يحتاج إلى عناصر أساسية ليكون عملاً منجزاً من أهمّها:

- الأجدى أن تكون لدى الدولة حكومة إلكترونية أقامت الربط الإلكتروني مع كل مناحي الخدمة العامة ومع كلّ مواطن أو مقيم أو زائر، ليستطيع كلّ واحد إنجاز حاجته عن بُعد بواسطة التواصل الإلكتروني. كانت العقود الماضية مناسبة وكافية ليستطيع لبنان نقل تجارب الغير في إقامة الحكومة الإلكترونية، إلا أن الأمر لم يحصل بل لم نتقدّم في اتجاه مقاربته بشكل شامل وواضح.
- لكي يستقيم العمل من المنزل يجب على الأقل أن تتوافر شبكة إنترنت قادرة على استيعاب الكمّ الهائل من الضغط لتكون بمثابة مساعدة لمسار العمل من المنزل. الشبكة القائمة في لبنان لا تؤدّي مثل هذه الوظيفة وتفرض ظروفاً صعبة لتأدية الأعمال. الاستثمار في الشبكة كان يفترض أن ينجز منذ فترة طويلة، لكن لأسباب متعلّقة ببنية النموذج اللبناني التي تسمح بتعطيل الاستثمارات في البنية التحتية مقابل سعي أطراف السلطة إلى الفوز بحصّة من كعكة هذا القطاع أو ذاك، انغمس الجميع في تقاذف المسؤوليات وتحويل الإدارة العامة إلى أدوات زبائنية. وقع قطاع الاتصالات، وأخرى تقول العكس. بما فيها من منافع كامنة لأطراف سياسية ورأسمالية، وتحويله إلى موقع نفوذ وانتفاع لهذه الفئة أو تلك.

شبكة الإنترنت هي العدّة المطلوبة للموظّفين المكلّفين قسراً بالعمل من المنزل في ظلّ تفشي فيروس كورونا الذي يهدّد الموظف في مكتبه والمواطن في مراجعاته في المؤسسات. هنا يحضر سؤال أساسي: إلى أيّ مدى تستطيع شبكة الإنترنت في لبنان تسهيل عمل الموظفين في القطاعَين العام والخاص لإنجاز ما هو مطلوب منهم؟

- يحتاج العمل من المنزل إلى كهرباء. التيار الكهربائي عنصر أساسي لكلّ التفاصيل المتّصلة بحلقة العمل في ظلّ الحجز المنزلي. الإنارة أولاً، ثم الحاجة إلى تشغيل الأجهزة، والولوج إلى شبكة الإنترنت... بمقدار أهمية توافر التيار الكهربائي، من المهم أيضاً أن يكون هذا التيار متواصلاً لا يتقطّع بحيث ينقطع كلياً لساعات أو حتى لفترة انتظار النقل من شبكة الدولة إلى تيار يزوّدنا به مولّد شخصي أو تجاري.

في حال توافرت هذه العوامل بشكل يناسب الموظف، فهذا لا يعني أن العمل من المنزل سيكون إيجابياً بشكل مطلق. هناك أبحاث عدّة تتحدّث عن جدوى العمل من المنزل ونتائجها متباينة؛ هناك دراسات تشير إلى أن العمل من المنزل يزيد الإنتاجية، وأخرى تقول العكس.

في ورقة بحثية لـ«غلين داتشر» صادرة في عام 2012، يدرس الباحث مسألة العمل من المنزل مشيراً إلى أنه أكثر إنتاجية في حال كانت المهمّات المطلوبة تحتاج إلى إبداع. أما في حال كانت المهام التي كُلّف فيها الموظف «مملّة»، فإنّ العمل من المنزل يكون أقل إنتاجية. يعود هذا الفرق بحسب «داتشر» إلى أنه في حال كانت المهمّات «مملّة» يجد الموظف أن الإلهاء المعتاد، مثل متابعة التلفاز أو تمشية الكلب، يكون ممتعاً أكثر من إتمام هذه المهمات، فيتّجه إلى التراخي في تطبيقها ما يجعل إنتاجيته أقل. أما بالنسبة إلى المهام الإبداعية، فيقول الباحث إن البيئة المنظمة، أيّ المكاتب، تقتل إبداع الموظف ولهذا السبب تكون إنتاجية الموظّف من المنزل في ما يخصّ هذا النوع من المهام أفضل. أما على المقلب الآخر، فبعض الدراسات تقول إن العمل الجماعي في المكاتب له تأثير مهم على الإبداع وإيجاد الحلول.

وفي دراسة أخرى لـ«نيكولاس بلوم» عام 2014، وبعد تجربة أجراها على شركة سفريات صينية لديها 16000 موظف، وجد أن الإنتاجية ارتفعت 13% للموظفين الذين يعملون من المنزل مقارنة مع الموظفين الموجودين في المكاتب، و9% من هذا الارتفاع هو نتيجة عمل هؤلاء لدقائق أكثر (استراحات أقل، إجازات مرضية أقل)، أما الـ4% الباقية فهي نتيجة ارتفاع إنتاجيتهم في الدقيقة الواحدة من عمل الموظّف مركز الاتصالات في الشركة، أي أن نوع عملهم مناسب للعمل من المنزل.

> شبكة الإنترنت هي العدّة المطلوبة للموظّفين المكلّفين قسراً بالعمل من المنزل في ظلّ تفشي فيروس كورونا

إذا أردنا تقويم الأثر الاقتصادي لإقفال المؤسسات في لبنان وانتقال نسبة مهمة منها للعمل من المنزل ولا سيما في ما يتعلّق ببعض الأعمال التي يمكن القيام بها عن بُعد، فمن الطبيعي الاعتقاد بأن النتائج ستكون سلبية بشكل كبير. لكن الأمر مرتبط بعاملَين: توقف الدورة الاقتصادية التي تعاني أصلاً من أزمة، وتداعيات انتشار «كورونا» بما فيها التباعد الاجتماعي المفروض على المجتمع بما يؤشّر إلى تراجع حركة الاستهلاك، وإقفال العدد الأكبر من المؤسّسات المتوسطة والصغيرة في قطاعات الخدمات وسواها. وجود هذين العاملين معاً سيكون له أثر مدمّر، نوعاً ما، على الشركات العاملة في لبنان، لكن العمل من المنزل قد يخفّف هذه الانعكاسات. فمن جهة ستكون كلفة تشغيل المكاتب في أقل مستوياتها وهي كلفة لا يُستهان بها، ومن جهة لم تتوقف الشركات عن القيام بأعمالها بشكل كامل، بل ستتمكّن من القيام بأعمال وإن كانت محدودة وبإنتاجية إجمالية مدنية.

قد تكون هذه الفترة نقطة تحول للمستقبل في مجال تقبّل أرباب العمل لفكرة العمل من المنزل، وربما سيكون تقييمهم لإنتاجية هذه الفترة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية، مفصلياً لتحديد موقفهم من هذا الموضوع. لكن الأهم أن نجاح تجربة كهذه يعتمد على ما تقدّمه الدولة من بنى تحتية وخدمات بالإضافة إلى قدرة أرباب العمل في القطاع الخاص على التأقلم مع الظروف الراهنة. ولا يمكن القول بأنّ ما تقدّمه الدولة اللبنانيّة كافٍ، ولكن بإمكان القطاع الخاص محاولة استغلال ما هو متوافر، سواء من الدولة أو من الموارد البشرية لتحصيل أعلى مستوى ممكن من الفعاليّة في ظلّ الظروف الراهنة. فمن يعلم، قد يجد هؤلاء أن لديهم وظائف يمكن القيام بها من المنزل مستقبلاً.

«أثر الفيروس» بين الصين والغرب
انكسار حلقات الإنتاج والاستهلاك يمهّد لعولمة جديدة

حسن شقراني

كان من المفترض أن يتخطّى الاقتصاد العالمي عتبة الـ100 تريليون دولار عام 2022، غير أن كوفيد-19 له حكمٌ آخر. فالأزمة الاقتصادية التي يولّدها هذا الفيروس غير مسبوقة بالعمق والانتشار وقد تصل كلفتها إلى تريليونات الدولارات من الناتج العالمي. المستهلكون ينسحبون من حلقات الطلب في ظلّ عدم اليقين الناجم عن الوباء والإجراءات الطارئة التي تفرضها الحكومات؛ دورات الإنتاج تنكسر مع تسريح العمال وإقفال الشركات؛ وحتى قطاعات الأرجح في ولاية كنساس الأميركية وولّدت وباءً أصاب ربع سكان الأرض وقضى على عشرات الملايين منهم، «الانفلونزا الإسبانية»، لأن إسبانيا كانت الدولة الأوروبية الوحيدة غير المعنية بالحظر. اما اليوم، فقد أضحى جميع سكان المعمورة على علم معمّق بفيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) وبالمرض الذي يسببه، منذ بداية انتشاره ورغم المحاولات الأولية للسلطات الصينية لكبح خبره من مدينة ووهان.

مباشرة، شكّلت هذه المعرفة أساساً لاتخاذ قرارات على المستويات الشخصية والاجتماعية والسياسية.

لكن ما لمس العالم على نحو شامل وموحّد هي القرارات الاقتصادية والمالية التي بدأت من أسواق المال وعمّت جميع القطاعات الاقتصادية؛ وهي تُشكّل مجتمعةً، الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء الجديد.

الأزمة هذه المرّة قد تكون أسوأ بكثير مما شهده العالم سابقاً. فالعولمة هي عند مستويات أعلى من التعقيد والـلامركزية بين الأقاليم. وإذا كان المسنّون وأصحاب العوارض الصحية، في العالمين الصناعي والنامي على حدّ سواء، هم الأكثر تأثراً بالفيروس، فإن كل القطاعات الاقتصادية، تقريباً، بلمسها الوباء. إنها أزمة غير معتادة بشكل كبير، فرغم أن نسبة الوفيات الناتجة عن الإصابة بهذا الفيروس ليست مرتفعة نسبياً، إلا أنه يتمتع بقدرة عالية على الانتشار بسهولة. هناك قناعة بأنه إذا لم يتم احتواؤه، لن تتمكن الأنظمة الصحيّة حول العالم من مجاراته، وسترتفع الخسائر البشرية. هناك عدم يقين كبير يحيط به» وفقاً لرئيس قسم الاستراتيجيا والسياسات والمراجعات في صندوق النقد الدولي، مارتن موهلايس.

بالنسبة إلى الاقتصاد، فإن ذلك يؤثّر مباشرة على الطلب بسبب انعزال الناس وانسحابهم من الدورة الاستهلاكية لحماية أنفسهم واحتواء انتشار المرض، فيما هناك أيضاً أثر مباشر على حلقات الإنتاج أيضاً، لذا نشهد صدمة مزدوجة من العرض والطلب وتراجع النشاط الاقتصادي وتفاعل أسواق المال معه.

وجهان لصورة قاتمة

نظرياً، يرتبط أفق الاقتصاد العالمي بمستقبل الفيروس. والسيناريوهات كثيرة هنا، من إمكانية اكتشاف لقاح مبكر قبل فترة 12-18 شهراً المعتادة لهذا خرق، وصولاً إلى إمكانية استمرار انتشار الفيروس إلى أن تتمتع نسبة كبيرة من الشعوب بالمناعة الكافية لمواجهته.

عملياً، يرتبط حجم الضرر المترتب على انتشار الفيروس بسرعة احتوائه ومستوى الدعم الحكومي لتدارك تداعياته، وسرعة وفاعلية تنفيذ هذه الإجراءات، وفقاً لستيفاني سيغال وديلان غيرستل من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية. في الصين، على سبيل المثال، يقول الكاتبان إن الاقتصاد تقلّص في الربع الأول من 2020 للمرّة الأولى منذ 1992 نتيجة انكماش الحركة الاقتصادية المحلية بسبب الحظر المفروض في البلاد خلال فترة رأس السنة وبعدها، وتراجع الصادرات بنسبة تفوق 17,2% خلال الشهرين الماضيين.

عالمياً توقّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي بنسبة تتراوح بين 5% و15%، لتهوي إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية قبل أكثر من عقد. «هكذا تراجع من شأنه أن يُعمّق اللامساواة ويرفع من مستوى هشاشة العديد من البلدان» تُحذّر المنظمة الأممية.

كذلك ترسم وحدة الأبحاث في مجموعة إيكونوميست «صورة قاتمة» عن الاقتصاد العالمي، متوقّعة انكماشاً كونياً بنسبة 2,2%؛ هذا يعني خسارة تريليوني دولار من القيمة المضافة. تُفيد هذه التقديرات بأن «النصف الثاني من العام الجاري قد يشهد بداية التعافي الاقتصادي غير أن مخاطر الانزلاق وفقاً لهذا السيناريو مرتفعة جداً، لأن موجة ثانية أو حتى ثالثة من الوباء قد تُغرق النموّ العالمي أكثر». وفيما يصعب تحديد استراتيجية للخروج من معضلة الأقفال العام يبقى الترقب سيد الموقف، وفيما تسعى البلدان إلى تحفيز اقتصاداتها عبر الإنفاق العام تتراجع إيراداتها بنتيجة تراجع الحركة الاقتصادية ما يضع العديد من البلدان على حافة أزمة المديونية العامة.

تقييم شامل آخر لارتدادات الوباء على الاقتصاد العالمي يُقدّمه الباحثون في شركة الاستشارات ماكينزي. يستندون إلى مجموعة سيناريوهات تبحث في انتشار الوباء وإجراءات احتوائه وتطوير اللقاح الخاص به؛

- سيناريو التعافي المتأخر: ويقوم على معطيات تفاؤلية تبدو اليوم غير واقعية، تفترض وصول الإصابات إلى قمتها في نيسان وبدء التعافي على أن يشهد الخريف ارتفاعاً في عدد الحالات في النصف الجنوبي للأرض.

> **بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 سارت الشركات والحكومات في اتجاهين معاكسين لإدارة الإنتاج اما اليوم فالوباء سيفرض العودة إلى الأسس التقليدية**

هكذا يتقلّص الاقتصاد العالمي على نحو طفيف خلال عام 2020، ولكن التعافي يبدأ باكراً ابتداءً من الربع الأخير.

- سيناريو الانكماش الطويل الأكثر تعقيداً: يُمكن ألا يصل عدد الحالات في أميركا وأوروبا إلى الذروة إلا في أيار. وقد يتبين أن الفيروس غير موسمي وأن اللقاح ليس فعّالاً، وبالتالي تستمرّ إجراءات العزل والتدابير الطارئة حول العالم، ومعها يتراجع الإنفاق الاستهلاكي أكثر وتستمر موجات صرف الموظفين والعمال وتعاني أسواق المال وتُثبت الإجراءات النقدية والمالية المتّخذة حول العالم أنها غير كافية.

بحسب السيناريو الأخير ستكون تداعيات الوباء مماثلة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي خسر فيها الاقتصاد العالمي نحو تريليوني دولار، أو ما يعادل 4% من الإنتاج بين القيمة المسجّلة في الربع الثاني من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. اليوم يبلغ حجم الاقتصاد العالمي 90 تريليون دولار، ما يعني أن تراجعاً في الإنتاج بنسبة 4% يؤدي إلى تبدّد 3,6 تريليونات دولار؛ هذا يعني وظائف مفقودة وشركات مفلسة ونفقات استثمارية ملغاة ومشاريع تطوير ومخصّصات أبحاث وتطوير متبخّرة.

ولكن أي البلدان هي الأكثر تأثراً؟ وكيف ينعكس ذلك على الاقتصاد العالمي برمّته؟

العاصفة الاميركية المتكاملة

رغم أنّ الوباء ظهر في شرق آسيا، ثم فتك بأوروبا، إلا أن الولايات المتّحدة هي التي تجد نفسها اليوم في عين العاصفة، أو العواصف التي قد تُبخّر طموحات الرئيس دونالد ترامب بولاية ثانية. ويعود هذا الأمر إلى ثلاثة عوامل أساسية:

- صارت الولايات المتّحدة مركز الوباء العالمي بعدما تخطّى عدد المصابين فيها الـ100 ألف فيما يلاحظ تراجع أعداد الإصابات وانحسارها في الصين. وفقاً لورقة بحثية أعدها أندرو أتكيسون من المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في الولايات المتّحدة، فإن جميع السيناريوهات المطروحة تخلص إلى أنه في قمة انتشار الوباء في هذا البلد، أي بعد فترة تراوح بين 7 و14 شهراً من اليوم، ستبلغ نسبة المصابين من عدد السكان بين 10% و20%، أي ما يتراوح بين 33 مليوناً و66 مليون شخص. «ولتجنّب الكارثة في النظام الصحي، مثلما يحدث في إيطاليا، لا بدّ من تطبيق إجراءات مطوّلة لفرض التباعد الاجتماعي بالتوازي مع استثمار هائل لدعم القدرة الاستيعابية للنظام الصحي»، يقول الباحث. «وعلى الأرجح، فإن إجراءات كهذه، في الولايات المتّحدة والعالم على حدّ سواء، ستكون لفترة عام كامل أو حتّى 18 شهراً - أي إلى حين تطوير لقاح - وذلك لتجنّب الانعكاسات الخطيرة على القطاع الصحي».

- يضرب الوباء الاقتصاد الأميركي غداة اندلاع الحرب النفطية بين السعودية وروسيا، وهي حرب أسعار وأسواق بالدرجة الأولى تؤدّي إلى انخفاض السعر ومعه الاستثمارات في الاقتصاد الأميركي الذي يُعدّ المنتج الأول للوقود الأحفوري في العالم.

- تسعى السلطات الأميركية إلى احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوباء عبر الإنفاق العام الهائل، فقد اتفق قطبا السياسة في هذا البلد على إمرار رزمة تحفيز تاريخية تفوق قيمتها تريليوني دولار لدعم الشركات والموظفين والمسرّحين من أشغالهم والعاطلين من العمل والقطاع الصحي. ولكن في مقابل هذا الإنفاق السخي بجميع المعايير التاريخية، هناك تحدّ كبير يكمن في تخطي عدد طالبي إعانات البطالة 3,6 ملايين، من نصف مليون قبل أسبوع واحد فقط. لذا من غير الواضح بعد كيف ستتوازن إجراءات الدعم مع حاجات القطاعين الخاص والعام وكيف سيُترجم ذلك على صعيد النمو والتشغيل.

ولكن المؤكد هو أن الولايات المتّحدة هي قطب العولمة الرئيسي وأكبر اقتصاد فيها واهمه لناحية مواءمة التكنولوجيا والرساميل واليد العاملة. ولذا فإنّ تأثرها وتحوّلاتها في زمن الوباء تعني ارتدادات متنوّعة على مختلف الأقاليم.

نموذج الاحتواء الالماني

إذا استندت البلدان المتأثرة بانتشار الوباء إلى تجارب البلدان الناجحة، يُمكن توحيد المعايير وتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية. على مستوى الاحتواء، تبرز ألمانيا لجهة تكثيف الفحوصات والتدابير اللوجستية. في أكبر اقتصاد أوروبي، تُجري السلطات المعنية أكثر من 170 ألف فحص أسبوعياً، أي أعلى من مجمل فحوصات بعض البلدان منذ انتشار الوباء حتى اليوم. صحيح أن عدد الإصابات في ألمانيا كان الرابع عالمياً، إلا أن نسبة الوفيات من جراء الوباء مكبوحة عند 0,6% مقارنة مع 6% في فرنسا وأكثر من 7% في إسبانيا و10% في إيطاليا.

رغم كلّ ذلك سيكون الاقتصاد الألماني الأكثر تأثراً بوباء كوفيد-19، إذ يتوقع أن يُسجّل ثاني أسوأ أداء بين بلدان مجموعة العشرين ذات الاقتصادات الأكبر في العالم.

عودة مركزية الإنتاج؟

تقديرات النمو العالمي وتأثر اقتصادات الدول والأقاليم في المدى القصير هي نصف الحكاية، فالأثر العميق لكوفيد-19 سيكون على منظومة الاقتصاد المعولم. وبرغم أن الخبراء يدعون إلى تقبّل الواقع الجديد لسياسات العزل والحماية إلى حين اكتشاف الحل، يبقى السؤال المحوري حاضراً: كيف يمضي العالم قدماً بعد صدمة الفيروس بعدما سيطر البنج الاستهلاكي المصنّع بين واشنطن وبكين على العولمة لفترة طويلة؟ ما هو الواقع الذي يفرضه الفيروس بأثر الفراشة الذي ولّده بين الشرق والغرب؟

في المبدأ يستند المحللون ومطوّرو النماذج إلى تجارب أزمات الأوبئة التاريخية والارتدادات الاقتصادية التي ولّدتها لوضع سيناريوهات وصياغة توقّعات تحاكي ما يُمكن أن ينتج عن الوباء الحالي. وبرغم مستوى التعقيد الذي يحكم العولمة حالياً حيث يُمكن أن يحتاج منتج واحد لمكونات من 12 بلداً مختلفاً لإنتاجه، معطوفاً على التحولات السياسية العالمية التي دفعت الدول إلى الانقسام في مواجهة الفيروس، يمكن تحديد عناوين عريضة لما يُمكن أن يكون عليه العالم ما بعد كوفيد-19. بداية مع التغيّر الهيكلي. «يكشف هذا الوباء هشاشة النظام المعولم» القائم على سلاسل الإنتاج المترابطة بين الأمم، يُحاجج هنري فاريل وأبراهام نيومان في تحليل نشرته «فورين أفيرز». أخيراً، يُشير الكاتبان إلى حالات النقص الحادّة في الإمدادات والمواد الأولية الناجمة عن الفلسفة الجديدة لإدارة العرض في هذا العصر من العولمة. فرغم أن فلسفة الإدارة التقليدية كانت تقوم على التحوّط في المخزون تحضيراً للحظات تاريخية مثل اللحظة التي يعيشها العالم حالياً بانتشار الوباء، أضحت الإدارة تقوم على المبدأ الذي يروّج له المدير التنفيذي لشركة «أبل» عن أن «المخزون شرير هيكلياً»، وبذلك يعني أنه لا يتعيّن على الشركات تكبّد الأموال لحفظ مخزونات القطع والمواد الأولية بينما هي قادرة على تغطية حاجاتها من أي مكان في العالم «في اللحظة المناسبة».

غير أن الوباء دفع الحكومات للتكشير عن سياساتها الحمائية - بالمعنيين الاقتصادي والبيولوجي للكلمة. في الصين، حيث كانت تُصنع أساساً نصف أقنعة الوقاية في العالم، عمدت السلطات إلى شراء كلّ الإنتاج في السوق، ولم تؤثر فقط على حلقات الإنتاج بل أيضاً على قدرة البلدان الأخرى على احتواء الوباء. في أوروبا لم يكن الوضع أفضل، حيث فرضت الحكومات حظراً على تصدير الأقنعة وأجهزة التنفس، مع العلم أن البلدان هناك تتمتع بسوق موحّدة.

هكذا، بعدما وصلت العولمة إلى مرحلة التخصص الإقليمي وعلى مستوى البلدان، يبدو أن هناك توجهاً سياسياً، بعد وباء كورونا الجديد، نحو إعادة خلط الأوراق لحماية المجتمعات. بعد الأزمة المالية والسياسات الانعزالية التي نجمت عنها، بدت الشركات والحكومات تسير في اتجاهين معاكسين لإدارة اقتصاداتها ودوراتها الإنتاجية، اما اليوم فيبدو أن الوباء الحالي سيفرض تصحيحاً يقضي بالعودة إلى الأسس التقليدية.

العولمة قيد الدرس

ربطاً بهذا البحث، يُقدّم ثلاثة خبراء من كلية الأعمال في جامعة هارفرد في مقال بعنوان «ماذا يعني فيروس كورونا للاقتصاد العالمي»، تقييماً معمّقاً لتأثير الوباء الجديد على العولمة، واستناداً إلى التجارب التاريخية، يُحدّدون ثلاثة عناوين للتغييرات الهيكلية التي ستنجم عن الأزمة الاقتصادية التي يُعدّ فيروس كورونا الجديد مسؤولاً عنها:

- الإرث المباشر اقتصادي، أي على مستوى الشركات والقطاعات. تماماً كما شكّل فيروس «سارس» على عام 2003، زخماً للتجارة الإلكترونية في الصين، وأسهم في نهضة شركات عملاقة مثل «علي بابا»، يُمكن أن يؤدّي كوفيد-19 إلى ازدهار قطاعات جديّة مثل التعلّم عن بُعد، وحتّى إلى مقاربة جديدة لإدارة قطاع الصحة العام عبر التطبيقات على الهواتف الذكية، وهي التي استخدمتها السلطات في ووهان - المدينة التي انطلق منها الفيروس في ولاية هوباي الصينية - لرصد حركة المصابين وحصرهم.

- الإرث على المستوى الماكرو اقتصادي، حيث يبدو أن الفيروس قد بدأ فعلياً في تعديل هيكليات حلفاء الإنتاج باتجاه تخفيف حدّة المركزية والتخصص.

- الإرث السياسي، إذ يمتحن الفيروس قدرة حكومات الأحزاب التقليدية وتلك التي شكّلتها وتُشكّلها الحركات السياسية الناشئة بعد الأزمة المالية. أولى الإشارات عن ذلك، ستكون في نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة.

إذاً، كما أدّت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى نشوء وتعاظم دور الحركات اليمينية والتيارات السياسية المتطرفة التي وصلت إلى سدة الحكم في أقاليم عديدة، ومنها أهمّ بلد في العالم على المستويين الاقتصادي والمعرفي، من شأن أزمة كوفيد-19 أن تُنتج مشهداً مختلفاً على مستوى السياسة الدولية وإمكانات التعاون بين الأمم أو عدمه. الفرق هو أن السبب في المرة الأولى كان الرهون العقارية الموبوءة، واليوم هو فيروس يولّد وباءً فعلياً.

> **أميركا هي قطب العولمة وأكبر واهم اقتصاد فيها يوائم التكنولوجيا والرساميل واليد العاملة. لذا فإن تأثيرها في زمن الوباء يعني ارتدادات متنوعة على مختلف الأقاليم**

تأثير فيروس كورونا الجديد على أهم 20 اقتصاداً عالمياً

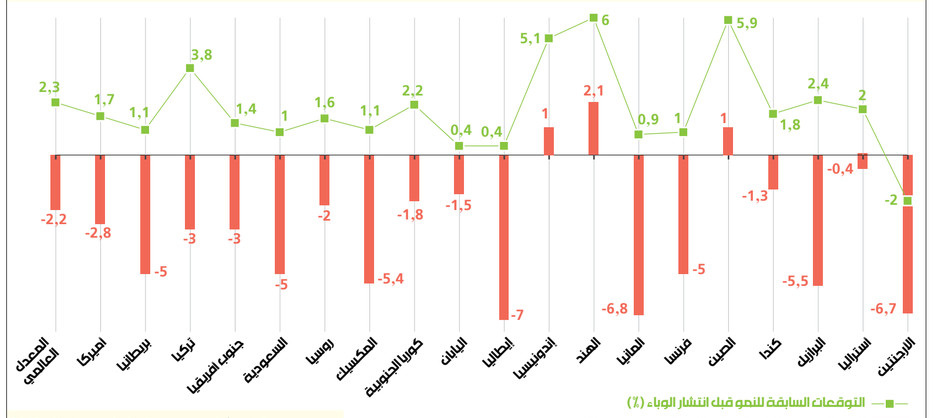

المصدر: وحدة الابحاث في مجموعة إيكونوميست، اذار 2020

قراءات

نظامنا الصحي يخسر معركة مع الرأسمالية *

دانيا كاتو**

يعلّمنا فيروس كوفيد -19 لماذا يجب أن تكون الرعاية الطبّية للجميع هي الحدّ الأدنى من المطالب وليس سقفها. بحسب الأرقام الأولية، فإن هناك حاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية للقطاع الصحي بشكل جذري. عملياً، لم تكن الرعاية الطبية الشاملة لتنقذنا من هذه الكارثة، لكنها ستخفّف من وقعها.

الأزمة الصحيّة الناتجة عن انتشار كوفيد – 19 تذكرنا بأن الدافع الفردي هو ضرورة حيوية، لكنه ليس حلاً سحرياً لمشاكل الرعاية الصحية. فقد تبيّن أنه منذ فترة طويلة جرت تجزئة البنية التحتية للقطاع الصحي، كما كشفت عن مستوى سيطرة القطاع الخاص إلى ما هو أبعد من العيادات الخاصة (ليس مصادفة أن المؤتمر الصحافي الذي عقده ترامب حول مواجهة فيروس كورونا، شمل مديرين تنفيذيين من الشركات. إن الدعوات لإعادة إعمار البنية التحتية للنظام الصحي وتحريرها من قيود الرأسمالية يجب أن تكون مدويّة الآن مثل دعوات الرعاية الصحية للجميع.

العلاج في العيادات يركز على التفاعل بين الطبيب والمريض، لكن الصحة العامة تركز على الوقاية والملاحقة ومنع الأوبئة بالمعنى الواسع. يجب أن ننتهز هذا الاختلاف. في ظل هذا الوباء، يمكن عدّها استد بايدن إلى أزمة إيطاليا (وفاة ثلاثة آلاف شخص «رغم» وجود لاعب واحد). كان يطلب من الناخبين وقف ثورة الرعاية الصحية بحجّة وجود «الأزمة». هو لم يكن قلقاً بشأن البنية التحتية القائمة والتي تحتاج إلى وقت طويل لإصلاحها. لم يكن مهماً أن إنفاق إيطاليا على الصحة للفرد الواحد أقل بنحو 8 آلاف دولار من الولايات المتحدة وهي تتفوّق عليها في كل مؤشرات جودة الرعاية الصحية، القدرة على تحمل الكلفة، الرساميل. بايدن يتجاهل وقائع الأزمة الحالية: النظام والبنية إما أنهما موجودان خلال الأزمة أو غير موجودين، ولا يمكن ببساطة إحياء هذا النظام أو تفعيله في أي لحظة.

نظامنا الصحي غير منظّم إن لم يكن فوضوياً. إن مراقبة الأمراض مفكّكة في كل مستوى من مستويات الحكومة: المحلّة، المدينة، الولاية، الفدرالية. البيانات الصحية مثالاً. لماذا؟ في عصر «البيانات الضخمة»، لا يُمكننا الولوج إلى البيانات الموجودة عبر القطاعين العام والخاص، ما يتيح بسهولة لاختصاصيي الأوبئة فرصة دراسة الأنماط الناشئة للأمراض المعدية والمزمنة وتحديد عوامل الخطر المصنّفة حسب معايير مهمة مثل العمر، العرق، الجنس، العمالة، والموقع الجغرافي؟ بصرف النظر عن البيانات المتاحة للجمهور من مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) والوكالات الحكومية الأخرى والبيانات من مراكز الرعاية الطبية والخدمات الطبية (CMS) – فإن بيانات الرعاية الطبية مكلفة أيضاً للباحثين - غالبية بيانات الرعاية الصحية مملوكة الآن لشركات خاصة. إنها صناعة بمليارات الدولارات تتعامل في مرضنا وصحتنا. يجب تأميم هذه البيانات وحمايتها. نحن بحاجة إليها على جميع المستويات، للتنبؤ والفهم والتخفيف من أي مفاعيل قد تؤثر على صحتنا.

اليوم نحن أمام جائحة. ما الذي يجب فعله الآن؟ كان كوفيد – 19 بمثابة درس في عدم الاستعداد لحالات الطوارئ، ويكشف ضعف التدريب المتبادل أو بناء القدرات في المستشفيات حيث يتمسكون بأقنعتهم الواقية الأخيرة، مع ندرة التهوية وترشيد استعمالات أسرّة العناية الفائقة. أطباء، غرفة الطوارئ، المرضون والفنيون، هم على الخط الأمامي وليس هناك ما يكفي منهم لإدارة هذه الحالة بأمان.

> **إنفاق إيطاليا على الصحة للفرد الواحد اقل بنحو 8 آلاف دولار من الولايات المتحدة وهي تتفوّق عليها في كل مؤشرات جودة الرعاية الصحية**

لقد عرفنا منذ فترة طويلة أن هناك نقصاً في أطباء الطوارئ والتعليم وأطباء الرعاية الأولية في هذا البلد، إذ أنه جرت إعاقة طلاب كلية الطب (غالباً يكونون مثقلين بالديون الطبية) في دخول هذه التخصصات ذات الأجور المنخفضة نسبياً... يجب أن يكون «الفحص» أول مطالبنا الطارئة. يجب إعطاء الأولوية للرعاية الطبية العامة وفعّاليتها. وعندما تتم الموافقة على «فحص» كورونا من قبل إدارة الغذاء والدواء، يجب أن تكون هناك ضمانات لتوفير الفحوصات لأولئك الذين همّ في أمسّ الحاجة إليها. أنتوني فوسي، مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية ، على حقّ: على عكس كوريا الجنوبية، ليس لدينا هيكل متماسك لإجراء اختبار واسع النطاق. كإجراء أول، يمكننا البدء بالطالبة أن تكون هذه الاختبارات مجانية ومتاحة للجميع، وليس فقط لشاهير وشبكات بروكلين. يجب أن تكون الأولويات لمن هم أكثر عرضة للخطر، ولكن في مرحلة ما، ونظراً إلى الطبيعة غير المعروفة لهذا الفيروس، يجب أن نقترب قدر الإمكان من الاختبار الشامل.

ما هو العائق الأساسي لهذه الدعوة؟ الخصخصة. في مؤتمره الصحافي يوم الاثنين، أعلن ترامب أن 1,4 مليون اختبار ستكون متاحة بحلول الأسبوع المقبل، و5 ملايين خلال شهر واحد. هل ستتم دعوة أمازون أو ماكسون، الموزعين الرئيسيين للوازم الصيدلانية في الولايات المتحدة وأصحاب شبكة توزيع واسعة في البلاد، للاستفادة من شبكتهم للصالح العام والمساعدة في توزيع هذه الاختبارات؟ كيف ومن وبأي طريقة سنفرض نظام أزمة منسقة الاختبار؟

هذه كلها أسئلة سيكون على نظام الصحة العامة الإجابة عليها، وسيكون قادراً على التواصل مع الجمهور. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست لديها إجابات فقط.

ويبدو أنه لا توجد محاولة لتطويرها أو تنفيذها الآن. بدلاً من ذلك، بعد مرور عدة أشهر، لا نزال نتعثّر وننزف وقتاً رغم الحاجة إلى استجابة سريعة.

كل قطاع في نظامنا الصحي متعثّر. نحو 29% من 46 مليوناً من كبار السن يعيشون بمفردهم، وهؤلاء هم الأكثر عرضة للفقر. مجتمعات بكاملها من كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً معزولة الآن بالإضافة إلى ضعف المناعة، هم الأكثر عرضة للوفاة إذا أصيبوا بالفيروس. حياتهم مهمة مثل أي شخص آخر. وقد انتشرت مجموعات المساعدة في جميع أنحاء البلاد لدعم هذه الفئات وغيرها... الصحة العامة تفرض علينا إنشاء بنية تحتية تحشد مساعدات إضافية (أدوية ، غذاء ، رعاية) في وقت الطوارئ، بسرعة وأمان، لأي شخص يحتاج إليها. ومع ذلك، لم يكن هذا التفويض في مقدمة أولوياتنا الصحية. نظراً إلى الشيخوخة السكانية في هذا البلد، وعدم المساواة المستمرّة في توفير الرعاية، فهذا أمر غير معقول.

كشف فيروس «كورونا» عن فجوة أخرى في نظامنا الصحي: النقص في الأدوية. ستؤثّر القيود العالمية على السفر على جميع أنواع التجارة والخدمات اللوجستية التجارية - بغض النظر عن حظر السفر الذي فرضه ترامب. وباستثناء قطع غيار سيارات لاند روفر، فإن المواد الأولية لإنتاج الأدوية غير متاحة بشكل وافر. هناك بالفعل تقارير عن نفاد الأدوية المسكنة من الصيدليات مثل الاسيتامينوفين. قد يلجأ المرضى والمعالجون إلى علاجات بديلة خارج العلامات التجارية من ضمنها الأدوية التي تستعمل لمرضى نقص المناعة (HIV).

أخيراً، غرّد رجل الأعمال الملياردير إلون ماسك، مشيراً إلى أن الكلوروكين (المستخدم للوقاية من الملاريا وعلاجها) يمكن استخدامه لعلاج كوفيد-19. هاتان الظاهرتان المتراجعتان- زيادة الطلب وانخفاض العرض - سيكون لهما تأثير الدومينو على سلسلة إنتاج الأدوية الهشة أصلاً، وستدفعان نحو تأثير كارثي طويل المدى.

يؤكد مركز السيطرة على الأمراض أن ثلث صحتنا فقط يتم تحديده من خلال الرعاية الطبية التي نتلقاها ؛ والباقي يتم تحديده في الغالب من قبل القوى الاجتماعية والسياسية، من بينها الوصول إلى رعاية صحية جيدة، والعنصرية، والسجن واحتجاز المهاجرين، والعمالة (التي يرتبط بها التأمين)، وسياسات الإجازات المرضية والعائلية السخية، وسلامة الأحياء، والتعرّض المبكر للقيادة والمؤثّات الأخرى ، والتعليم ، والإسكان ، والحصول على الغذاء الجيد بأسعار معقولة ووسائل النقل العام. كل هذه العوامل تتصادم الآن مع «التباعد الاجتماعي» المفروض بسبب الحجر الصحي وإقفال المؤسسات. 517 ألف عامل لدى «ماكدونالدز» و347 ألف عامل لدى وول مارت وأكثر من مليون آخرين لا يحصلون على إجازة مرضية مدفوعة. إن تعرضهم للجمهور وصعوبات العمل يعني أنهم سيتأثرون أيضاً بشكل غير متناسب بـ COVID-19.

** نشر على موقع:
www.jacobinmag.com
* باحثة في القطاع الصحي تعمل في بالتيمور - ماريلاند

مقال

الآفاق المسدودة (ب)

الجذور الفكرية والسياسية للنيوليبرالية [8]

زياد حافظ *

لا يمكن الحديث عن الفكر النيوليبرالي من دون التطرّق إلى الفكر المحافظ الجديد الذي يحمله تروتسكيون سابقون منبهرون بنظرية ضرورة الثورة الدائمة. من ضمن المشتركات بينهما الفكر الجامعي ـ جامعة شيكاغو. فإذا كان ميلتون فريدمان منظّراً لمدرسة اقتصادية على قاعدة النيوليبرالية التي تبنّاها عدد من الدول الغربية وفي مقدّمها الولايات المتحدة، فإن جامعة شيكاغو كانت مهد الفكر المحافظ الجديد مع تعاليم أستاذ الفلسفة ليو ستراوس. ما دعم الفكر المحافظ الجديد وجود مراكز أبحاث مموّلة جيّداً كمعهد «أميريكان إنتربرايز» و«هيريتاج فونديشون» ووسائل إعلام واسعة النفوذ كمجلّة «كومنتاري». من ضمن المشتركات أيضاً، أن أصل الفكر جاء من أوروبا (فون هايك، كارل بوبر، ولودفيج فون ميسز، بالنسبة للنيوليبرالية وليو ستراوس بالنسبة للفكر المحافظ) قبل أن يتوطّن في الولايات المتحدة. والفكر المحافظ الجديد يهدف من بين أهداف عديدة، إلى إغلاق الثغرات الناتجة عن الفكر النيوليبرالي والتي تعود أصلاً إلى التناقضات المتصلة بالتمسك بالحرّية كأولوية، حرّية التنافس في الأسواق، إخفاقات السوق والسلوك الاحتكاري. المناداة بالحرّية والتنافس تنتهي بحكم التسلّط للمحتكر الذي ولد من رحم النيوليبرالية.

من ضمن المشتركات بين الفكر النيوليبرالي والفكر المحافظ الجديد، الحذر العلني (عند المحافظين الجدد) من الديمقراطية والحذر الضمني عند النيوليبراليين. كلا الفكرين يحذّران من الديمقراطية، ولكن من زاوية مختلفة. المحافظون الجدد يعتبرون الديمقراطية مصدر ضعف للدولة، بينما النيوليبراليون لا يريدون تدخّل الدولة في الاقتصاد ولو اقتصر على حماية الملكية الفردية وحكم القانون. في آخر المطاف، وفي الممارسة، جنح النيوليبراليون إلى دعم الحكومات التسلّطية أسوة بالمحافظين الجدد. التمييز بينهم يصبح صعباً في الممارسة. الفرق بينهم هو أن المحافظين الجدد حريصون على بُعد أخلاقي يتناقض مع نتائج النيوليبرالية التي تتسامح مع الإباحة بحجة حرّية الفكر والتعبير طالما أنها لا تتناقض مع مقتضيات السوق. الفكر المحافظ حريص على الأخلاق، بينما النيوليبرالي لا يعتبرها قيمة كقيمة السوق وحرّيتها.

من المفارقات بينهما النظرة إلى الأمّة. النيوليبراليون يعتبرون أن فكرة الأمة مرّ عليها الدهر وتآكلت، لأنها تقف في وجه الأسواق والتبادل. لذا، هم من أنصار العولمة بلا قيد أو شرط انسجاماً مع سيادة الأسواق وقوّامتها على السيادة الوطنية. لكنهم وجدوا أنهم بحاجة إلى حدّ من «وطنية وقومية»، أي حكومة قوية للحفاظ على السوق والملكية الخاصة وحكم القانون.

أما المحافظون الجدد فيعتبرون أن الأمة ترتبط بسلّة من القيم والأخلاق التي ينادون بها. الحفاظ على الأمّة يعنى الحفاظ على الدولة القوية وإن كانت متسلّطة، وبالتالي هم مع عولمة لا تقيّد دور الأمة و/أو الحكومة المتسلّطة.

الميل الواضح عند النيوليبراليين نحو الدولة المتسلطّة رغم دعوتهم النظرية إلى تقليص دورها، يتلازم مع تغاضيهم عن تشكيل الاحتكارات بشكل عام، وخاصة في القطاع المالي. الثروة التي ينتجها النظام النيوليبرالي لم تعد مبنيّة على اقتصاد إنتاجي بل على اقتصاد افتراضي وهمي وريعي بامتياز. الاقتصاد الرقمي مكّن النيوليبراليين من تسهيل وتكثيف الصفقات والمضاربات المالية التي أدّت إلى تمركز القطاع المالي والثروة في يد مجموعة صغيرة لا تكترث لمصير الطبقات المحرومة أو الفقيرة؛ في مقابلة مثيرة مع الاقتصادي المرموق مايكل هدسون على موقع المعهد المصرفي العام (Public Banking Institution)، يقول إن مصرف سيتي بنك، وهو أحد المصارف الخمسة التي تتحكم في 75% من الأصول المالية في الولايات المتحدة، يمارس العنصرية أو التمييز ضد الطبقات الفقيرة. فأحد مديري المصرف قال له بصراحة إن سياسة المصرف هي تجنّب منح قروض في المناطق والأحياء الفقيرة في المدن الأميركية، لأنهم ببساطة «لا يريدون التعامل مع الفقراء». النيوليبرالية ساهمت بشكل مباشر في القضاء على مؤسسات مالية كانت تهتم بالطبقات الوسطى، وهي مؤسسات الادخار. التمركز المالي القائم حيث 5 شركات مالية تستحوذ على 75% من الأصول المالية في السوق المالية الأميركية يعني أن مؤسّسات الادخار الصغيرة والمتوسّطة أصبحت خارج المعادلة. بل على العكس، أصبحت المصارف الكبرى «تستخرج» ما تبقّى من مدّخرات تلك الشرائح وتحوّلها إلى عملياتها الخاصة الريعية الطابع والافتراضية الشكل والمثقلة بالديون، تحت شعار الرافعة التي تدّر أرباحاً مضاعفة. ويخلص مايكل هدسون في مقاربته للنظام المصرفي بشكل عام إلى ضرورة العودة إلى المصارف المملوكة من القطاع العام وليس من القطاع الخاص. إن النظام المصرفي القائم في العالم على قوّامة ملكية القطاع الخاص له، هو سبب مباشر للأزمات الاقتصادية والمالية بسبب ابتعاد المصارف عن المصلحة الوطنية والاكتفاء بآفاق الأرباح التي لا تأتي في غالبيتها بأي فائدة للمجتمع وخارج القائمة الضيّقة للمساهمين والمسؤولين فيها.

أما الاقتصادي الفرنسي توماس بيكتي، وفي كتاب شهير صدر سنة 2013 بعنوان «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» (Capital in the Twenty First Century)، فاعتبر، عبر مقارنة تاريخية امتدت على مدى 250 سنة، أن التفاوت في الدخل سببه رأس المال، وأنه لا بدّ للدولة من التدخّل لكبح تفاقم الفجوة في الدخل والثروة بين مكوّنات المجتمع. ويشير بيكتي إلى أن معدّل نموّ المردود على رأس المال، كان وما زال، يفوق معدّل النموّ في الاقتصاد، وهذا ما يصعّب تبريره اقتصادياً، بل هو انعكاس لواقع غير طبيعي. هذا ما نعنيه عن حالة الانفصام بين الاقتصاد الافتراضي الذي تصنعه الأسواق المالية وبين الاقتصاد الفعلي (Wall Street vs Main Street). والأزمات التي تمرّ بها الأسواق المالية دليل على أن الانفصام لا يمكن أن يستمر بلا تداعيات اقتصادية واجتماعية. وفي مؤلفه الذي صدر أخيراً (2020) وعنوانه «رأس المال والأيديولوجية»، فيرى أن المآسي الاجتماعية ناتجة عن رأسمالية مفرطة (hypercapitalism) ناتجة بدورها من السياسات النيوليبرالية التي ألّهت السوق. فنظرية أن السوق تنظّم حالها أدّت إلى تمزيق المجتمعات الغربية بين 1914 و1945، وهذا المقصود في تفسير تنامي الكينزية في مواجهة الكساد الكبير وضرورة زيادة الطلب الفعلي عبر سياسة إنفاق على المشاريع الكبرى. من هنا كان دور الدولة في تعديل إخفاقات آليات السوق.

> جون بركينز، شرح كيف تمّ إغراء الدول النامية للاستدانة لتمويل مشاريع لا قدرة لها على تسديد ديونها، وذلك لجعلها تحت الوصاية الخارجية

منطق النيوليبرالية أدّى إلى تمييز بين المناطق الجغرافية في العالم وداخل الدول وبين شرائح السكّان، وإلى تفاوت أكبر في الثروات والدخل. النيوليبرالية أسهمت في تحويل رأس المال من عامل إنتاج إلى عامل ريعي لإنتاج الثروة التي أصبحت افتراضية وورقية رقمية أكثر مما هي انعكاس للواقع. التقلّبات الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية يومياً، تخلق وتشفط تريليونات من الثروة التي لا أساس لها. لكن بمقدار أنها موجودة رقمياً وافتراضياً في قيود الشركات، تصبح قاعدة للاستدانة التي توظّف المزيد في خلق ثروات افتراضية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمضاربة أن ترفع سعر سهم ما إلى مستويات لا تمت إلى الواقع، عبر شراء وإعادة شراء بأسعار مرتفعة، ليصبح السهم بسعر وهمي مرتفع يسمح لحامله أن يقول إن قيمة سهمي تسمح لي بالاستدانة بمستويات لم تكن ممكنة لسعر سهم أكثر واقعية. والشركات بدلاً من أن تقوم باستثمار في تطوير طاقاتها الإنتاجية، حوّلت مواردها لشراء أسهمها لرفع قيمتها وللإيحاء للعالم بأن القيمة المرسملة للشركة هي أعلى من الواقع الدفتري لأصول الشركة أو لدخلها أو لتدفق وارداتها. أو التهت بعمليات دمج لتكبير الحجم من دون زيادة في الإنتاج، ولكن في رفع وهمي لقيمة السهم.

ويمكن القول إن للنيوليبرالية «إنجازاً» واحداً وهو إعادة توزيع الثروة! وهذا التوزيع ليس من القمة إلى القاعدة، بل العكس. هو تراكم للثروة عبر الاستلاب وخاصة عبر إعادة توزيع موارد الدولة لطبقة الأثرياء عبر الإعفاءات الضريبية وعبر تقليص الخدمات التربوية والرعاية الصحّية التي تقدّمها الدولة. والمعركة الكبيرة التي تُدار في دول الغرب هي حول إطاحة ما تبقّى من دولة الرعاية والرفاهية التي أوجدتها السياسات الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيقاً للسياسات الكينزية. الهدف من كل ذلك هو خصخصة الضمان الاجتماعي الذي سيدرّ أموالاً طائلة للمؤسسات المالية التي ستهدرها في مضاربات عبثية وكارثية في آن واحد.

هدف تقديم الرعاية للمواطنين لا يعود فقط إلى اعتبارات أخلاقية، بل إلى اعتبارات سياسية، كردع للموجات الاشتراكية و/أو الشيوعية التي كادت تطيح الدول الغربية بعد التدمير الذي حصل من جرّاء الحرب العالمية، وأيضاً استغلال لعجز آلية السوق في منع الكساد الأكبر. السياسة النيوليبرالية لا تؤدّي إلى إنتاج الثروة، بل إلى إعادة توزيعها، خصوصاً أن طبيعة الثروة الناتجة عن السياسات النيوليبرالية هي ريعية بامتياز ولا تقدّم قيمة مضافة تسهم في تراكم رأسمالي حقيقي خارج عن الاستلاب. الدولة في النظام النيوليبرالي بما تملكه من احتكار للعنف وبما تتسلّح به من قانون هي أداة الاستلاب. هذا تطوّر مفصلي في بنية الرأسمالية التي تحوّلت من أداة إنتاج إلى أداة استلاب.

والسياسات النيوليبرالية المطبّقة في الدول الناشئة بسبب إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتضافر مع الكوارث الطبيعية والمصطنعة لإيجاد صدمة تمكّن المؤسسات المالية الدولية من وضع اليد على المقدّرات وفرض الخصخصة التي تصبّ في مصالح الطبقة النافذة من شركات تابعة للمجمّع العسكري الصناعي وشركات تصنيع الأدوية والمؤسسات المالية الدولية على سبيل المثال. دور المصارف الكبرى في الاستفادة من الكوارث الطبيعية والمصطنعة كالحروب بين الدول خلق حالة جديدة في الرأسمالية التي تنمو في الصدمات. هذا ما سمّته الباحثة الكندية والناشطة الاجتماعية نعومي كلاين في كتاب مفصلي لها عنوانه «رأسمالية الصدمة» أو (Shock Capitalism) صدر سنة 2007 حيث كشفت كيف تسعّر المصارف الحروب الداخلية والخارجية المدمّرة للمشاركة في «إعادة البناء»، وكيف تستفيد من الكوارث الطبيعية المدمّرة كالأعاصير والزلازل. الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق هي خير مثال لنظرية نعومي كلاين. والبعض يعتبر أن وباء فيروس «كورونا» مصطنع قد تستفيد منه شركات تصنيع الأدوية والمؤسسات المالية التي أصبحت بحاجة إلى دعم من الدولة بسبب تدهور الأسواق المالية الناتجة عن حرب أسعار النفط ووباء كورونا في آنٍ واحد.

انجل بوليغان ـ المكسيك

والتراكم عبرَ الاستلاب له أربعة أشكال. الشكل الأول هو الخصخصة والتسليع. التركيز على تراكم رأس المال يدفع الخصخصة إلى تجاوز هدف الربح في المراحل الأولى لصالح التراكم. الحرب على العراق شهدت خصخصة الاعمال القتالية والأمنية عبر شركات المقاولة الخاصة. كذلك بالنسبة إلى المرافق العامة حيث أصبح معظمها في العالم الرأسمالي حكراً على القطاع الخاص. أما التسليع، فهو جعل كل شيء سلعة أو يُعامل كلسعة. ففي الزراعة التي تستوجب استثمارات رأسمالية كبيرة للإنتاج الكبير الذي يحقّق وفورات في الحجم، أصبحت الموارد الطبيعية كالهواء والماء والأرض عرضة للتلوّث وللاختفاء. كذلك الأمر في الفنون والموسيقى التي تصبح سلعة في إطار الملكية الخاصة. أما الشكل الثاني للتراكم عبر الاستلاب فهو الأمولة أو (financialization). كل شيء يتحوّل إلى مال نقدي ويقاس بمعيار المال. والسمة الرئيسة للأمولة في تفشّي المضاربات المالية المدمّرة، التي تأتي في سياق تفكيك القيود الناظمة (deregulation). لكن أخطر شكل في عملية التراكم عبر الاستلاب هو الشكل الثالث، أي عبر خلق الأزمات وإدارتها وتكريس دور الدين لإرضاخ «المتمرّدين». جون بركينز، صاحب المؤلّف الشهير «اعترافات قاتل اقتصادي»، يشرح كيف تمّ إغراء الدول النامية للاستدانة لتمويل مشاريع لا قدرة لها على تسديد ديونها، وذلك لجعلها تحت الوصاية الخارجية. أخيراً أزمة اليونان التي تمثّل ذروة تواطؤ المصارف الكبرى في «نصح» حكومة اليونان بتجاوز القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والتي أدّت إلى تراكم ديون كثيرة لا قدرة للحكومة اليونانية على تسديدها، ما جعلها تصبح تحت وصاية صندوق النقد الدولي وحجز موارد الدولة لسنين عديدة. وفي السياق اللبناني، يحق التساؤل عما إذا كانت سياسة الاستدانة بفوائد مرتفعة جدّاً كانت بهدف وضع لبنان تحت الوصاية الخارجية لجهة إدارة أمواله وثرواته، خصوصاً أنه على أبواب أن يصبح دولة نفطية وغازيّة. أما الشكل الأخير فهو إعادة توزيع الثروة من قبل الدولة إلى فئات محدّدة من المتموّلين.

النموذج اللبناني في حقبة الطائف خير دليل على عملية إعادة توزيع الثروة من القاعدة إلى القمة. سياسة الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة لم يكن لها أي مبرّر اقتصادي أو مالي سوى إعادة توزيع مدّخرات المواطنين على حاملي السندات الذين في معظمهم كانوا وما زالوا من الأثرياء اللبنانيين والسياسيين وبعض المتموّلين العرب. رأس مال الدَين الأساسي لا يتجاوز 4 مليارات دولار، ولكن سياسة الفوائد المرتفعة الأشدّ ربوية في التاريخ أسهمت في تضخّم الدين وتوزيع الثروة على هؤلاء. المصارف اللبنانية لعبت دوراً مفصلياً في إعادة التوزيع، لكونها المستفيد الأكبر من تلك العملية، التي لم تكن في آخر المطاف إلاّ عملية احتيال ونصب كبيرة لم تشهد لها مثيل أي دولة في العالم.

المضحك المبكي أن بعض الحلول المقترحة لحلّ الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان، التي سبّبتها تلك السياسات النيوليبرالية هو المزيد منها عبر وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهذه الوصفات هي المزيد من التقشّف المالي، بمعنى تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية وخصخصة المرافق العامة لتسديد العجز البنيوي في موازنة الدولة، وفقاً لتلك الوصفات. كما أن وصفات الصندوق تدعو إلى تحرير سعر الصرف اللبناني وعدم ربطه أو تثبيته على الدولار. لا تدري كيف يمكن أن يستقيم ذلك القرار مع القرار السياسي الاستراتيجي بربط مصير الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، لجعل القرار المالي والاقتصادي خارج إطار السيادة اللبنانية. في المقابل، إن تحرير سعر الصرف ينسجم أكثر مع نمط الاقتصاد والشراكة الاقتصادية القائمة في لبنان مع الصين الشريك التجاري الأول والاتحاد الأوروبي الشريك الثاني. فهل يرتاح صندوق النقد إلى ذلك الواقع الاقتصادي القائم، أم الهدف هو تحويل النشاط تجاه الولايات المتحدة في المرتبة الأولى؟ السياسة النيوليبرالية في لبنان مرشّحة للاستمرار، لأن الطبقة السياسية الحاكمة مستفيدة من ذلك الوضع، ولأن موازين القوّة السياسية الداخلية لا تسمح بكسر التوازن القائم حتى الساعة.